

تطوير التعليم العام وتمويله

دراسات مقارنة



دكتور

عقيل محمود رفاعي

أستاذ باحث مساعد

بالمركز القومي للأمتحانات و التقويم التربوي



دار الجامعة الجديدة



دارالجامعة الجديدة للنشر

٢٨ شارع سويف - الأزهرية - الإسكندرية - ٩٩٠٦٨٠٩٩

E-mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com



تطوير التعليم العام وتمويله
دراسات مقارنة

تطوير التعليم العام وتمويله

دراسات مقارنة

دكتور
عقيل محمود محمود رفاعى

٢٠٠٨



دار الجامعة الجديدة
١٠٣٨ شارع سوثير - الأزاريطة
ت: ١٨٦٦٦٣٩ - ١٨٥١١١٢ فاكس: ١٨٦٨٠٩٩ / ٢
E.mail : darelgamaaljadida@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم :

تحتل الدراسات التي تتناول نظم التعليم العام وتطويره ، ومصادر تمويله ، بأهمية متزايدة لدى التربويين وخبراء الاقتصاد ، حيث أن معرفة واقع هذه النظم وكيفية تطويرها ، ومصادر تمويلها ، وما بها من إشكاليات يعد نقطة انطلاق لتطوير هذه النظم وتحسين جودتها ، والبحث في توفير مصادر التمويل اللازمة لها ، ومن ثم كانت أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه للباحثين والمسؤولين والمهتمين بنظم التعليم العام وتمويله .

وهذا الكتاب يتكون من عدة فصول . ولذلك يتناول **الفصل الأول :**

التحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم العام في مجتمعنا .

أما الفصل الثاني

نشأة التعليم الحديث في مصر ، وأهم ملامحه ، والأزمة التعليمية وجوانبها في الوقت الراهن ، ومنطلقات السياسة التعليمية في مصر في الوقت الحاضر ، وكذلك يتناول مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) ثم مرحلة التعليم الإلزامي في الحلتين : الابتدائية ، والإعدادية ، ثم مفهوم التعليم الأساسي في مصر وأهدافه ، وأهم معوقاته ، أهم محاولات تطوير التعليم الابتدائي والإعدادي .

كما يتناول نشأة التعليم الثانوي ، وأهمية المدرسة الثانوية العامة في مصر وأهدافها ، والتعليم الثانوي الفني ، نظرا لأهمية مرحلة التعليم الثانوي العام والفني ودورها في التنمية ، ثم واقع التعليم الثانوي العام والفني في مصر ، وأهم المشكلات التي تواجه كل من التعليم الثانوي العام والفني ، ثم تمويل التعليم العام في مصر وكيفية الإنفاق عليه .

والفصل الثالث :

يتناول أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تطوير التعليم العام مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل، كيفية تمويل التعليم والإتفاق عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والفصل الرابع :

يتناول تطوير التعليم العام فى بريطانيا ، وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل ، وكيفية تمويل التعليم العام والإتفاق عليه فى بريطانيا .

والفصل الخامس :

يتناول تطوير التعليم العام فى اليابان ، وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل، وكيفية تمويل التعليم العام والإتفاق عليه فى اليابان .

والفصل السادس :

يتناول تطوير التعليم العام فى ألمانيا وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل ، وكيفية تمويل التعليم العام والإتفاق عليه فى ألمانيا .

والفصل السابع :

يتناول تحليل مقارن لأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تطوير التعليم العام وتكامل التعليم الثانوي العام والفني ، وارتباطهما بسوق العمل ، وكذلك تمويل التعليم العام والإتفاق عليه .

والفصل الثامن :

يتناول إستراتيجية مقترحة لتكامل التعليم الثانوي العام والفني ، ويتضمن منطلقات الإستراتيجية المقترحة ، وجوانب التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني ، وارتباطهما بسوق العمل ، وآليات تحقيق ذلك .

والفصل التاسع :

يتناول إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه فسي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، ويتضمن م ركزات الإستراتيجية المقترحة ، ومحاورها ، وآليات تنفيذها .
والله ولي التوفيق ،،،

الفصل الأول

التحديات العالمية والمحلية المعاصرة وانعكاساتها على نظم التعليم في مجتمعنا

ويتضمن هذا الفصل ما يلي :

- مقدمة .
- تحديات سياسية .
- تحديات اقتصادية .
- تحديات ثقافية .
- تحديات أخلاقية .
- تعدى الثورة التكنولوجية .
- الانفجار السكاني .
- تعدى الواقع التعليمي وإشكالياته .

مقدمة :

تتطلع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى التعليم على أنه القوة المؤثرة في التنمية البشرية والنهوض بالمجتمعات ، ولذلك تعد مناقشة قضايا التعليم وتطويره هي المدخل الحقيقي للتنمية الشاملة والمتكاملة .

وتوجد مجموعة من المبررات هي بمثابة تحديات تقتضي تطوير وتجويد نظامنا التعليمي ، والتغلب على كثير من أزماته ومشكلاته في الوقت الحالي ، وتتضمن هذه التحديات مجموعة من المعوقات والصعوبات المستجدة ، والتي تواجه عمليات التحديث والتطوير في نظامنا التعليمي ، وقد يكون بعضها من داخل المجتمع ، وبعضها الآخر من خارجه ، ولكنها كلها تعتبر قوى مؤثرة وفاعلة، وتحد من قدرة نظامنا ومؤسساتنا التعليمية والتربوية على تحقيق أهدافها .

وقد ظلت المؤسسة التعليمية دائما وليدة المجتمع تؤثر في حركاته العامة ، وتتأثر به ، ولذلك فأى محاولة لتحديد معالم المؤسسة التعليمية في المجتمع، لابد أن تقوم على أساس التعرف على التحديات المختلفة التي تواجهه في سياقاته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية .

ومن خلال استقراء ودراسة ما يحدث من تحولات وتغيرات بدأت تظهر ، وتبلور على مختلف الأصعدة ، ومنذ فترة طويلة من الزمن ، واكتسبت زخماً ودفاعاً وقوة ووضوحاً في السنوات الأخيرة ، فإنه يمكن القول أن هناك عدد منها له تأثير قوى في تشكيل المجتمع ونظامه ومؤسساته الأساسية والفرعية، بما فيها المؤسسة التعليمية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي :

١) تحديات سياسية .

٢) تحديات اقتصادية .

٣) تحديات ثقافية .

٤) تحديات أخلاقية .

٥) تحدي الثورة التكنولوجية .

٦) تحدي النمو السكاني والأزمة السكانية .

٧) تحديات الواقع التعليمي .

وفيما يلي عرض لهذه التحديات :

تحديات سياسية :

تعد التغيرات والتقلبات السياسية الجارية على المسرح العالمي هي من أكبر التحديات التي تواجه منطقتنا ، ومؤسساتنا التربوية التي تستهدف تربية النشء ، وإعداده للحياة المستقبلية ، فإما المواجهة وإما التكيف والمسايرة مع هذه السياسة التي قد تتعارض مع سياستنا ، وثوابتنا للتاريخية .

وعلى الرغم من الاتجاه العالمي المتزايد نحو عالم بلا حدود اقتصادية وبلا حدود ثقافية ، إلا أن ذلك سيخلق معطيات ملابية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي هو جوهر العولمة السياسية ، و التي قد تعنى فى مرحلتها الأولى نقل السيادة من حيث القرارات والتشريعات والنشاط من المجال القومي الوطني إلى المجال العالمي^(١) .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله تحت تأثير الهيمنة الأمريكية ، وانضمام كثير من دوله إلى مؤسسة حلف الناتو ، واستبدال الاستراتيجيات الأمريكية القديمة التي كانت ترمى إلى محاصر السوفييت بإبان الحرب الباردة ، وتصرف للقوة الأمريكية كزعيمة للعالم الجديد نو

القطب الواحد ، واستغلال المؤسسات الدولية لتنفيذ مخططاتها السياسية ،
أه حد كثير من يؤر الصراع والحروب التي لا تهدأ .

هذه التغيرات ألقت بظلالها على منطقتنا العربية ، وتذكر
بتغيرات وتحولات سياسية بعد احتلال أمريكا للعراق ، ومحاولة فرض
هيمنتها على المنطقة العربية ، والضغط على حكوماتها ، والمطالبة بإجراء
تغيرات سياسية داخلية ، وإعادة تشكيل المنطقة العربية وفق الرؤية
الأمريكية التي تستهدف تكوين شرق أوسط جديد ، يعتمد على دويلات
صغيرة متناحرة ومتنافسة ، وتلعب إسرائيل الدور المحوري فيه .

كل هذه التغيرات السياسية تلقى بظلالها على نظم التربية
والتعليم خاصة في مجال تحديد السياسات ، ووضع الاستراتيجيات ،
واتخاذ القرارات وإقرار البرامج والمناهج التعليمية ، في ظل حالة
التشرذم العربي والتردّي السياسي ، والتدهور في الجوانب الاقتصادية و
سياسة الاحتكارات العالمية للشركات الكبرى ، وهيمنة الدول الغنية على
الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من فقر الدول النامية الفقيرة أصلاً ، و
التبعية للخارج ، والتأثير على القرار السياسي الوطني ، والتعثر في
تحقيق الخطط التعليمية والتربوية والتنمية ، وعدم الوفاء بمتطلبات
المجتمع .

ومما يزيد من عمق هذه التحديات السياسية وتأثيرها أن التعليم
الذي يمارس في مؤسساتنا تعليم عقيم ومتخلف تغلب عليه اللفظية والبعد
عن الحياتية ، تعليم عديم الإنتاجية المفكرة ، ولن أنتج فانه يعيد إنتاج
العلاقات السائدة في النظام الثقافي والاجتماعي المعوق لكل محاولات
التقدم ، تعليم لا يقرر سوى إيمان مغترب مقهور ، تعليم يحمل على كاهله
أهدافاً ليست أكثر من شعارات لفظية وبراقة ^(٢) تكرر التخلف بأشكاله
المختلفة .

٢ - تعديلات اقتصادية :

وتواجه أمتنا العربية تحديا اقتصاديا نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية، وزيادة حدة المنافسة بعد الانفتاح الكبير على العالم ، وتوقيع اتفاقية التجارة العالمية المعروفة باسم الجات ، وما يترتب عليها من حرية للتجارة ؛ واجتياز الحدود دون معوقات أو رسوم جمركية ، وتبعاً لهذا التحدي فإن عوامل الجودة والتفوق والإتقان ، ستكون القوى التي تحكم السوق ^(٣) ، وهى فى حقيقة الأمر فى صالح القوى الكبرى من دول الشمال الغنية .

ومن هنا تظهر أهمية للتعليم باعتباره احد عوامل الإنتاجية، وتحقيق الجودة فى أي منتج صناعي أو بشرى عن طريق الخبرات ، والمعارف التى يكتسبها الفرد وتكون لديه مهارات جديدة ، تحسن الأداء ، وتجعله قادر على مواجهة متطلبات السوق والوفاء باحتياجاته .

كما أن التغيرات الاقتصادية وسيطرت الاقتصاد الحر و النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي ، وما يرتبط بهما من احتكارات دولية تقوم بها الشركات الاقتصادية الكبرى التى لا يعنىها سوى الربح ، والحصول على تنازلات محلية ، وعدم الالتزام بأية ضوابط سواء كانت وطنية واجتماعية أو أخلاقية سوى قوانين السوق .

ولذلك فإن تحدي الدخول فى سوق عالمية واحدة منطلقها الوحيد التنافس والجودة والتميز، لا يتحقق إلا بإعادة النظر فى النماذج التعليمية التى تحقق للمواصفات والمعايير الاقتصادية والعلمية ، وتتفق مع المتطلبات التنموية للمعاصرة.

وتعد الإنتاجية التى يحققها الفرد هى المقياس الحقيقي للتقدم الاقتصادي الذى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، والخبرات والمهارات التى يكتسبها الفرد، ويوظفها لخدمة التنمية المجتمعية، ولقد أدت التحولات فى

قاعدة النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة ، إلى التغيرات فى
علم العمل ، والطلب على الأيدي العاملة ذات المهارات العالية .

وتوضح الإحصائيات الاقتصادية التى أوردتها منظمة التنمية
والتعاون الاقتصادي والثقافي الأوروبية، أنه فى عام ١٩٤٠ كان عدد
العمال فى الزراعة ٣٠% وفى الصناعة ٥٠% وفى الخدمات ٢٠%
وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد العاملين فى الزراعة ٤% وفى الصناعة ٢٥%
وفى قطاع الخدمات ٧٠% ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين فى
للازراعة ٤% والصناعة ٥% بحلول عام ٢٠١٠ (٤) .

وبالرغم من عدم توافر الإحصائيات عن أوضاع المجتمعات
النامية ، إلا أن المؤشرات تؤكد وجود نفس الاتجاه فى التغير، وإن كان
بسرعة أقل ، ويترتب على ذلك وجود بطالة بين المتعلمين خاصة من
حملة الدرجات الجامعية (٥) .

كل هذه التحولات أثرت على المؤسسة التعليمية ، وهذا يتصل
بالاتجاه العالمى نحو وضع نظام تقويم المؤهلات العلمية، وتحديد مدة
زمنية لها، ومن ثم إعادة التأهيل العلمى مرة أخرى ، ثم إدخال تغيرات
فى المناهج الدراسية والأنشطة التربوية لإعداد المتعلم فى ضوء الواقع
الاقتصادى المحلى الذى هو جزء من الاقتصاد العالمى .

٢ - تعديلات ثقافية :

تعيش أممنا العربية وضعاً ثقافياً لا يقل تشرداً عن الجانب
السياسى والاقتصادى ، لذلك يواجه مجتمعنا تحدياً فكرياً وثقافياً هاماً و
خطيراً ، فلقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى أفق جديد ، ولدت
لزامات عديدة على المستويات القومية ، على الرغم من قوة الوسائل
الرقابية والحظرية الرسمية.

ويؤدي الانتماج العالمي بين الثقافات من خلال اختراق الفضاءات القومية، والتأثير العميق بين بعضها البعض بعد عمليات الغزو الثقافي ، والذي يؤثر العديد من المشاكل والتحديات ، وفي مقدمتها مرجعية التطوير والتحديث التي يمكن أن تستند إليه الثقافة القومية في إعادة إنتاج نفسها ، وتأكيد هويتها للوطنية العربية .

والثقافة العربية هي ثقافة قوية ومؤثرة ، قدمت الكثير للثقافات الأخرى ، رغم ما تتعرض له من عمليات وديناميكيات التفكك والتفكيك ، ومن أهم هذه الديناميكيات هو الهجوم للمركز في السنوات الأخيرة على مكانة الثقافة العربية وصعوبة لغتها أو قمتها ، وعدم قابليتها للتحديث ، والتباين الكبير بين الفصحى واللهجات المحلية ، ومحاولة انقلاب أصحاب ثقافة الأقلية للانقضاض عليها ، وإحلال ثقافتهم بدلا منها، وهو ما يحدث في كثير من مجتمعاتنا العربية .

وأضف إلى ذلك ما يظهر في حياتنا اليومية من استخدام كلمات ومصطلحات أجنبية، تتداول وتنتشر في الحياة العامة وحتى التعليمية ، وأجهزة الإعلام ، والإعلانات التي تملأ الشوارع والأزقة ، كل هذا يعكس الغزو الثقافي التقليدي لمجتمعاتنا العربية، والذي يؤكد على وجود إرادة أجنبية لتدمير الثقافة الوطنية النامية ، أو إخضاعها للسيطرة الأجنبية وتبديل منظومات القيم السائدة في المجتمع أو دفعه إلى تبني الثقافة الغربية والأمريكية على وجه التحديد .

لقد شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولات كبرى من أهمها هيمنة الرأسمالية على الفكر العالمي بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، ومحاولة فرض ثقافتها لتصبح ثقافة كوتية ، كذلك تعاضم الثورة العلمية والتكنولوجيا خصوصا في مجال المعلومات ، وما نجم عن ذلك كله من تهديد للثقافة القومية، وإعاقة تقدمها وتطويرها .

لقد كنا نتحدث فى الماضى عن غزو ثقافى لمنطقتنا العربية يهدد تراثنا وثقافتنا ، ولكنة لليوم ، وفى مطلع القرن الحادى والعشرين أصبحنا نواجه ليس غزو ثقافى فقط ، بل أيضا غزو اقتصادى عسكرى ، بعد أن احتلت أمريكا ومعها بريطانيا للقطر العراقى الشقيق ، واحتلت أرضه بحجج واهية ومتعددة، بداية بتمير أسلحة الدمار الشامل التى زعمت وجودها فى العراق ، ومرورا بتخليص شعب العراق من حكم صدام حسين ، ولانتهاء بالإدعاء بامتلاك العراق الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، والقضاء على الإرهاب والقاعدة، وغير ذلك من الأسباب التى أعلنتها للدولتان .

إن غزو العراق ما هو إلا حلقة من حلقات السياسات والإطماع الاستعمارية والغزو الثقافى ، يستهدف محور الثقافة العربية والإسلامية ، والقضاء على الهوية والانتماء سواء على المستوى الوطنى أو القومى أو الدينى (٦) .

وفى هذا السياق فإن المؤسسات التعليمية والتربوية فى عالمنا العربى مطالبة اليوم ببناء أجيال واعية تدرك واقعها الثقافى والاجتماعى والفنى - ومقاومة سياسة التجزئة والتفكك ، عقلية تتخطى المحلية وتتلاحم مع العالمية ، عقل جديد يتعامل مع المتغيرات العالمية ويقاوم أساليب الهيمنة ، والسيطرة الأجنبية بإشكالها المختلفة (٧) .

٤- تهديدات أخلاقية :

وعلى الرغم من التقدم العلمى والتكنولوجيا الذى يتميز به عصرنا الحالى ، وما يتصف به من إيجابيات وتطورات فى هذا الشأن ، إلا أن ذلك لم يخلو من سلبيات كثيرة تتمثل فى السيادة المادية، والانحراف الخلقى ، إضافة إلى الانطواء والعزلة ، وغير ذلك من الأمراض النفسية، والتمزقات الاجتماعية والتلوث بكل مظاهره وأنواعه المختلفة (٨) .

لقد اضطربت منظومة القيم فى المجتمع العربى ، واختفت قيم
إيجابية كثيرة وظهرت قيم سلبية عديدة نتيجة لعمليات الغزو القادمة من
الخارج عبر وسائل الاتصال والإعلام الغربية التى تسيطر على سمائنا
العربية ، وتتغذى عبر وسائل إعلامنا المحلية ، مما أدى إلى اضطراب
القيم الفردية والجماعية، وظهور صور غير قليلة من الفساد^(٩) الذى
أصاب مجتمعنا العربى من جراء الإعلام والتقنيات الإعلامية الزائفة فى
العالم^(١٠) .

إن ثمة تغيرات خلقية طرأت على المجتمع عامة ومجتمعنا
المدرسى خاصة، وظهرت انحرافات قيمية وسلوكية فى مؤسساتنا
التعليمية، تتمثل فى عدم احترام الطلاب لبعضهم ولأساتذتهم، وانتشار
الكذب والغش والتلبذ بالألقاب، ويعال ذلك بممارسة ثقافة الحفظ والتلقين،
والتركيز على المعارف فقط الذى أصبح هو الهدف الطاغى على
مجريات العملية التعليمية ، فى حين أن الهدف الأخلاقى لا يعطى الاهتمام
الكافى الذى يستحقه^(١١) .

وفى هذا السياق أيضا يكون على التعليم حماية مجتمعنا من
سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على تراثنا وثقافتنا ، وهى المشكلة التى يعانى
منها المجتمع الغربى المعاصر، حيث المشكلات الاجتماعية والأسرية
والأخلاقية كالتفكك الأسرى ، والاثلال الأخلاقى، ونقشى العنف
والجريمة والإيمان وفتنار جماعات الشواذ وغير ذلك .

وعلى الرغم من كل ما حدث إلا أن ذلك لم يمنع من اعتزازنا
بجنورنا وتراثنا وتاريخنا ، وغرس ذلك لدى أبنائنا، وتحقيق التوازن بين
ما تقدمه لنا من التكنولوجيا المتطورة ، والانتفاع بتقنياتها ، وغرس
الانتماء والولاء لمجتمعاتنا وعاداته وقيمه ، حماية لشبابنا وقوتنا الذاتية ،
وتجنبنا للإخطار المستقبلية .

٥. الثورة التكنولوجية :

وتعد ثورة التكنولوجيا التي تجتاح عالمنا الآن ، وما تحدثه من تغيير وتأثير أمر واقع ، ولا بد أن نتعامل معه ، ونستعد لمواجهة تبعاته المختلفة ، وخاصة أن القرن الحادي والعشرين يفرض علينا مجموعة من المتغيرات ، من بينها التفجر المعرفي ، وسيطرة الآلة إلى جانب تطور أدوات المعرفة وأساليبها ، ولعل من أهمها استخدام الحاسوب في معالجة البيانات والمعلومات والتعامل معها بدقة ، وكذلك التفاضل الرقمي والألياف البصرية والشبكات العنكبوتية والانترنت ، ولذلك فهو يتسم بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة ويوصف بعصر المعلوماتية .

كذلك يتصف به عصرنا هو الاتصالات ، فقد أصبح العالم شديد التأثير في أجزاءه المختلفة ، مهما كانت المسافات بين هذه الأجزاء ، وأصبح العالم مثل قرية إلكترونية محدودة ، أو جزيرة صغيرة يدرك أفرادها كل ما يقع في أي ركن من أركانها بفضل تطور وسائل الاتصال ونور المعلومات .

وقد ساعدت الثورة التكنولوجية المعاصرة على تدفق المعلومات والمعارف عبر المسافات ، وتعددت مصادر المعرفة ، وأصبح الحصول عليها أكثر سهولة ، ولم يعد هناك إصرار حتى في صناعة القنبلة الذرية .

ولقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى جعل العالم أكثر انفتاحاً كما سهلت وسرعت حركات الأفراد ، ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات ، ومن جانب آخر سهلت انتقال المفاهيم والأدوار والمفردات ، فيما بين الثقافات والحضارات ، ويجمع الكثير على أن هذه الثورة ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

وابرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتية هو الجانب الخاص

بالتطورات السريعة فى عالم الحاسوب الذى أصبح يوفر إمكانيات كبيرة ،
وقدرات مذهلة لاستخدامه وتوظيفه فى مجالات الحياة المختلفة .

وفى إطار التغيرات العلمية والثقافية والتغير المعرفي ، وتطور
الفكر التربوي ، تغيرت الاتجاهات والنظريات التربوية والنفسية ، مما
أدى إلى تغير فى مضمون التعليم ، وفى دور المدرسة كمؤسسة اجتماعية
وتربوية ، تعمل على بناء قدرات المتعلمين ، وتنمية مهاراتهم ، وغرس
الاتجاهات والقيم والسلوكيات المرغوبة ، وتزويدهم بالمعارف
والمعلومات.

ولذلك لم يعد الدور التقليدي للمدرسة الحالية ، وما تؤديه من
التركيز على ثقافة الذاكرة والحفظ والتلقين ، بالشكل الملائم أو المناسب
للتغيرات المجتمعية فى المجالات المختلفة ، وبعد أن أدى ذلك إلى
تشوهات ، وانحرافات قيمية وسلوكية ، واثّر فى مجريات العملية
التعليمية ، وترك أثره على الجوانب الأخلاقية التى لا تعطى الاهتمام
الكافي الذى تستحقه (١٦) .

وقد تركت لثورة العلمية التكنولوجية أثرها على المؤسسات
التعليمية ، وأصبح من الضروري إعادة النظر فى رؤية ورسالة
المدرسية وأهدافها ، وفى أسس وتخطيط وبناء المناهج أو المحتوى
لدراسي ، وأساليب التعامل مع المعرفة من حيث طرق تدريسها ،
وأسلوب تعامل للتلاميذ معها وتوظيفها .

لقد تطورت التكنولوجيا الحديثة تطورا سريعا من جميع
المجالات، ونتج عن ذلك اكتشاف عدة تكنولوجيا جديدة منها الكيمياء
الحسابية أو الإحصائية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، والحياة الصناعية
والذكاء الصناعي .

وفى هذا الإطار فإن التعليم مطالب وهو يعد الفرد أن تتوافر فيه البعد الأثني والبعد المستقبلي ، بمعنى عدم الاكتفاء بإعداد الفرد للوقت الحاضر، بل إعدادة للسنوات القادمة ، وذلك بتنمية قدراته ، وإمكاناته على التكيف مع الظروف المتغيرة والجديدة ، ومواجهة تقلبات السياسة والاقتصاد والثقافة العالمية التى غالبا ما ترتبط بمصالح وأهداف القوى الكبرى، كل هذا يجب أن يكون جزءا أساسيا من تفكيرنا ، وما يشكله من عناصر ، ومقومات ترتبط بالمناهج الدراسية ، والمعرفة التى يتضمنها ، وإستراتيجية تدريسيها ، وأنماط التفكير التى تتبعها ، والمعلم الذى يوكل إليه تنمية قدرات تلاميذه ، وما يحتاجه من أدوات ، ومهارات تساعد على تحقيق أهدافه التعليمية ، باعتبار أن التعليم هو الأداة القادرة على بناء إمكانات الفرد ، وتمكينه من التعامل مع تكنولوجيا العصر .

٦- تعدى الانفجار السكاني :

ولقد أدت الزيادة فى النمو السكاني التى حدثت بسبب التحسن والتطوير فى الطب والرعاية الصحية ، وارتفاع مستوى المعيشة منذ منتصف القرن العشرين إلى خلق أزمة سكانية تعد من أخطر التحديات التى تواجه العالم ، حيث يبلغ عدد السكان الذين نقل أعمارهم عن ١٥ سنة حوالي ٤٧ % من إجمالي السكان فى الدول النامية ، وفى هذا السياق من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم ٨,٥ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، وأن ٩٥ % من هذه النسبة سيكون فى الدول النامية أيضا الذى يمثل للعالم العربي جزء كبير منه^(١٤) .

إن عدد السكان فى مصر على سبيل المثال لم يكن يتزايد باطراد فحسب ، ولكن كان حجم النمو الصافي الآخر يتزايد باستمرار ، والنتيجة أن البعد الزماني الذى يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد ، فقد كان عدد السكان يتضاعف كل نصف قرن فى الفترة من ١٨٤٦-١٩٤٧

لكنه الآن أصبح يتضاعف كل ربع قرن تقريباً ، ومن ثم اندفاع معدلات النمو السكاني فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني ^(١٥) .

وبالقطع تشكل هذه الزيادة الهائلة في السكان ضغطاً على كافة الموارد والبنى الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ، وسيكون من الصعب على نظام التعليم أن يلبي للطلب المتزايد على التعليم ، كما أن الموارد المالية المتاحة ، والقوى البشرية لن تكون قادرة على توفير طلبات القيام بآلية محاولات للإصلاح ، وللتطوير للمؤسسات التعليمية .

وهذه الزيادة السكانية المتسارعة تمثل تحدياً خطيراً على التعليم والنظام التعليمي ، فهي تعرقل تقدمه ، وتجعل اليوم الدراسي الكامل عدة فترات قصيرة لا تفي بالاحتياجات التعليمية ، فضلاً عن تكس الأعداد الضخمة من للتلاميذ كما هو الحال في مصر ، وجعلت وباء الدروس الخصوصية يتزايد نتيجة لزحام الفصل المدرسي ، ونقص الاستيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم ، وتكسهم داخل الصفوف الدراسية .

حقيقة أن بعض الدول العربية قامت بالكثير من الجهود في سبيل توفير التعليم للأطفال والعمل على تعميمه ، ومقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم ، والنلتج عن الانفجار السكاني ، إلا أن التحديات والمتغيرات العصرية أدت إلى ظهور الكثير من المشكلات مثل التفكك الأسري ، وتدهور الأوضاع المعيشية ، وانتشار بعض الظواهر الاجتماعية كالزواج العرفي ، ومشكلة قضاء وقت الفراغ وتنظيمه ، وتدهور الأساق الاجتماعية ^(١٦) .

٧. الواقع التعليمي العربي :

ويواجه التعليم في كثير من دول العالم أزمة حقيقية ، وإن تعددت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها من دولة لأخرى ، ولكن هذه الأزمة تتفاقم في

الدول النامية على وجه التحديد ، حيث للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على للتعليم وأوضاعه المختلفة .

والتعليم العربي لا يختلف كثيرا فله أزماته ومشكلاته والتي تعود إلى أسباب تاريخية واقتصادية ، الأمر الذي تنعكس على موارد واستثمارات التعليم ، وترك أثره على الجوانب المختلفة للعملية التعليمية ، ففي مصر مثلا قطاع الأبنية التعليمية ، يعاني عجزا في الفصول الدراسية والحجرات والقاعات ، وأماكن مزاوله الأنشطة المختلفة ، بل أن العديد منها يحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار^(١٧) .

كما أن كثير من دولنا العربية لازالت نظمها التعليمية تقتصر إلى المتطلبات الأساسية للبنية التحتية التعليمية ، نتيجة لانخفاض موارد التعليم، ومخصصاته ، وتوجيه مواردها إلى قطاعات أخرى تعتبرها أكثر حيوية من قطاعات التعليم ، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشكلات التعليمية ، وأدت إلى قصور مخرجات التعليم عن ملاحقة متطلبات العصر ، فعلى سبيل المثال في مصر، أدى قصور المباني المدرسية ، وازدياد النمو السكاني والتزايد الهائل في أعداد التلاميذ ، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي أدى إلى ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية ، والتي تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠٠ تلميذ في حجرة الدراسة ، مما يشكل عبئا على المعلم ، وما زالت بعض المدارس تعمل فترتين ، مما يقلل من عائد العملية التعليمية ، ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمي .

وتشير إحدى الدراسات العربية إلى أن نقص المعلمين الأكفاء من المشكلات البارزة التي تواجه للتعليم العربي في جميع مراحل للتعليم، أدى إلى فشل الكثير من تجارب التعليم الحديث في بعض الأقطار العربية التي سعت إلى تطوير النظم التعليمية بها ، كما أن تكتي مستوى

كفايات المعلم العربي لا تعود إلى أسباب اقتصادية فقط ، بل لأسباب تتعلق بأعداده الأكاديمي والتربوي في مؤسسات إعداد المعلم ، حيث أثبتت الدراسات القصور ، والخلل الكبير في برامج إعداد المعلم ، وعدم ملاحقة هذه المؤسسات للتغيرات العلمية ، والتكنولوجية المتسارعة ، مما جعله غير قادر على عطاء تربوي فعال ^(١٨) .

ولعل أبرز مظاهر انخفاض مستوى المعلم هو ما يظهر في شكل اتجاهات سلبية نحو المهنة ، ونحو المدرسة ونحو التلاميذ ، وما يظهر في شكل تنكبي في مستويات مهارات التدريس التي يمارسها المعلم ، وما يتعلق بتمكن المعلم من أساسيات المعرفة ، وأساليب البحث الخاصة بمجال تخصصه الأكاديمي ^(١٩) .

لقد أدت بعض إشكاليات التعليم كظاهرة الدروس الخصوصية إلى عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية أصبحت تهدد كيان المجتمع ، وتمثل هدما لمبدأي تكافؤ الفرص ، وديمقراطية التعليم ، وتضعف من قيمة المدرسة الرسمية كمؤسسة إنتاجية أنشأها المجتمع لتربية النشء ، فضلا عن دلالتها على انخفاض كفاءة العملية التعليمية داخل فصول المدارس الحكومية .

ولذلك نحن في حاجة إلى تعليم يزود التلاميذ بالمهارات العقلية المختلفة ، والعليا منها على وجه التحديد ، واكتساب المعارف الحياتية والقدرة على توظيفها ، تعليم يعتمد على الدافعية والرغبة في إنتاج المعرفة ، وليس استهلاكها فقط ، تعليم ينمى القدرات الإبداعية والابتكارية ، ويتميز بقدر كاف من الحرية ، ويتيح فرص الاختيار ، وتكافؤ الفرص ، واحترام حقوق الإنسان وطموحاته .

- (١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسة للمستقبل ، والوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .
- (٢) ضياء الدين زاهر : كيف تفك النخبة العربية في تعليم المستقبل، منتدى الفكر العربي ، عمان، ١٩٩٠ م .
- (٣) صفوت عبد السلام عوض الله : البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة، ١٩٩٢ م .
- (٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسة للمستقبل ، والوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، مرجع سابق .
- (٥) المرجع السابق .
- (٦) عبد الله عبد الدايم : العالم ومستقبل الثقافة القومية، مؤتمر مستقبل الثقافة العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ .
- (٧) برهان غليون : العولمة ومستقبل الثقافات القومية، مؤتمر مستقبل الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ م .
- (٨) على عبد الكريم غلاب : التعريب ودوره في حركات التحرر في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٣٦، ١٩٨٢ م .
- (٩) محمد السيد جميل :التحديات التربوية التي تواجه النظام التربوي لدول العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين ، ودور المناهج في مواجهتها ، ندوة التحديات التربوية التي تواجه الأمة الإسلامية، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ م .
- (١٠) حامد عمار نحو تحدا تربوي ثقافي، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ .
- (١١) المرجع السابق .

- ١٢) حسين كامل بهاء الدين الوطنية في العالم بلا هوية بدار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.
- ١٣) حامد عامر : نحو تحدى تربوي ثقافي ، مرجع سابق .
- ١٤) حسن كامل بهاء الدين :التعليم والمستقبل بدار المعارف للقاهرة ١٩٩٧ .
- ١٥) محمد عبد الغنى سعودي، وسيم عبد الحميد: السكان والغذاء في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ،القاهرة ، ١٩٩٤ ،
- ١٦) عبد الناصر عبد الله نصير :العلاقة بين التعليم للتغير القيمي رسالة ماجستير، تربية أسبوط ١٩٩٧ .
- ١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسة المستقبل ، والوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، مرجع سابق .
- ١٨) محمد على نصر :بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي، المؤتمر العلمي الثاني "الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد تربية أسبوط ٢٠٠٠ .
- ١٩) على راشد :اختيار المعلم وإعداده ،دليل التربية العربية دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٩٦ .

الفصل الثانى

التعليم العام فى مصر، وسياسات تطويره

أولاً: نشأة التعليم العام فى مصر

يتضمن هذا الفصل مايلى :

- نشأة التعليم الحديث فى مصر .
- ملامح التعليم الحديث فى مصر .
- الأزمة التعليمية فى مصر فى الوقت الراهن .
- أهم منطلقات السياسة التعليمية فى مصر .
- ملامح السياسة التعليمية فى الوقت الحاضر .
- وثيقة تطوير التعليم فى مصر .

مقدمة :

تمر دول العالم فى الوقت الحاضر بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وخلقية تفرض وجودها، وتؤثر على مجريات الحياة بدوله المختلفة. لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية أو متخلفة، فكل منها لها أهدافها وطموحاتها التى تسعى جاهدة إلى تحقيقها (مع الفرق فى الإمكانيات والقدرة على التنفيذ) بم يحتم عليها التعديل والتطوير المستمر فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

والثريية لا تتم بعيداً عن هذه المتغيرات والمؤثرات الدولية، وخاصة فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات التى جعلت من العالم بدوله المختلفة، ورغم اتساع المسافات بينها، قرية صغيرة شديد التأثير بما يحدث فى أى جزء منها، وترك ذلك كله آثار بعيدة المدى فى مشاعر الإنسان وآماله ومعتقداته وقيمه، ودوره فى تنمية المجتمع وتطوره.

ويعتبر التعليم أحد الأنظمة الاجتماعية التى يقع عليها العبء فى إعداد الفرد القادر على مواجهة التحديات التى تفرضها متطلبات التغيير، والتحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية، بل ومساعدته على التكيف مع هذه المتغيرات، والاستجابة للحاجات الجديدة والمتجددة.

وفى هذا الفصل يتناول الباحث نشأة التعليم الحديث فى مصر، والأزمة التعليمية فى مصر فى الوقت الراهن، وأهم مظاهرها، والسياسة التعليمية وأهم تحدياتها، ثم منطلقات السياسة التعليمية فى مصر.

نشأة التعليم الحديث فى مصر:

ارتبط التعليم الحديث فى مصر منذ نشأته فى عهد محمد على

بالسياسة العامة للدولة ، واحتياجات الجيش والأسطول ، وإعداد الموظفين
للزمن للجهاز الحكومي والإدارى ، فكان إنشاء مدرسة الهندسة العليا
عام ١٨١٦م ، ثم مدرسة للصينلة ، والزراعة ، والأسن ، والصناعات
وإنشاء المدارس للتجهيزية ١٨٢٥م ، والابتدائية ١٨٣٢م ، وكانت تابعة
لديون الجهادية ، وذلك اتسم للتعليم بالطابع العسكرى ، وكانت المدارس
داخلية ، ولا يسمح للتلميذ بزيارة أهله إلا فى المناسبات وفى أضيق
الحدود ، كما سيطرة المركزية على نظامه وإدارته .

وعلى الرغم من أن للتعليم فى عصر محمد على لم يكن تعليماً
لصالح الشعب ، إنما كان يهدف إلى خدمة أهداف محمد على وطموحاته
الحضارية والعسكرية من خلال بناء دولة حديثة ، وربط التعليم
باحياجاته ومتطلباته الكمية من المتعلمين ، وليس توفير الفرص التعليمية
لكل من يرغب فى التعليم من أبناء الشعب المصرى .

ولذلك بدأت لطلاقة التعليم الحديث فى مصر فى ذلك الوقت
بإيفاد البعثات الطلابية والعلمية إلى الخارج ، إلى أوروبا وخاصة إلى
النمسا وإنجلترا وفرنسا للتعليم واكتساب المعرفة ، وتحديث مصر ، إيماناً
بأن التعليم هو أساس التقدم والتنمية البشرية ، ولذلك أعطت مصر الأولوية
للتعليم العسكرى ، وأدى ذلك إلى ازدهار التعليم العسكرى ، فالدولة
عسكرية بالدرجة الأولى ، وتحتاج إلى نظام تعليمى يعود الطلاب على
الطاعة وللنظام والإعداد للحرب بالتدريب على الفنون العسكرية
المختلفة .

كما اتسم التعليم فى مصر فى ذلك الوقت بهيمنة الدولة عليه ،
نتيجة للتحويل الضخم فى بناء مصر من حيث كونها دولة عسكرية ،
وغالباً ما يسعى هذا النوع من الدول إلى أن تبسط الدولة يدها على موارد

الثروة المادية والبشرية ، "ونشأ ديوان الجهادية الذى أشرف على النواحي العسكرية ، وكذلك التعليم حتى عام ١٨٣٦ ، لكنه أعطى اهتماماً بالنواحي الحربية على حساب التعليم ، ومن هنا استقل كل مدير مدرسة بالعمل بها ^(١) وقد ارتبط التعليم باحتياجات الدولة من الوظائف اللازمة للجيش والأسطول والجهاز الإدارى ، "و تميز التعليم فى تلك الفترة بالوظيفية بمعنى أن كل مدرسة من المدارس لم تنشأ إلا لإعداد التلميذ لشغل وظيفة معينة ، ولأداء منشط خاص يتطلبه المجتمع الحديث ^(٢) .

وعندما سيطر الإنجليز على مصر فى ١٨٨٢ م عملت إنجلترا على فرض سياساتها الاستعمارية على التعليم ونظامه ومحتواه ، وتوجيهه لخدمة الأغراض الاستعمارية ، وانتمت التعليم بالاقومية ، واتخاذ التعليم وسيلة لتعميق التخلف ، والتفرقة بين أبناء الشعب ، وأصبح التعليم أداة للقهر السياسى ، والتخلف الاقتصادى والجمود الاجتماعى ، وسيطرة الطبقة على التعليم المصرى ، وأداة للتخريب الثقافى المتمثل فى محاربة اللغة العربية ، وانتشار الفكر التربوى الأجنبى فى مصر ^(٣) .

ولما قامت ثورة ١٩٥٢ بدأ الاهتمام بالتعليم ، وتوفيره لكل مواطن مصرى دون تمييز أو تفرقة ، إلا أن التعليم ظل مرتبطاً بالنظام السياسى ، واتضح ذلك فى التوجه الاشتراكى الذى كان سائداً بعد الثورة ، وبالتحديد بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وانعكس ذلك على الاهتمام بالتعليم ، والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وتوفير التعليم لكل أبناء الوطن ، ومجانية التعليم التى امتدت إلى التعليم العالى والجامعى .

ومن ثم بذلت جهود متتالية لإصلاح التعليم فى كل جوانبه شملت

الهياكل الإدارية والفنية لديوان الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية بمستوياتها المختلفة ، وبما يتلائم مع تطور الخريطة الإدارية والسكانية فى مصر ، وإعادة النظر فى السياسات التعليمية الموجودة بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والمحلية ومتطلباتها، وبما يلبي متطلبات المجتمع المصرى وطموحاته أفراده .

وقد اهتمت السلطات التعليمية بتحديث منظومة التعليم المصرى بمراحله المختلفة الابتدائى والإعدادى والثانوى ، وعملت على تنويع التعليم الثانوى لتلبية لاستعدادات التلاميذ ، وتنوع قدراتهم ، واحتياجات التنمية الاقتصادية فى المجتمع ، حيث صدرت القوانين التعليمية التى تؤكد على وجود مدارس ثانوية عامة ، وأخرى فنية بأنواعها الصناعية والتجارية والزراعية .

كما أكدت السياسة التعليمية فى هذه الفترة على أهمية أن تتناسب تخصصات المدارس الفنية مع الحاجة إليها ، وضرورة ارتباطها بخطة التنمية الاقتصادية التى تعتمد على التنمية البشرية فى الأساس ، ولا تتحقق التنمية البشرية إلا من خلال تعليم يحقق الجودة ، ويتم بالفعالية والأداء الجيد لمداخلته وعملياته ومخرجاته النهائية .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لإصلاح وتطوير منظومة التعليم المصرى، ووجود رغبة وطنية للإصلاح ، إلا أنها كانت جهود مبعثرة ، وتناولت أجزاء من المنظومة دون غيرها ، وكان التركيز على المقررات الدراسية غالباً . وفى غياب الرؤية العلمية المتكاملة للتطوير، أهدر الوقت والمال ، ولم تظهر نتائج حقيقية للتطوير .

وقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس ، ونشر التعليم بين

فئات المجتمع المصرى الذى حرم من الحصول على حقه التعليمى زمنياً طويلاً ، وغيبت للفرص التعليمية ، وسيطر الجهل والامية على أبنائه لفترات تاريخية ليست بالقصيرة ، وعاش تحت وطأة الفقر والأزمات المتكررة لسنوات تركت أثارها على حياة أفراد.

وقد خاضت مصر عدة حروب ومعارك كثيرة داخلياً وخارجياً ، وكان أهمها حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، وما تطلبت من دعم اقتصادى وعسكرى ، وتم تعبئة موارد للدولة لبناء القوات المسلحة حتى تحرير الأرض ، وقد أثر ذلك على ميزانية التعليم ، وأدى إلى حدوث إشكاليات ربما مازلنا نعانى منها حتى اليوم .

ولقد خسرت مصر من وراء الحروب ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة ، وألف مليار دولار خسائر غير مباشرة ، وكذلك لما شاهده هذه الحقبة من تاريخ مصر نتيجة الحروب الأربعة ، ومن نتائج ما يحدث عادة بعد الحروب من غلبة للقيم المادية والفرديّة والأثنية والانفتاح الاستهلاكى^(٤) ، وأثر ذلك كله على بنية المجتمع المصرى ، وتبنى مستوى الخدمات ، وخاصة فى التعليم الذى يعد أساس التنمية بأشكالها المختلفة ، وتحقيق التقدم .

إشكاليات التعليم العام :

على الرغم من سوء الخدمة التعليمية فى جميع مراحل التعليم نتيجة لزيادة حدة المشكلات فى قطاع التعليم ، إلا أن التعليم الابتدائى كان الأكثر نصيباً من المشكلات ، حيث كان أكثر من " نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية ، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب ، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار ،ولم تكن لممارسة الأنشطة المختلفة ، ولذلك ظهر

ما يعرف بمشكلة المباني المدرسية نتيجة العجز الكبير فى المباني ، والنقص الشديد فى الفصول الدراسية والحجرات اللازمة لممارسة الأنشطة التربوية ، والإعلامية بوسائلها المختلفة " (٥) .

وإذا كان هناك العديد من المشكلات المجتمعية التى تركت آثارها على التعليم ، وعدم جدوى عمليات التطوير به ، فقد كان قصور الاستثمارات التعليمية العائق الأكبر فى تدهور حال المؤسسة التعليمية ، وكان لا يخفى على أحد أن المدارس كانت تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سينة ، لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع الأسر على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس ، لقد كانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية (٦) ، خاصة وأن أغلبها كان مؤجراً ، ولم يكن قد صمم منذ البداية كمبنى أو منشأة تعليمية بما تستلزمه من مواصفات فى هذا الشأن .

وفى هذا السياق أيضاً يجدر الإشارة إلى الانفجار السكاني وتضاعفاته ، والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ ، وتزايد الطلب على التعليم وخاصة فى سن التعليم الأساسى الذى يعد بداية مرحلة الإلزام ، وقصور المباني التعليمية ، وافتقار عمرها الافتراضى نتيجة الكثافة العالية ، وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة ، وصلت فى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ (٧) وارتفعت أكثر من ذلك فى بعض المناطق المزدهرة والعشوائية .

وما زاد من حدة مشكلة للمباني المدرسية تحميل المبنى المدرسى الواحد أكثر من مدرسة تعليمية ، حيث كان المبنى فى بعض الأحيان يشغل بمدرستين ، ويستغل نفس المبنى بأجهزته ومرافقه مما عرضه للتلف بسرعة ، مما يقلل من عائد العملية التعليمية ، ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمى (٨) .

وقد ترتب على نقص المبانى تعدد الفترات الدراسية التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد أن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته لم يكن يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً فى أحسن الفروض - تدهورت تماماً العملية التعليمية، وتفاقت الأوضاع بشكل خطير أحدث تأثيراً سلبياً على كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى^(٩).

أما عن المناهج الدراسية فهى مليئة بالمعلومات والمعارف الجامدة ، ولتى أصبحت متخلفة ولا تتماشى مع علوم العصر ، ولا تلبي متطلبات المستقبل ، واحتياجات المجتمع ، وسيطر عليها الحشو والتكرار ، والتدخل الذى لا فائدة منه .

أضف إلى كل ذلك استراتيجيات تدريس تقليدية ، وغير فاعلة ، وتكرس الحفظ والتلقين فى التربة التعليمية ، ويقتصر القياس والتقويم عليهما ، وتغفل المستويات العقلية العليا لدى المتعلم كالتفكير الناقد ، والتحليل والتطبيق والإبداع ، والتفسير العلمى لمشكلات الحياة وظواهرها المختلفة ، والممارسات المستندة إلى البحوث والاستقصاء والاعتماد على الأنشطة^(١٠) .

كل هذا أحدث انفصالاً بين نظم التعليم ، واحتياجات المجتمع ، والواقع الاقتصادى الجديد ، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة ، رغم حصوله على الشهادة لأنها لا تؤهله ولا تزوده بالمهارات وقيم العمل ، هذا بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلى ، حيث القصور فى فهم المؤسسة التعليمية للحاجات المستقبلية للمجتمع، والمتغيرات العالمية التى تؤثر عليها ، أو على أحسن التقديرات الاهتمام بالحاضر القريب ، فالبعد المستقبلى فى الرؤية والرسالة للمؤسسة التعليمية - رغم أهميته - غائباً تماماً عن مؤسساتنا ومناهجنا التعليمية .

ولم يقتصر ذلك على المشكلات داخل المؤسسة التعليمية ، بل كانت هناك مشكلات أخرى إدارية ، وفنية انعكست على أداء القائمين على السياسة التعليمية ، من مخططين ومنفذين ومقومين ^(١١) ، وأثر ذلك على كفاءة الأداء الإدارى والمهنى ، ومعالجة المشكلات التربوية .

كما أن تفتى ظاهرة الكتب الخارجية ، والمذكرات والملخصات المبتورة التى كان من أهم أسبابها ، عدم تطوير الكتب الدراسية ، وابتعادها عن مسيرة الأساليب الحديثة فى الطباعة والإخراج ، وجمود المحتوى ، وترويج بعض الفئات المستفيدة منها من محترفى الدروس الخصوصية التى أصبحت تهدد كيان التعليم ، وتمثل هدماً لمبنى تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم ^(١٢) .

لذلك كانت الحاجة ملحة لتطوير نظم التعليم العام فى مصر للخروج من كبوته ، والتغلب على مشكلاته المختلفة ، ومواجهة الأزمات به وعلى جميع المستويات فى المراحل التعليمية وتحقيق التنمية الشاملة ، لكن التغيير المتسارع للسياسات التعليمية قد أدخل بأسس عملية التطوير وأهدافها ومضمونها ، حتى أن بعضها ركز على الشكل دون أن يمس الجوهر .

السياسة التعليمية فى مصر وملامح تطويرها :

لقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس بأنواعها المختلفة ، ونشر التعليم بين فئات المجتمع المصرى الذى استمر يعانى من الحرمان من التعليم ، وظل يعيش مكبلاً بقيود الجهل ، والتخلف الثقافى والاجتماعى ، جراء الاستعمار لفترات طويلة ، وكان هذا من أهم العوامل التى جعلت الثورة تسعى إلى تحرير السياسة التعليمية، وتطويرها لتحقيق آمال وطموحات الشعب المصرى .

وقد صدر فى هذه الفترة دستور عام ١٩٥٦ ، ثم الميثاق الوطنى فى يونيو ١٩٦٣ الذى كان من أهم للدعامات فى تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية فى مصر ، ولذلك كان الاهتمام بإعادة النظر فى مناهج التعليم فى ضوء الفكر الثورى ، إيماناً بأن التعليم ليس غايته تخريج الموظفين ، بل توفير فرص التغيير والتطور الاجتماعى والثقافى والعلمى فى المجتمع .

وفى عام ١٩٦٨م صدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م ، ومن أهم ما جاء به إنشاء مجالس متخصصة ، منها المجلس الاجتماعى القومى الذى يضم شعبة التعليم ، وبعد تولى للرئيس السادات رئاسة الجمهورية صدر دستور ١٩٧١م وكان أهم ما جاء به إنشاء مجالس متخصصة منها المجلس الاجتماعى القومى الذى يضم شعبة التعليم ، وكان أهم ما جاء به وخص بالسياسة التعليم ما يلى (١٣) :

(١) التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، (وقد امتد الإلزام إلى المرحلة الإعدادية بعد ذلك) ، وتشرف على التعليم كله ، وكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج (المادة ١٨) .

(٢) التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى وفى مراحله المختلفة (مادة ٢٠) .

ولقد تعاقبت عمليات للتغيير والتطوير للسياسة التعليمية فى مصر من جميع جوانبها المختلفة ، حرصاً من الدولة على مواكبة التعليم للظروف الدولية والمحلية ، وتمشيا مع الاتجاهات التربوية المعاصرة ،

ورغبة فى إعداد الأجيال للإسهام فى حركة البناء والتعمير ، ووفق طموحات المجتمع ومتطلباته فى تلك الفترة .

ثم صدرت وثيقة تطوير التعليم فى عام ١٩٨٠م متضمنة عدة برامج رئيسية للإصلاح والتطوير ، واستهدفت مراحل التعليم قبل الجامعى ، وزيادة كفايته وتوفير مزيداً من الاهتمام والرعاية الاجتماعية والتربوية للطلاب ، والحرص على أن يمتد التطوير إلى كل جوانب العملية التعليمية وعناصرها المختلفة .

وبعد ذلك صدرت وثيقة أخرى فى عام ١٩٨٥ م ، وثبتت إستراتيجية عامة لتطوير التعليم العام فى مصر، وتحقيق أهداف إنسانية واجتماعية واقتصادية تعمل على استقرار المجتمع وتسعى إلى تقدمه من النشء ، وتربيتهم فى مراحل التعليم المختلفة بدء بالمرحلة الابتدائية ، وتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى تلك المرحلة العمرية (٦ سنوات) ، وتقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن تلبية الأهداف المجتمعية المنشودة .

وقد توالى الوثائق الرسمية التى تناولت السياسات والبرامج التعليمية فى مصر وتوجهات عمليات التطوير والإصلاح للمنظومة التربوية ، فقد صدرت وثيقة إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧م، والتى تبنت تحديث وتطوير السياسات التعليمية فى إطار القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م .

وفى إبريل ١٩٨٨ أقر مجلس الشعب المصرى خطة تطوير التعليم فى مصر فى ضوء إستراتيجية تطوير التعليم ، وأكدت على شمولية وقومية للتطوير وتوفير البنية الأساسية والآليات الفنية القادرة على التنفيذ ^(١٤) من خلال مجموعة من المجالس والهيئات التى تدعم عملية التطوير .

وقد تم تخفيض سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية إلى ٥ سنوات بدلاً من ٦ سنوات ، وبذلك أصبحت مدة التعليم الأساسي الإلزامى ٨ سنوات بعد أن كان ٩ سنوات بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

وكان من أهم مبررات الإلغاء أن ذلك تم لظروف اقتصادية ، ووجود مشكلات أخرى على الرغم من عدم وجود دراسات علمية دقيقة وموضوعية تؤكد ذلك ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والمعدل لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى أعاد مدة التعليم الأساسي ٩ سنوات مرة أخرى (٥ سنوات للابتدائي ، ٣ سنوات للإعدادي) على أن يبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٤.

ثم صدرت وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل ١٩٩٢ م التى تضمنت الخطوط العريضة ، والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة فى مصر، وأكدت على السمات العصرية والتغيرات المستقبلية على التعليم ، وما يوصف به عالم اليوم من أنه عصر الانفجارات الثلاثة (الانفجار المعرفى- الانفجار السكانى- الانفجار فى الآمال والطموحات) ^(١٥) ، وما يسود العالم من تغيرات جذرية تفرض مجموعة من التحديات العالمية التى تنعكس فى تحديات أخرى .

وقد طرحت الوثيقة مجموعة من التحديات العالمية والمحلية التى يجب على السياسة التعليمية فى مصر موجهتها وهى ^(١٦):

(١) الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، حيث يعد العصر الذى نعيش فيه هو عصر العلم والتكنولوجيا للذان أصبح من أهم مصادر القوة للإنسان المعاصر، والثورة العلمية ثورة مستمرة تزداد عملاً ، وتأثيراً فى جميع أنشطة الحياة.

(٢) تطور نظم ووسائل الاتصال والانتقال ، حيث التطور الهائل فى

الاتصال قد وضع الإنسان أمام مفهوم جديد للزمان والمكان ، وزاد ذلك من سعيه الدؤوب على استغلال ذلك فى حياته بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

٣) الانفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى للعالمى الذى يعتبر خاصية هامة للقرن الحادى والعشرين ، فوسائل الاتصال السريعة ، بل والأنية ستعبر الحدود بلا قيود وبوسائلها ومضامينها ، أى من مجتمع لآخر ، فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية تتعدى الحدود السياسية للدول ، وتجعل من وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية، فمن الضرورى إعداد أو تحصين الفرد ضد استئصال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافدة من مجتمعات أخرى ، وثقافات أخرى .

٤) مشكلات البيئة المختلفة ، وما يحدث فيها من الاستخدام السىء لمنتجات الإنسان الصناعية والمخلفات الضارة ، وكل ما من شأنه تعريض الكائنات الحية للهلاك ، ومن هنا يقوم التعليم بدور هام هو تكوين الوعي بأشكاله المختلفة ، والتصدى لمشكلات البيئة ، وعلاج آثارها الضارة .

٥) الانفجار السكانى حيث يعتبر أهم المشكلات التى تواجه المجتمعات النامية على وجه التحديد ومنها مصر، وما يترتب على ذلك من مشكلات أخرى ، وخاصة منها ما يواجه العملية التعليمية ، ويعوق تحقيق أهدافها .

٦) التنمية والمناخسة الاقتصادية ، وهى تمثل أحد التحديات الأساسية التى تواجه المجتمع المصرى ، وتحقيق للتنمية فى جوانب الحياة المختلفة يجعل المجتمع قادراً على المناخسة العالمية .

٧) العولمة ، فلقد أصبح للعالم قرية كونية بسبب التقدم الرهيب فى الوسائل الاتصالية والتكنولوجية ، وهو ما يفرض على المنظومة التعليمية إعداد المواطن القادر على التعامل مع متطلبات هذا النظام العالمى ، والمشاركة فيه والإضافة إليه .

٨) العنف والتطرف والإرهاب وهذا الثلاث المرعب ، والذي يهدد استقرار الإنسان ، وحضارته فى المجالات المختلفة ، وهذا يقتضى المواجهة بنشر الفكر المستنير العاقل والوعى الصحى للأمور الدينية والدنيوية .

٩) الأخلاق والتمسك بالقيم وهى من أهم الأهداف التربوية التى يجب غرسها لدى المتعلمين ، والحرص على تنميتها بشكل دائم ، وأولية يجب أن تتل الدعم والمساندة على جميع للمستويات والمراحل التعليمية ، بعد أن اضطربت منظومة القيم فى مجتمعنا بسبب ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، والغزو الثقافى والفكرى .

١٠) التحديات التعليمية التى تتمثل فى أولويات السياسة التعليمية ، وتحديد أهدافها وآليات تنفيذها ، وتدهور العملية التعليمية بشكل عام فى الوقت الحاضر نتيجة لقصور المباني المدرسية وارتفاع كثافة الطلاب فى الصفوف الدراسية ، وسوء المرافق والخدمات بالمباني ، وتننى المستوى الأكاديمى والمهنى للمعلم ، وجمود أساليب التوجيه الفنى ، وتخلف المقررات الدراسية فضلا عن الحشو والتكرار بها ، وسوء توظيف تكنولوجيا التربية بالمدارس ، وتخلف وسائل وأدوات تقويم المتعلم التى تركز على المستويات العقلية الدنيا كالحفظ والتذكر ، وتفغل المستويات العليا كال تفكير الناقد والتفكير الإبداعى ، كما أنها تهمل الجوانب الوجدانية والمهارات الأدائية لدى المتعلم .

منطلقات السياسة التعليمية فى مصر:

حددت الوثيقة منطلقات السياسة للتعليمية فى مصر مما يلى (١٧) :

- ١- يعتبر التعليم ركيزة للتقدم والشرط الأساسى لملاحقة كل تطور، والعنصر الذى يحكم قدرة المجتمع إلى مواجهة تحديات العصر .
- ٢- إن تغير التعليم لا يتم بإرادة فرد ، وإنما يجب أن يتم من خلال قناعة الأمة ، وبمشاركة كل القوى القادرة فى هذا الشأن ،
- ٣- التعليم هو أساس الحرية و الديمقراطية والسلام مع النفس .
- ٤- التعليم هو أساس التقدم الاقتصادى ، لأن إنتاجية الفرد هى نتيجة منطقية للرعاية المتكاملة التى تقدم له فى الطفولة والشباب .
- ٥- التعليم ليس عملية خدمات ، إنما هو عملية ترقية للقوى والطاقات البشرية التى هى أعلى أنواع الاستثمار .
- ٦- الاهتمام باللغة القومية ، وتعويد الأطفال على التفكير العلمى والتحدث بلغة عربية سليمة .
- ٧- للتعرف والعنف والإيمان كلها نتائج لتعليم سىء .
- ٨- السماح بالانتقال من تعليم إلى آخر بسهولة ويسر .
- ٩- الاهتمام بالتربية الدينية ، والتركيز على جوهر الدين الحقيقى من المبادئ والقيم العليا .
- ١٠- يجب أن يسلح التعليم للفرد بالخبرات والمهارات التى تساعد على خوض سوق الإنتاج بنفسه .
- ١١- الاهتمام بالتعليم الفنى ، والعمل على تطويره .
- ١٢- العناية بالأطفال الموهوبين والشباب المتفوقين لتنمية قدراتهم المتميزة .

١٣- إعطاء الأهمية لمرحلة رياض الأطفال ، وتوفير الرعاية لهذه المرحلة.

١٤- إعادة النظر فى المبائى المدرسية الحالية ، والعمل على مواجهة هذه المشكلة ، وتوفير الاعتمادات المالية لها .

١٥- العمل على توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم .

١٦- إعادة للنظر فى المناهج الدراسية ، أهداف ، ومحتوى ، واستراتيجيات تدريس ، ومعينات توضيحية ، وأنشطة تربوية وإعلامية ، ووسائل تقويم ، والعمل تطويرها فى ضوء متطلبات العصر والمجتمع المحلى والعالمى .

١٧- العمل على تحقيق التنمية العلمية والمهنية للمعلمين .

وتعرضت الوثيقة لأهم الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة والتي تتمثل فى ^(١٨):

- تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديمقراطى .
- تخفيف الأعباء عن الأسر المصرية .
- التعليم قضية أمن قومى لمصر .
- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التعليم عملية استثمار .
- إدخال التكنولوجيا المتطورة وترسيخها .
- التنمية المهنية للمعلمين وإصلاح أحوالهم .
- إتاحة فرص المشاركة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص .

- التعليم للجميع استثمار طويل المدى .

- الاستفادة من الخبرات العالمية .

وإذا كانت الوزارة قد حددت أهم الخطوط العريضة لملامح السياسة التعليمية في مصر في الوقت الحاضر بصورة جيدة ، إلا أن الوقت مازال طويلاً لتحقيق هذه الآمال والتطموحات وكل خطوة تحتاج إلى جهود كبيرة ، وإمكانات ضخمة حتى تتحول إلى واقع يشعر به كل مواطن مصرى يتعلم أو مهتم بالتعليم .

كما أننا في حاجة إلى تعليم تتحقق فيه جودة المدخلات ، وجودة العمليات ، ويحقق أعلى مستويات الجودة في المخرجات ، تعليم قادر على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية، وفي ظل نظام السوق والاحتكار، وسيطرة الشركات العالمية الكبرى ، والتعايش والتأثير في ظل نظام العولمة والغزو الثقافي والفكري ، أن التحصين الحقيقي في مواجهة التنافس الإعلامي الثقافي الواقد هو وعى الفرد والمجتمع ، وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمي الحالي وأن ذلك يتطلب نظاماً تربوياً من نوع جديد (١١) .

ثانياً: تنظيم التعليم العام في مصر

يتضمن هذا الفصل مايلي :

- نشأة مرحلة رياض الأطفال في مصر وأهميتها •
- مرحلة التعليم الإلزامي .
- مفهوم التعليم الأساسي •
- أهداف التعليم الأساسي •
- سمات التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي •
- معوقات التعليم الأساسي في الوقت الحاضر •
- توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي •
- توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي •

١- مرحلة رياض الأطفال :

مقدمة :

يوجد في مصر نوعان من التعليم العام قبل الجامعى فى مصر ، هما : تعليم يتبع المؤسسة الدينية المتمثلة فى مشيخة الأزهر إدارياً ومالياً وفنياً ، ويضم المعاهد التعليمية الأزهرية الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وتعليم آخر يتبع وزارة التربية والتعليم إدارياً ومالياً وفنياً ، ويشمل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة للعامه والزراعية والصناعية والتجارية ، نظام الثلاث سنوات ، والخمس سنوات .

ويعتبر التعليم فى المعاهد الأزهرية تعليم موازى للتعليم فى مدارس التربية والتعليم ، بل وتدرس فى مراحله التعليمية المقررات الدراسية التى تقرها وزارة التربية والتعليم ، إلى جانب المقررات الدينية التى تقرها مشيخة الأزهر . ولذلك بدأت تنقلص استقلالية الأزهر فى إعداد مقررات المواد الدراسية للعلوم غير الدينية ، وربما يرجع ذلك إلى التقليل من الازدواجية للموجودة بين النوعين من التعليم ، ومحاولة من الدولة لبسط سيطرتها على التعليم الأزهرى بعد الانتقادات التى توجه إليه من قوى الداخل والخارج .

وعموماً لن نتعرض للتعليم الدينى الأزهرى ، فهو تعليم له نظامه وفلسفته وأهدافه الخاصة به ، وسوف يقتصر حديثنا على مراحل التعليم العام التى تتبع وزارة التربية والتعليم ولبدء بمرحلة رياض الأطفال فى مصر كمرحلة نأمل أن يضمها السلم التعليمى ، وضمن المرحلة الإلزامية ، و مرحلة لها أهميتها فى بناء شخصية الطفل ، وتنمية قدراته ، واكتشاف مواهبه وميوله ، والعمل على إشباعها ، وتجربة للتعليم الأساسى فى مصر كأحد الصيغ التعليمية التى طبقت لتطوير التعليم فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، ثم للتعليم الثانوى بأنواعه المختلفة .

- نشأة مرحلة رياض الأطفال وأهميتها :

وهي مرحلة ما قبل المدرسة أو رياض الأطفال ، وتقبل الأطفال من سن ٤-٦ سنوات والتي تقابل مرحلة الطفولة المبكرة ، وتعتبر من أهم المراحل في حياة الفرد ، وذلك باعتبارها مرحلة تكوين الطفل ، وإعداده للحياة بحيث توضع اللبنة ، والأسس الأولية لشخصية الإنسان الفرد التي تعتمد عليها حياته المستقبلية ، الجسمية والعقلية والاجتماعية والوجدانية والنفسية وتتشكل عاداته ، واتجاهاته وميوله واستعداداته .

وقد صدر القرار الوزاري رقم (٨) لسنة ١٩٧٠م لإنشاء قسم للحضانة ورياض الأطفال بالإدارة العامة للتعليم الابتدائي ، يختص بإعداد خطة الدراسة والمناهج ، وتوفير متطلبات دور الحضانة التابعة لمدراس اللغات التي أنشأتها الوزارة .

وفي عام ١٩٧٠ تم التوسع في فصول الحضانة ، وألحقت بمدارس اللغات في القاهرة والألكندرية والجيزة ، أما دور الحضانة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، فهي مؤسسات اجتماعية تقدم الرعاية للأطفال منذ الميلاد، وحتى سن السادسة من العمر (٣٠) . وبعد ذلك صدر القرار الوزاري رقم (٣٠٦) لسنة ١٩٧٢ الذي أشار إلى نظام الأسر المضيفة لتوفير الخدمات لدور الحضانة .

ثم صدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧ م وحدد أهداف هذه الدور في رعاية الأطفال اجتماعيا، وتنمية مواهبهم وقدراتهم ، بما يحقق أهداف المجتمع ، وتوعية أسر الأطفال بأساليب التنشئة السليمة ، ودعم العلاقة بين دور الحضانة وأسرة الطفل (٣١).

وفي هذا الإطار حددت وزارة التربية والتعليم أهداف مناهج رياض الأطفال بتنمية الجوانب الروحية والجسمية من خلال توفير

الرعاية الصحية والنشاط الرياضى والحركى ، وتنمية الجانب العقلى من خلال الجانب اللغوى والعلمى، والجانب الابتكارى والتفوق الفنى من خلال النشاط الموسيقى .

وقد اهتمت الدولة بهذه المرحلة ، ولذلك أنشأت كليات لإعداد معلمى رياض الأطفال من أجل توفير المعلم للقادر على التعامل مع الأطفال فى هذه المرحلة الهامة من حياتهم ، لتحقيق النمو الشامل لهم . وتشرف على هذه المرحلة حالياً كل من وزارة التربية والتعليم ، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهى مرحلة مستقلة ليست مجانية ، وليست إجبارية ومدتها سنتين، ويتم القبول بها فى ضوء القواعد المنظمة ، والموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم ، وخاصة بعد إنشاء الإدارة العامة لرياض الأطفال ، لكى تتولى التخطيط والإشراف والمتابعة والتقييم بهذه لمرحلة، وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة ، وتهيئتهم لمرحلة التعليم الأساسى (٢٢) .

وقد تزايد الاهتمام بهذه المرحلة ، وبلغ إجمالى عدد الأطفال المقبولين بها فى العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م حوالى ٤٩٤٣٣٤ طفلاً وطفلة ، وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م ارتفع الى حوالى ٥٣٤٣٣١ طفلاً وطفلة (٢٣) وجدول (١) التالى يوضح ذلك .

جدول (١)

يوضح تطور أعداد الأطفال المقبولين فى مرحلة ما قبل الابتدائى

بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤٩٤٣٣٤	٣٩٩٩٧	٧,٤٥%
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٣٤٣٣١		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦) .

٢- مرحلة التعليم الإلزامى فى مصر:

وهذه المرحلة هى بداية السلم التعليمى فى مصر ، وتعتبر مرحلة إجبارية وإلزامية ، وتبدأ من سن السادسة وحتى الرابعة عشر، وتضم الحلقتين الابتدائية والإعدادية .

• الحلقة الابتدائية:

تعد المرحلة الابتدائية هى بداية مرحلة الإلزام " وفق قانون سنة ١٩٦٨ الذى نص على أن مدة الإلزام ست سنوات من سن ٦ إلى ١٢ سنة ، ثم زالت إلى تسع سنوات حتى شملت المرحلة الإعدادية ، بعد صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

ثم صدر القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ الذى خفض سنوات الإلزام من تسع سنوات إلى ثماني سنوات، وكانت تضم خمس سنوات للابتدائى ، وثلاث سنوات للإعدادى ، على أن تقسم الحلقة الابتدائية إلى مستويين : الأول ويضم الصفوف الثلاثة الأولى ، ويركز على المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، والثانى ويزود التلميذ بالمبادئ العلمية والثقافية ، واستخدام المهارات الأساسية السابقة فى مناسبات الحياة اليومية .

وفى إطار توفير التعليم للجميع أنشأت وزارة للتربية والتعليم بالاشتراك مع اليونسيف مدارس المجتمع ، ومدارس الفصل الواحد لتوفير الفرص التعليمية بالمناطق النائية والمحرومة ، وخاصة تعليم الفتيات والتوسع فيها ، لتضييق الفجوة بين البنين والبنات^(٢٤)، وقد وصل عدد مدارس المجتمع والفصل الواحد حوالى ٣١٤٦ مدرسة ، وتضم حوالى ٦٨٦٢٧ تلميذاً ، كما توجد مدارس صديقة الفتيات ، وقد بلغ عددها حوالى ٢٩٨ مدرسة ، وتضم حوالى ٧٩٧٥ تلميذة^(٢٥) .

وقد اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بتلميذ المرحلة الابتدائية من حيث

إعداده تربوياً ، وعلمياً ، وصحياً ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لإعدادة كمواطن صالح ، وقد بلغ إجمالي التلاميذ فى هذه المرحلة حسب إحصاء العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٨٧٨٤٢٨٩ تلميذاً ^(٢١) ، وجدول (٢) التالى يوضح تطور أعداد التلاميذ بالحلقة الابتدائية بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦ ، والزيادة التى طرأت على أعداد التلاميذ فى تلك المرحلة التى تمثل بداية السلم التعليمى فى مصر ، وقاعدته الأساسية .

جدول (٢)

يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٥/ ٢٠٠٤	٨٦٣٤١١٥	١٥٠١٧٤	١,٧١ %
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٧٨٤٢٨٩		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦).

• الحلقة الإعدادية :

أما عن الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسى فهى المرحلة الإعدادية ، وقد جاءت هذه المرحلة لأول مرة عندما صدر قانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى قسم تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية إلى مرحلتين : المرحلة الإعدادية ومنتهى أربع سنوات ، والمرحلة الثانوية ومنتهى ثلاث سنوات .

وقد ظهر لذلك العديد من المشكلات حتى صدر قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٧ ليعالج هذه المشكلات فى تنظيم التعليم الإعدادى ، وأصبحت المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات ، وينقسم التعليم الإعدادى إلى : إعدادى عام وإعدادى مهنى ، ومدة الدراسة فى كل منها

ثلاث سنوات ، وتركز الدراسة فى التعليم الإعدادى العلم على تزويد التلاميذ بقدر مناسب من المعلومات العلمية والثقافية ، التى تمكنهم من استكمال دراستهم فى المرحلة الثانوية العامة أو الفنية (٢٧) .

أما الدراسة فى التعليم الإعدادى المهنى فهى تركز على التكريات العملية والمهنية ، وإعداده لمجالات العمل والإنتاج ، مع تزويدهم بالمعارف والمعلومات الأساسية والثقافية ، وتضم المدرسة الإعدادية للمهنية : أقسام الصناعى والزراعى للبنين، والاقتصاد المنزلى للبنات ، وقد بلغ عدد هذه المدارس ٢٧٢ مدرسة، وعدد التلاميذ بها حوالى ١١٩٥٣٨ طالباً (٢٨) .

ويلتحق بالمدارس الإعدادية المهنية التلاميذ الذين تكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية ، بشرط قضائهم سبعة أعوام بها ، أو التلاميذ الذين تكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول أو الثانى الإعدادى ، ويمكن لخريجى هذه المدارس الالتحاق بالتعليم الثانوى الصناعى والزراعى .

وهناك أيضا المدارس الإعدادية الرياضية التى توفر الرعاية الشاملة لأصحاب المهارات والمواهب الرياضية ، وقد بلغ عددها فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م حوالى ٢٩ مدرسة ، وبها حوالى ٣٤٠١ طالباً (٢٩) ، وقد أنشئت المدارس الإعدادية الرياضية بموجب القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٨ ، ويتم القبول بها بعد اجتياز الاختبارات والكشف الطبى ، أو حصول الطالب على بطولة رياضية محلية ، كما توجد مدارس إعدادية لغات (تجريبية) رسمية وخاصة .

والمرحلة الإعدادية تكمل مرحلة الإلزام ، ويبلغ إجمالى أعداد التلاميذ بهذه المرحلة فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٢٨١١١٢٧ تلميذاً (٣٠) ، وجدول (٣) التالى يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمرحلة

الإعدادية بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٦ والزيادة التي طرأت على أعداد التلاميذ .

جدول (٣)

يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمرحلة الإعدادية بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٦

العام الدراسي	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٨٨٩٢١٢	٧٨٠٨٥	%٢,٧٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٨١١١٢٧		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي ٢٠٠٦م)

وقد أخذت مصر بصيغة التعليم الأساسي كأهم الصيغ التعليمية التي ازدهرت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، ورغم اختلاف التعليم الأساسي ، وسياسات تطبيقه من دولة إلى أخرى ، فقد أخذت به مصر ، وطبقته في المرحلتين الابتدائية والإعدادية وبعد ضمهما معاً في مرحلة واحدة سميت بمرحلة التعليم الأساسي .

١- التعليم الأساسي في مصر : المفهوم والخصائص :

لقد طبقت تجربة التعليم الأساسي في مصر كصيغة تعليمية جديدة ، ورد فعل لعمليات التطوير ، والتحديث المستمر ، والتي تتناول التعليم بوجه عام ، والتعليم في مراحله الأولية على وجه الخصوص .

ويرى قطب أن التعليم الأساسي هو التعليم الذي يزود الفرد في المجتمع بالمعلومات والاتجاهات ، والمهارات الأساسية التي تمكنه من النمو الشامل المستمر ، وتعدده للتعامل مع غيره على النهوض بالبيئة وتقدم المجتمع عموماً (٣١) .

ويحدد البعض مفهوم التعليم الأساسي بلغة فلسفة جديدة في مجال تربية الصغار وإعدادهم للحياة المستقبلية ، وتصلحهم بالقدر الضروري من

التعليم والسلوكيات والمعارف والمهارات ، والخبرات التى تتفق وظروف البيئة التى يعيشون فيها ، بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة للتعليم الأساسى أن يواجه الحياة ، أو يواصل للتعليم فى المراحل التعليمية الأعلى بنفس الكفاءة (٣٦) كما أنه فكر تربوى جديد فى مجال إعداد المتعلمين للمواطنة الواعية المحنتجة (٣٧) .

أما البعض الآخر فيحدد مفهوم للتعليم الأساسى بأنه ذلك للتعليم المقصود، والمنظم الذى يتم فى سياق ثقافى ، واجتماعى ، واقتصادى معين ، ويهدف إلى إكساب الطلاب رصيذاً عاماً مشتركاً من المعارف والمهارات والقيم ، وبالتالي فهو يودى إلى تنمية الشخصية ، وزيادة الفاعلية العقلية والاجتماعية ، ومن ثم فهو يسهم فى التنمية الشاملة (٣٨) .

وفى ضوء ما سبق من تعريفات للتعليم الأساسى ، يرى يمكن تعريف التعليم الأساسى فى مصر بأنه صيغة تعليمية نظامية توفر الفرص، والمواقف الطمية والعملية للتلاميذ ، ويكتسبون منها المعلومات والمعارف والاتجاهات، والقيم والسلوكيات المرغوبة لممارستها ، والمهارات الأساسية للاستخدام ، بهدف مساعدتهم على الانخراط فى سوق العمل بعد اتمام التعليم فى هذه المرحلة ، أو الاستمرار فى مواصلة التعليم فى المراحل التعليمية الأخرى،

وبالتالى فهو يحقق التنمية الشخصية القادرة على مواجهة متطلبات الحياة ، والتكيف مع الظروف البيئية ، والمشاركة فى التنمية المجتمعية.

والتعليم الأساسى عدة خصائص أهمها ما يلى :

١) تعليم موحد لجميع أبناء الأمة ، ودون تفرقة أو استثناء لفرد على آخر .

٢) تعليم مفتوح للقوات بحيث يؤهل للمراحل التالية ، ويجهز المتعلم لها .

٣) تعليم يجمع بين النواحي النظرية والعملية والتكامل بينهما .

٤) تعليم يرتبط بحياة التلاميذ ، والواقع البيئي الذى يعيشون فيه .

٥) تعليم يؤكد على تحقيق الذات ، وإثراء المتعلم لمجتمعه ، لذلك يعتمد على التنوع فى طرق التدريس ، ويستمد معارفه من واقع المجتمع ، وتكون أيام الدراسة والاجازة وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلى وموسميه العمل فيه (٣٥) .

الأسس التى يعتمد عليها التعليم الأساسى :

يعتمد التعليم الأساسى فى مصر على مجموعة من الأسس هى :

١- الأسس الفلسفية :

وهى تعنى وجود نظرية تحرك فلسفة التعليم الأساسى ، وتترجم تلك الألفاظ والمعانى إلى وقائع وإجراءات سلوكية، وتساعد على صياغة أهدافه وغاياته البعيدة، وتحقيق التناسق والتكامل بين المدرسة والبيئة عن طريق العمل، وتلبية متطلبات المجتمع، والتفكير فى وضع حلول للمشكلات والقضايا المجتمعية .

وتقوم مدرسة التعليم الأساسى بوظيفة مزدوجة، فهى تساعد الفرد على النمو عن طريق التكيف مع البيئة، والمشاركة فى تنميتها ، ومن جهة أخرى يمسهم فى تنمية البيئة باعتبارها هدفاً أساسياً ، ويتحقق ذلك بالدراسة الوظيفية للتلميذ داخل المدرسة ، بحيث يدرس فيها ما يجده خارجها ويتعامل معه ، ويمارسه دراسة وعملاً ، نظرياً وتطبيقياً .

٢- الأسس الاجتماعية :

تعتبر التربية نظاماً اجتماعياً وعملية اجتماعية شاملة ، وقد أنشأت المدرسة لتكون أداتها فى تشكيل الطلاب وبنائهم ، وتكوين أنماط اجتماعية متعاونة ومتراصة بين الطلاب .

وتتضح الأسس الاجتماعية للتعليم الأساسى فى مصر من خلال زيادة فعالية ديمقراطية التعليم ، وإيجاد الفرص التعليمية المناسبة لكل تلميذ فى أى مكان وفقاً لقدراته واستعداداته (٣٦) .

ويشمل التعليم الأساسى جميع الملزمين من الأطفال فى سن السادسة ، ودون تميز بينهم لمواجهة الفوارق الاجتماعية مع توفير الرعاية التربوية لهم ، والاهتمام بالوظيفة الإنتاجية للتعليم الأساسى التى ترفع مستوى المتعلمين والأفراد علمياً وثقافياً ومعيشياً ، وتساعدهم على تنمية أنفسهم ، والارتقاء بذاتهم ، فالفرد هو صانع التنمية وأهم عناصرها .

٢- الأسس التربوية :

يعتمد التعليم الأساسى فى مصر على مجموعة من الأسس التربوية التى تجعله نظاماً مقبولاً منها (٣٧) :

- أ - يتفق مع قدرات المتعلم واستعداداته المختلفة .
- ب- تدريب المتعلم على أن يتعلم ذاتياً ، وتنمية القدرة على ذلك .
- ج- توثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع ، وبالتالي ربط التلميذ بواقع البيئة التى يعيش فيها .
- د- ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية فى الدراسة به .
- هـ- تنوع المناهج الدراسية ، بما يتماشى مع ديمقراطية التعليم ، وربط المناهج بالبيئات التى تخدمها وينمو فيها المتعلم .

و- توفير الخدمات التربوية للتلميذ داخل المدرسة من توجيه نفسي واجتماعي وتربوي.

ز- تحقيق بيئة تربوية سليمة للتلميذ داخل المدرسة بمشاركة في إدارة المدرسة.

ح- توفير الجو التربوي السليم للتلميذ داخل المدرسة ،حتى ينمو بعيداً عن جو القسوة والتربية غير السوية.

٤-الأسس الاقتصادية :

توجد علاقة قوية بين التعليم والاقتصاد، حيث أن التقدم العلمي، والتوسع المستهدف في الإنتاج يتضمن ضرورة مراجعة نظم التعليم ومناهجه، كما أن تطور للتعليم والارتفاع بمستواه من شأنه أن يحدث تطوير في الإنتاج وتقدم في الاقتصاد للمجتمع.

ويعمل التعليم الأساسي على تنمية قدرات المتعلم ، وتزويده بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام ، والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه ، مشاركاً في ميادين للتنمية بجانبها الاقتصادي ، وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

كذلك يرتبط التعليم الأساسي بحياة الناشئين، وواقع بيئاتهم ، ومن هنا فإن ارتباط التعليم بالحياة ومتطلباتها هو السبيل إلى اكتساب مضمونه الاقتصادي ، والاجتماعي الذي يجعله قوة في حياة الناشئين ، ويوفر لهم الفرص الممارسة والتدريب على مواجهة المشكلات وحلها، واكتساب مهارات العمل والإنتاج.

وعلى هذا فإن نشر التعليم الأساسي وتطبيقه في مصر يعتبر قوة اقتصادية لأنه يوفر الأسس الثقافي ، والمعرفي الذي يعتبر ضرورة للاقتصاد المعصري.

- أهداف التعليم الأساسى فى مصر:

يسعى التعليم الأساسى فى مصر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

هى :

١- توفير الحد الأدنى الضرورى من المعلومات والمفاهيم والاتجاهات ، والمهارات اللازمة للمواطنة.

٢- تزويد التلاميذ بالمهارات القابلة للاستخدام ، ولذلك فهو تعليم غير حرفى ، ولا يهدف إلى إعداد حرفيين ، وإنما إلى تنمية المعرفة العامة للمتعلّم ، وبعض المهارات العملية بهدف تأكيد ذاته وقدراته المختلفة (٢٨).

٣- احترام العمل اليدوى كأساس لحياة منتجة.

٤- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة، وفكرة الناقد البناء، والتعاون مع الآخرين فى تنمية مجتمعه.

٥- اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى الجهد الجمعى ، والتي تعتمد على الروح التعاون والتكاملية والتطوعية (٢٩).

٦- الارتقاء بالمتعلم ورعايته صحياً وجسدياً وعقلياً ونفسياً.

السمات التى تميز التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى ومطالبهم :

تضم مرحلة التعليم الأساسى الأطفال فى مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة ، وبداية مرحلة المراهقة ، ويتميز التلاميذ فى هذه المرحلة بسمات عديدة منها :

١) حب الإطلاع وتعلم القراءة والكتابة والصاب بمهارات عقلية كالملاحظة والتذكر والإدراك.

٢) يتكون لدى الطفل العديد من القيم الأخلاقية والمبادئ العامة.

- ٣) تعلم الطفل العطاء والمشاركة فى المسئولية.
 - ٤) الحصول على مكانة بين زملائه من رفقاء السن الواحد والمرحلة الواحدة.
 - ٥) تعلم المهارات الحركية الضرورية لمزاولة الألعاب والأنشطة المختلفة.
 - ٦) الميل إلى المرح.
 - ٧) الميل إلى الشعور بالأمن والطمأنينة.
 - ٨) اتساع دائرة الطفل ومشاركته فى الحياة الاجتماعية والتعاونية.
 - ٩) يزداد ميل الطفل فى الفترة العمرية من العاشرة وحتى الثانية عشرة إلى معرفة الحقائق والوقائع وحب الطبيعة وتمجيد البطولة.
 - ١٠) اكتساب بعض الاتجاهات التى يمارسها التلميذ فى تلك المرحلة فى نشاط محسوس ومحدد، ثم يقوم المجتمع بعد ذلك بمهمة فتحها
 - ١١) ظهور مجموعة من التغيرات الجسمية والفسىولوجية.
- ويقع على عاتق المدرسة الابتدائية والإعدادية عبء الوفاء بمطالب التلاميذ فى هذه المرحلة وهى :
- ١- تنمية المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب.
 - ٢- اكتساب المفاهيم الأساسية للمجتمع ، وتحقيق النضج العقلى للتلميذ بماعده على إدراك المفاهيم الرئيسية ، ويسهم فى تكييفه الاجتماعى فى البيئة التى يعيش فيها.
 - ٣- مساعدة التلميذ على تعلم أساليب التعامل وكيفية العيش مع

الآخرين ، وفهم لما له من حقوق وما عليه من واجبات،
والتزامه بحسن المعاملة مع الجماعات الأخرى التى تضمه
وتحتضنه .

٤- الكشف عن ميول للتلميذ فى هذه المرحلة وتنميتها ، من خلال
ممارسة الأنشطة المختلفة التى تقدمها المدرسة .

٥- تنمية الاتجاهات إزاء الجماعات والنظم الاجتماعية من خلال
المشاركة فى الحياة الاجتماعية والعمل للتعاونى ، والدراسة
العملية التى توفرها الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى ،
وبالتالى يكتسب التلميذ الاتجاهات الإيجابية إزاء الآخرين ،
وإزاء المؤسسات الاجتماعية والجماعات والنظم المختلفة .

٦- مساعدة التلميذ على فهم البيئة التى يعيش فيها سواء كانت هذه
البيئة طبيعية أو علمية ، وكيفية استغلال البيئة لمنفعة وجماعته .

٧- التوجيه للمسلم للتلميذ ومساعدته على معرفة جوانب قوته ،
والاستفادة منها، ونواحى ضعفه للتغلب عليها ، ومعرفة ميادين
العمل والمهنة المختلفة ، واختيار أنسبها وفق قدراته واستعداداته .

٨- تحقيق الصحة الجسمية والعقلية للتلاميذ، والمحافظة عليها فى
هذه المرحلة .

٩- مساعدة التلاميذ على تقبل مرحلة المراهقة ، والتغيرات الجسمية
والفسيولوجية التى تظهر فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى ،
والسيطرة عليها، وفهم قيم المجتمع التى تحكم سلوكه وتصرفاته
كفرد مع الآخرين .

١٠- تنمية المهارات لدى التلاميذ لممارسة الأنشطة التربوية ،
وقدراتهم الابتكارية فى مختلف الميادين، وممارسة الهوايات
العملية والموسيقى ، وأنواع الأنشطة الاجتماعية .

اتجاهات الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي في مصر :

بعد أن أخذت مصر بصيغة التعليم الأساسي ، كان لابد من إعادة النظر في خطط الدراسة الموجودة ، وتحديد اتجاهاتها، وتنظيم مناهج التعليم وصياغة أهدافها ، والنشاطات التعليمية المتضمنة بها ، وأساليب التدريس وغير ذلك .

وتحددت الاتجاهات الأساسية لخطط الدراسة في مدرسة التعليم الأساسي في مصر فيما يلي :

- ١) دعم العلاقة بين التعليم والعمل للمنتج.
- ٢) دراسة المجالات العملية والمهنية ، مما يوثق العلاقة بين التلميذ ومجتمعه، ولكتساب الخبرة، والمشاركة في تنمية بيئته المحلية.
- ٣) الاهتمام بالأنشطة العملية والمعملية ، بما يؤدي إلى اختفاء الجانب العملي التطبيقي على الموضوعات النظرية.
- ٤) الربط والتكامل بين الجوانب النظرية، والعملية الحياتية من خلال محتوى المناهج الدراسية وخطط للدراسة والأنشطة التربوية.
- ٥) ربط التعليم بالظروف البيئية المختلفة ، بحيث يكون المتعلم على دراية بواقع البيئة التي يعيشها ، وكيفية التكيف مع متغيراتها.
- ٦) دراسة التراث الثقافي والاجتماعي ، والعمل على نقله من جيل لآخر، وبذلك تتحقق أحد الوظائف الهامة للتربية في المجتمع.
- ٧) تنوع الدراسة بما يتمشى مع قدرات الطلاب ، وكذلك استعداداتهم الجسمية والعقلية.
- ٨) ربط الدراسة في هذه المرحلة بمراحل التعليم الأخرى ، والعمل على تكامل الخبرات التي يتعلمها التلميذ في هذه المرحلة ،

ومرحلة التعليم الثانوى التى تتضح فيها مواهب التلميذ واستعداداته وقدراته.

معوقات التعليم الأساسى فى الوقت الحاضر :

يواجه التعليم الأساسى فى مصر فى الوقت الحاضر بعض المعوقات منها مضمون التعليم الأساسى الذى ما زالت برامجه النظرية والعملية غير كافية لإعداد الطلاب لمواجهة متطلبات الحياة الحاضرة والضرورية ، أو حتى مساعدتهم على تحقيق التنمية الذاتية لأنفسهم ، بدل على ذلك تننى مستوى الخرجين لهذا التعليم ، وانتشار القيم الهابطة ، والسلوكيات للخاطئة لدى خريجى هذه المرحلة .

كما أن نظام تعدد الفترات الدراسية وقصر الوقت الذى يقضيه الطلاب داخل المدرسة ، نتيجة قصور الأبنية المدرسية ، وبالتالى قلة الخبرات التى يحصلون عليها ، فضلاً عن قصر العام الدراسى، والفاقد الوقتى منه يجعل فترة التعليم الأساسى (٨ سنوات) غير كافية لبناء الفرد وتنقيفه ، وزيادة وعيه الاجتماعى ، وعدم الوفاء بمطالبه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فى ظل المتغيرات المحلية والدولية التى تؤثر على المجتمع المصرى .

أضف إلى ذلك تننى مستوى معلم المدرسة الابتدائية ، وضعف كفاياته العلمية والمهنية ، وضألة الأجر الذى يحصل عليه مما أفقده الانتماء والرغبة فى العطاء ، وعدم قدرته على اكتشاف الموهوبين والتعامل معهم لتنمية مواهبهم .

وهذه المعوقات تزيد من الإشكاليات فى هذه المرحلة ، ونقل من مهمة تنمية انتماء الفرد لوطنه بوغرس الاتجاهات والقيم لديه ، وإسهامه فى تلبية مطالب واحتياجات الطلاب المختلفة فى هذه المرحلة .

محاولات تطوير التعليم الأساسى فى مصر :

إدراكاً للأزمة التى يعانى منها التعليم المصرى ، وحرصاً من الدولة على تطوير التعليم، وخاصة فى مرحلة التعليم الإلزامى الذى يضم التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى ، والذى يمثل قاعدة التعليم المصرى .

وانطلاقاً من قرارات المؤتمر الدولى للتعليم للجميع ،والذى يدعو جميع الشعوب والحكومات إلى توفير التعليم للجميع صغراً وكباراً ، وبخاصة فى حده الأدنى اللازم لتكوين الإنسان القادر على أن يعيش العصر، ويستخدم الثقافة المكتوبة ،ويسير تطورات العلم ، ويستفيد من منجزات التكنولوجيا .

من هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تطوير مناهج التعليم الابتدائى، وإجراء مراجعة شاملة وواعية غير تقليدية ،باعتبار ذلك خطوة على الطريق الصحيح من أجل إصلاح مسار العملية التعليمية كلها .

وقد عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى بالقاهرة فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ فبراير عام ١٩٩٣ م وحلت أهم توصياته مايلى : (٤٠) .

أولاً : من حيث الأهداف العامة للتعليم الابتدائى وفلسفة التطوير:

١- النظر إلى الهدف الجوهرى للتعليم الابتدائى - باعتباره جزءاً من التعليم الأساسى الإلزامى ، وركيزة للتعليم قبل الجامعى ، وقاعدة المنظومة التعليمية ككل - على أنه توفير أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها فى المستويات الشخصية والوطنية والعربية والإنسانية ، التى تمكن التلميذ المواطن من أن ينمى قدراته بما فيها تنمية وطنيته وانتماؤه، وديمقراطية التفكير لديه ، واستثمار الموارد العلمية والتكنولوجية المتاحة .

وتحقيقاً لهذا الهدف الجوهري يسعى التعليم الابتدائي إلى تنمية طاقات الطفل ، وقدراته فى إطار من التوازن بين حقه فى التعليم ، وحقه فى الاستمتاع بطفولته ، بما يمكنه من :

(أ) تعميق لفتاء الطفل لوطنه وتاريخه وحضارته ، وتأکید السواء الوطنى ، وتنمية الاعتزاز به .

(ب) ترسيخ الإيمان والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية ، واحترام عقائد الآخرين ومقدراتهم وشعائرهم .

(ج) اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات بصورة تؤدى إلى التواصل اليسير ، والفعال بمختلف وسائله من خلال اللغة القومية بين مواطنى المجتمع أخذاً ، وعطاءً ، وحواراً ، ورأياً ، وتفاعلاً ، وانتماءً ، وتحكيمياً لمنطق العقل .

(د) المشاركة فى تحقيق الاستقرار المياسى والسلام الاجتماعى ، وتأکید الاستقلال الوطنى ، وتعميق الانتماء القومى ، وتكوين المجتمع الديموقراطى ، وتعزيز مسيرة التنمية والإنتاج والاعتماد على الذات .

(هـ) تكوين أسلوب التفكير العلمى ، والقدرة على تحليل المعلومات ، واتخاذ قرار صحيح على أساسها عندما يواجه مشكلة مرتبطة بها ، منهج التفكير هو الأساس ، وليس حشو المعلومات ذقتها .

(و) للتعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين وأولها الانفتاح على علوم المستقبل وتطبيقاتها اليومية مثل استخدام الحاسب الآلى ، والتدريب على المهارات العملية المرتبطة بتكنولوجيا العصر .

(ز) توفير مقومات الصحة والسلامة للجسدية والنفسية ، وما يرتبط بها من مكونات ثقافة البدن ورعايته .

(ح) اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى عمل الجماعة ، والجهد التعاونى والتكافلى ، والقدرة على إدراك العلاقة بين الحق والواجب ، وبين العطاء والمسئوليات فأ إطار من تحقيق الحرية وإقرار الديمقراطية ، وتعميق احترام الطفل لنفسه للآخرين ، والإحساس بالمسئولية .

(ط) تقدير تراثه بموضوعية ، واستلهاهم قيمة المشرقة ، والإفادة من دروسه ، وفهم واقع مجتمعه وهويته والإمام بالجهود المبذولة لتنميته، وإصحاح بيئته والتطلع إلى مزيد من أفاق تقدمه ، وذلك فى إطار التغيرات ، والمعارف العلمية ، والتكنولوجية للحضارات العالمية.

(ى) تكوين مهارات وعادات للعمل المثابر والمنتج ، وما تتطلبه من معرفة علمية وتكنولوجية ، ومن ممارسات فى النظام والتنظيم والجهد ، والتعامل من الموارد ، وذلك من أجل الإسهام فى تطوير إنتاجية العمل .

(ك) تشجيع النشاط الحر والتلقائى والمنظم وتأكيد المبادرة والشجاعة والرغبة فى الاكتشاف ، والاعتزاز بالنفس ، والقدرة على التذوق الفنى والموسيقى ، والمسرح ، مما يخلق فرص الإبداع والإمتاع ، ويكون الشخصية الذاتية ، ويبتغى للطفل الإرادة المستقلة والرأى الحر، والفهم قبل الحفظ ، والمناقشة قبل الالتزام .

(ل) تنمية مهارات التعلم الذاتى واتجاهاته مما يجعله قادرا على الوصول إلى المعلومة الصحيحة من مصادرها الأصلية ، وذلك فى إطار من استمرارية التعليم مدى الحياة . وكذلك للرغبة فى تعليم الآخرين .

(م) تقوية الولاء بينه وبين بيئته ، وتنمية قدراته ، وخبراته فى مجال حياته اليومية .

(ن) توفير الرعاية التربوية لفئات ذات الاحتياجات الخاصة ، بما يمكنهم من امتلاك أساسيات الثقافة والمواهب المشتركة ، وكذلك تمكين نوى القدرات ، والمواهب العقلية والفنية والجسمية من بلوغ أقصى ما يمكن أن تصل إليه طاقاتهم .

ثانياً : من حيث تطوير بنية التعليم الابتدائي :

٢- العمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسي الإلزامي . وإذا ما حالت الإمكانات دون التنفيذ فيمكن حالياً الاختصار على عام دراسي واحد ، مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكورا وإناثاً في الريف والحضر والبادية .

٣- تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين ، أولهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى ، أما المستوى الثاني فيضم الصفوف الأخيرة منه وذلك انسجاماً مع الهدف المعرفي لهذا التعليم ، وهو تملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية بحيث يتم الاطمئنان في نهاية المستوى الأول إلى اكتساب هذه المهارات الأساسية ، وفي نهاية المستوى الثاني إلى التأكد من الانطلاق في استخدامها ، وتوظيفها في مناشط الحياة اليومية .

ثالثاً : من حيث تخطيط المناهج وتطويرها :

٤- اهتمام التعليم الابتدائي في جميع صفوفه بالاستجابة لمتطلبات نمو الطفل في المرحلة العمرية ، والتي تتميز في أهم خصائصها بالحركة والنشاط والانطلاق وحب الاستطلاع ، وذلك من خلال تقويم الأنشطة التربوية المشتملة على مهارات التربية البدنية والفنية والموسيقية والمسرحية ، ومن خلال تقديم المهارات العملية والتكنولوجية المناسبة لاستعداداته ، والقيام بالأنشطة الحرة .

٥- تحقيق التوازن بين الهدف المعرفى والهدف التنموى للطفل من خلال توفير ثلاثين فى المائة على الأقل للأنشطة التربوية والمهارات العملية ، وذلك بالإضافة إلى الأهداف ويستمتع بطفولته فى ذات العمل على تقليل حجم المواد الدراسية ، وما تتضمنه من كم للمعلومات إتاحة للأنشطة التربوية والمهارات العملية .

٦- إعطاء الوزن النسبى الأكبر من المعرفة لتعليم القراءة والكتابة والخط العربى ، ومهارات الرياضيات والتربية الدينية والوطنية ، ولا ينبغي أن يزيد الوقت المتاح لهذه المواد على ٧٠% من جملة وقت الخطة الدراسية بحيث يخصص الباقى وهو ٣٠% على الأقل للأنشطة التربوية والاجتماعية والبدنية والفنية والمسرحية ، والتدريب على المهارات العملية والتكنولوجية البسيطة المناسبة ، مع إتاحة الفرصة للمعلم لاختيار الأنشطة المناسبة للبيئة واهتمامات التلميذ .

٧- التركيز فى الجانب المعرفى على تدريب التلميذ على الوصول بنفسه إلى مصادر المعرفة وأهمها المكتبة ليكتسب مهارات التعلم الذاتى ، وينتقل من مجرد الحفظ والاستظهار إلى الفهم والتفكير ، وتوظيف المعلومة فى الحياة العملية .

٨- تقليل أعداد الكتب الدراسية وأحجامها ، والتي بنوء بحملها طفل اليوم ، مع تطويرها إعدادا وطريقة وإخراجا .

٩- الأخذ بنظام المسابقة بين مؤلفى الكتب المدرسية ، مع توفير المكافآت المجزية ، حفرا للعناصر الكفوة على الاشتراك فيها ، وأن تكون لجان التحكيم فى غالبيتها من عليا المتخصصين ، والخبراء من خارج وزارة التربية والتعليم ضمنا للحيدة والموضوعية ، وفى هذا الصدد يفضل تشجيع الفرق المكونة من متخصصين فى الطفولة ، وإعداد المادة

التعليمية واللغة العربية ، والعلوم ، والدراسات الاجتماعية والانشطة التربوية المختلفة، والمهارات العملية على التأليف للصفوف الثلاثة الأول من التعليم الابتدائي ، حيث يعتبر كتاب القراءة هو الكتاب المقروء الذي يستعد مضمونه من مصادر متنوعة لغوية واجتماعية وعلمية وبيئية وفنية .

١٠- البدء فى إدخال تعليم اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي ، وذلك بصورة تدريجية بحيث يبدأ التنفيذ فى المدارس ذات اليوم الكامل ، ومع توفير المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة الأجنبية .

١١- العمل على تنويع الكتب الدراسية وفق طبيعة البيئات المختلفة ، إذ من المفيد تربوياً وإنسانياً أن يتعلم الطفل فى هذه السن المبكرة معلومات عن بيئته ، ويتعرف على معالمها وخصائصها وأثرها، وتعكس المادة المقروءة الكلمات الشائعة فيها بشروط صحتها لغوياً ، وتربط الطفل بالقيم السالحة فيها ، ومنها يتعرف على بقية بيئات وطنه ،

١٢- الحرص على ربط المدرسة الابتدائية بالبيئة المحلية والمجتمع المحيط بها منهاجاً ونشاطاً بحيث لا يقتصر دورها على تعليم الأطفال ، وإنما تقوم بدور فى تطوير المجتمع وتنميته ، وفى الإسهام الفعال فى جهود محو الأمية ، وفى التعاون مع قيادات المجتمع فى وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية ، وتحويل المدرسة بذلك إلى مصدر إشعاع للبيئة وإصحاح لها وتصبح محل تعاطف واحترام من المجتمع المحيط بها، ونفع له ولأبنائه كما يقوم بربط الطالب ببيئته معرفة ونشاطاً .

١٣- للعمل على زيادة فعالية دور الأسرة فى العملية التعليمية ، وذلك من خلال تشكيل مجلس للوالدين لكل مدرسة ابتدائية ، يكون من

بين مهامه التعاون بين المعلمين والوالدين في توجيه أبنائهم نحو التفوق ،وتخطى صعوبات التعلم ، ودعم الإمكانيات والوسائل التعليمية والخبرات الفنية .

١٤- الأخذ بمبدأ التطوير المستمر في مناهج التعليم الابتدائي لاحقا بمستحدثات العلوم والتكنولوجيا ، وتطورات العلوم التربوية واستراتيجيات التدريس ، مع العمل على إنشاء آليات للتطوير ،ودعمها بالإمكانات البشرية والمادية ،ضمانا لوضع التطوير موضع التنفيذ السليم في الوقت المناسب .

رابعاً : من حيث تطوير التنظيم المدرسى :

١٥ - العمل على تطوير للتنظيم المدرسى من صفوف دراسية إلى قاعات وأماكن خاصة بالمواد الدراسية والأنشطة التعليمية مزودة بالإمكانات والمصادر ، والوسائل التعليمية ،وأدوات تكنولوجيا التعليم يتردد عليها التلاميذ وفقا لجدول الدراسة ، مما يرفع من جودة العملية التعليمية ، ويحقق الحركة للأطفال وفقا لخصائص نموهم ،ويسمح بالاستفادة المثلى من إمكانات المبنى المدرسى .

خامساً : من حيث تطوير التجهيزات المدرسية :

١٦- تطوير التجهيزات المدرسية وبخاصة الوسائل التعليمية والمعامل ، وتوفير متطلباتها من الآلات والخامات ، ودعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في تزويد المدارس بها ، ودعم الإدارة العامة للوسائل التعليمية ، بحيث تمد مدارس التعليم الابتدائي بوسائل نموذجية تؤدي إلى تحسين العملية التعليمية ، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من فكرة الوسائل التعليمية المتحركة .

١٧- إنشاء قاعدة صناعية تساعد عملية تطوير التعليم ، وتشتمل على صناعات الوسائل التعليمية للكمبيوتر التعليمي واللعب التعليمية للأطفال ، ودعوة القطاع الخاص إلى تبني هذه الصناعات حيث أن لها رولاً في السوق المحلية والعربية .

١٨- دعوة الجامعات وبخاصة معاهد وكليات التربية والفنون للتطبيقية والفنون الجميلة إلى إنشاء شعب دراسية لتخريج المتخصصين في الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم وإنتاج نماذج منها ، والعمل على توفير التمويل اللازم لتزويدها بالآلات والتجهيزات اللازمة .

ساساً: من حيث تنوع تمويل التعليم :

١٩- تشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال على الإسهام في تمويل التعليم سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم أو المساهمة في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس ، أو تقديم أراضٍ للبناء أو من خلال صندوق قومي للاستثمار في التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم أو من خلال تشكيل مجالس أمناء بالمدارس يكون أعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون في توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة .

٢٠- تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تستهدف إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي وغيره من المراحل المختلفة تسير على نمط المعاهد القومية بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد في القرية ، أو الحي ، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومي والخاص ، ويمكن في هذه الحالة إسهام أجهزة الإدارة المحلية في التمويل سواء في صورة تخصيص أراضٍ تملكها الدولة أو في صورة إعانات.

سابعاً : من حيث تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته وتطوير العاملين فى التعليم الابتدائى:

٢١- تطوير نظام إعداد معلم التعليم الابتدائى بحيث يتم دعم إعداد معلم متخصص لرياض الأطفال ، وإعداد معلم متخصص للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائى ، قادر على تدريس مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية والأنشطة التربوية والمهارات العملية بأبعادها المختلفة ، ويخصص كذلك معلم مادة من مواد الدراسة يصلح للتدريس بالصفين الرابع والخامس وبالمرحلة الإعدادية فى نفس الوقت .

٢٢- يراعى فى اختيار كل من معلم الفصل ومعلم المادة فى التعليم الابتدائى الدقة ، بحيث يتوافر فيمن يتم اختياره لهذه المهنة حسب الأطفال ، والقدرة على التعامل معهم ، والرغبة فى التدريس والسلوك القويم ، وتحقيقاً لذلك لابد من تحسين الأوضاع المالية لمعلم التعليم الابتدائى ، وتمييزه عن بقية معلمى المراحل المختلفة ببذل ريادة وبذل طبيعة عمل ، ويفضل تعميم هذين البديلين على جميع العاملين فى التعليم الابتدائى .

٢٣- التفكير فى تطوير نظام إعداد المعلم ، بحيث لا يتم تعيينه بصورة دائمة إلا بعد مروره بفترة (ممتاز) كما هو الحال فى إعداد الأطباء . وكما هو الحال فى كثير من الدول المتقدمة فى إعداد المعلمين ، وذلك حرصاً على تدريبه لمدة عام على الأقل على مهارات التدريس تحت إشراف أساتذته من ناحية ، ورؤسائه من نوى الخبرة العملية فى المدرسة الابتدائية من ناحية أخرى ، وفى حال صلاحيته يعين بصفة دائمة فى مهنة التعليم .

٢٤- إلحاق مدارس تجريبية نموذجية بمعاهد وكليات التربية ، بحيث يمكن فيها قيام أعضاء هيئة التدريس بتطوير استراتيجيات التدريس والكتب الدراسية ، والمواد التعليمية وتدريب الطلاب المعلمين بها .

٢٥- توفير برامج التعليم للمفتوح والتعليم عن بعد فى معاهد وكليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية وجهاز التليفزيون لتدريب معلمى التعليم الابتدائى القائمين بالعمل لرفع مستوى أدائهم ، اكسابهم الجديد فى العلوم التربوية ، واستراتيجيات التدريس ، وأساليب التقويم فى المواد الدراسية وجوانب التطوير التى تجرى فى التعليم الابتدائى .

٢٦- تشجيع نظام البعثات الخارجية والداخلية للمعلمين المتميزين، ويقرر المؤتمر فى هذا الصدد قرار السيد وزير التعليم بإيفاد بعثات خارجية من المعلمين للإطلاع على النظم المتبعة فى التعليم الابتدائى فى الدول المتقدمة ، وما تشتمل عليه من استراتيجيات تدريس جديدة ، وتكنولوجيات تعليمية ، وأساليب تقويم .

٢٧- للدعوة الى عقد مؤتمر لتطوير برامج أعداد المعلم بمعاهد وكليات التربية على مختلف أنواعها يشترك فيه أعضاء هيئة التدريس بها، وأساتذة من الجامعات المتخصصين فى المواد الدراسية المختلفة ، وذلك بالإضافة إلى المسؤولين فى كل من وزارتى التربية ، والتعليمعالى ، والمجلس الأعلى للجامعات .

٢٨- العمل على وضع نظام لإعداد الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين وإخصائى التوجيه التربوى والمهنى وأخصائيين فى التخاطب ، وذلك للعمل بجميع المدارس الابتدائية لمواجهة صعوبات التعليم وتوفير الفرص لاكتشاف المواهب ، ولرعاية الفئات الخاصة ،

واللعون فى التوجيه المهنى وإيجاد صور التعاون الفعال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى .

وكذلك العمل على حسن اختيار المعلمين على مختلف نوعياتهم بالمدرسة ، وتدريبهم للتعامل مع التلاميذ فى رياض الأطفال والتعليم الابتدائى ، حيث يشكلون جزءاً متكاملأ من بنية المدرسة ، يتفاعلون مع الأطفال ، ويؤثرون فى تصرفاتهم وسلوكهم •

ثامناً : من حيث تطوير المواد الدراسية والأنشطة التربوية :

٢٩- التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين واحترام عقائد الآخرين •

٣٠- إعطاء وزن نسبى كبير فى الخطة الدراسية لتعليم مهارات القراءة والكتابة فى اللغة العربية وتخصيص حصص لتعليم الأطفال إجادة الخط العربى •

٣١- الحرص على أن يتضمن محتوى كتب القراءة والكتابة فى التعليم الابتدائى ، الكلمات والجمل والموضوعات ذات الدلالات العلمية والاجتماعية والوطنية والسياسية بحيث يمكن من خلالها تقديم الخبرات الاجتماعية والعملية والبيئية والفنية •

٣٢- مراعاة اشتمال المسائل الحسابية اللفظية على قيم اجتماعية وأخلاقية ، بحيث تتكامل الرياضيات مع اللغة والتربية الدينية والأخلاقية والاجتماعية والعلمية

٣٣- التركيز فى الدراسات الاجتماعية على تعميق الانتماء الوطنى والولاء لمصر والاعتزاز بتراتها وثقافتها وتاريخها الحضارى والتعرف على المعالم السياحية والأثرية فى بيئة الطفل والبيئات الأخرى، وإتاحة الفرص للأطفال للقيام بممارسات ديمقراطية •

٣٤- للنظر إلى الأنشطة التربوية والمهارات العملية على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأول لاكتساب المهارات والخبرات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية والفنية واللغوية والموسيقية والجمالية متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية .

٣٥- تخصيص فترة زمنية مستقلة مخصصة للمكتبة المدرسية الشاملة لأوعية المعلومات المتنوعة ومصادر المعرفة المختلفة بحيث يستخدمها الأطفال فى الحصول بأنفسهم على المعلومة الصحيحة من المصادر الصحيحة ، ويتدربون على حب القراءة .

تاسعا : من حيث توفير التعليم الابتدائى للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة :

٣٦- للحرص على الموهوبين من أطفال التعليم الابتدائى ن إذ يمكن فى هذه السن المبكرة اكتشاف مواهبهم ووضع نظم لرعايتهم وتميئها ، وأى جهد يبذل فى هذا الصدد هو فى صميم التنمية البشرية المصرية فى أعلى صورها .

٣٧- توفير أساليب العدالة الاجتماعية بين أطفال مصر من خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الموهوبين والأسياء والأطفال المعاقين والمتأخرين دراسياً ، إذ يلاحظ أن أطفال هذه الفئة لا يجدون الرعاية الكافية ، وإن وجدت لبعضهم فهى فى مدارس مستقلة تخلق جواً صناعياً بعيداً عن الجو الطبيعى للمجتمع ، وفى هذا الصدد يجب العمل على توفير مطلقى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة .

عاشراً : من حيث تطوير تقويم التلميذ في التعليم الابتدائي :

٣٨- الاهتمام بتقويم التلميذ في التعليم الابتدائي على مبدأ التعلم للابتقان ويتطلب ذلك التركيز على الوظيفة التشجيعية للتقويم وما يصاحبها من تدريس علاجي - يحدد نظامه - وذلك لمواجهة صعوبات التعلم في كل مادة من مواد للدراسة أو في كل نشاط من الأنشطة المختلفة .

٣٩- مراعاة الشمول لتقويم التلاميذ بحيث لا يقتصر على الاختبارات التحريرية ، إنما يشتمل على الاختبارات الشفهية والعملية والأدائية وفقاً لطبيعة الخبرة المقدمة .

٤٠- العمل على تغيير النظرة إلى الأنشطة التربوية من حيث التقويم ، إذ يلاحظ إهمالها في نتائج الامتحانات بالرغم من خطورتها وأهميتها في تكوين الشخصية المتكاملة للطفل .

٤١- عقد اختبار مستوى في نهاية كل من الصفين الثالث والخامس ، وذلك مع التوصية الثالثة أعلاه لضمان التأكد من اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات في الصف الثالث .

حادي عشر: من حيث التعاون الدولي :

٤٢- الاستفادة من الخبرات الدولية والعلمية في تطوير التعليم الابتدائية ، مبنياً ومنهجاً ، وإعداداً للمعلم وتدريباً له ، وتوفيراً للفرص التعليمية المتقدمة كمياً وكيفياً ، وإعطاء الأولوية في ذلك لمجالات تربية الطفل ، وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة .

لكن تلك الجهود التي بذلت لتطوير العملية التعليمية لم تقتصر على التعليم الابتدائي فقط ، فقد عقد مؤتمر لتطوير التعليم الإعدادي وهدف المؤتمر إلى استكمال تطوير التعليم الأساسي ، يومي ١٤ ، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤م ، وانطلق المؤتمر من خلال ما يلي^(١) :

- (١) تطوير التعليم الإعدادى باعتباره جزء من التطعيم الأساسى الإلزامى ، ومكملاً للتعليم الابتدائى ، ومراعياً للاستعدادات والميول المختلفة للتلاميذ فى مرحلة المراهقة .
- (٢) تطوير الأهداف للتعليم الإعدادى بحيث يقوم بدوره فى تثبيت المهارات الأساسية وقيم الولاء والمواطنة والتكثيف ، وغير ذلك من القيم المصرية الأصيلة .
- (٣) دراسة بنية التعليم الإعدادى ن وتعددها ، والمدة الزمنية للدراسة، وتطوير خطة الدراسة .
- (٤) تطوير مناهج التعليم الإعدادى بما يتفق مع الفلسفة والأهداف ، والاتجاهات العلمية المعاصرة.
- (٥) تطوير طرق التدريس بالتعليم الإعدادى .
- (٦) تخفيف العبء على تلاميذ التعليم الإعدادى حتى يستمتعوا بالحياة والتخفيف عن الأسرة المصرية .
- (٧) توفير الفرص لتشجيع الابتكار والإبداع .
- (٨) الاهتمام بتعليم اللغات بما فى ذلك اللغة العربية .
- (٩) الاهتمام بالتربية الدينية مع التركيز على المعاملات والأخلاق والقيم الإنسانية.
- (١٠) الاهتمام بالتربية القومية تمكينا للولاء لمصر .
- (١١) الاهتمام بالأنشطة التربوية فى جميع مناهج التعليم الإعدادى .
- (١٢) الاهتمام بإكساب التلاميذ نوى الاحتياجات الخاصة من موهبين ومعاقين .

وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير التعليم الإعدادى يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً : من حيث فلسفة التعليم الإعدادى ووظائفه وأهدافه :

١- للنظر إلى التعليم الإعدادى على أنه جزء من التعليم الإلزامى والأساسى لجميع المواطنين يستكمل وظائف التعليم الابتدائى ويرسخها ، واختيار التعليم الثانوى المناسب ، كما يهيئ الفرد لدخول سوق العمل .

٢- اعتبار مهام التعليم الإعدادى محققة للوظائف التالية :

(أ) سد منابع الأمية وللتمكن من مهارات الاتصال .

(ب) تثبيت البناء القيمى على أساس عقلانى .

(ج) الاستمرار فى تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعى .

(د) استمرار مبادئ وقيم ومهارات العمل والتفاعل مع المجتمع التكنولوجى .

(هـ) الانفتاح على أساسيات المعرفة .

(و) اكتساب مهارات التعلم الذاتى .

٣- تحقيقاً لفلسفة التعليم الإعدادى ووظائفه يسعى إلى طاقات التلاميذ وقدراتهم بما يمكنهم من تحقيق الأهداف التالية :

(أ) متابعة تحقيق أهداف المرحلة الابتدائية فيما يتصل بتنمية الطاقات الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية بما يتمشى مع مراحل النمو فى هذا المستوى من التعليم.

(ب) ترسيخ للقيم الدينية وفهم الدين صحيحاً واحترام عقائد الآخرين بعيداً عن التعصب والتطرف .

(ج) تنمية وتدعيم الاتجاهات والممارسات الديمقراطية ووضع أسس المشاركة السياسية للتعاونى من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة على نحو يمكنهم من التفاعل الإيجابى مع والعمل أفراد ومؤسسات المجتمع والوفاء بحقوق المواطنة ولوجبتها .

(د) تنمية مهارات الاتصال والتواصل من الاهتمام وترسيخ مهارات اللغة العربية باعتبارها أساساً لتدعيم الهوية القومية والاهتمام باللغات الأجنبية كمدخل للتواصل مع الحضارات العالمية .

(هـ) إعطاء أولوية متقدمة لطوم المستقبل من حيث التعمق فى أساسياتها وتغيير الخطة الدراسية تبعاً لذلك .

(و) تنمية مهارات التفكير الناقد والموضوعى بما يمكن للتلاميذ من الموازنة والاختيار بين مختلف الأفكار والبدائل والمواقف وبما يكسبهم القدرة والمرونة على التعامل مع تحديات المستقبل ومغثيراته .

(ز) تدعيم مقومات الهوية القومية والشخصية المصرية والانتماء للوطن ، وإكساب التلاميذ مهارات التفاعل الإيجابى مع حضارات العصر أخذاً وعطاء ، على أسس من الندية والموضوعية والاحترام المتبادل .

(ح) تنمية الميول والاتجاهات الذاتية المختلفة بما يتلائم مع متطلبات مرحلة النمو التى يمر بها التلاميذ ، وبما يمكن من الاستفادة من توجيهها نحو مختلف مجالات العمل فى المستقبل وبما يودى إلى أن يصبح إنتاج السلع والخدمات والمعارف والثقافات قادراً على المنافسة فى سوق الاستهلاك المحلية والأسواق الخارجية .

(ط) إكساب التلاميذ عادات وسلوكيات العمل من بذل الجهد . .
ودقة فى الأداء وضبط وإتقان ومثابرة ومبادرة وقدرة على العمل للتعاونى والإبداع .

(ي) تنمية ميول واتجاهات التلاميذ للتلاميذ الخاصة بالتخوق الجمالى فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى واعتبار ذلك مقوما مهما من مقومات العمل المثقن ، والفكر المبدع ، والتنظيم المحكم .

(ك) اكتساب التلاميذ المعلومات والمهارات والاتجاهات التى تبصرهم بأهمية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث وتوفيراً لمقومات للصحة العامة ، وصيانة للموارد والطاقات الإنتاجية المتجددة حفاظاً على حق الأجيال القادمة فى ثروات الوطن .
ثانياً- من حيث بنية المدرسة الإعدادية :

٤- الحرص على أن تكون المدرسة الإعدادية مدرسة موحدة لجميع التلاميذ على نحو يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويرسخ مقومات الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع ، مع ضرورة إعطاء الاهتمام الكافى للكشف عن الموهوبين وذوى القدرات الخاصة والمتعثرين دراسياً من نوعى الاحتياجات الخاصة ، وتوفير البرامج الملائمة لكل فئة من هذه الفئات مع ما تتطلبه من طرق للتدريس وإمكانات تعليمية ومعلمين متخصصين.

ثالثاً- من حيث مدة التعليم الإعدادى :

٥- العمل على زيادة مدة التعليم الإعدادى إلى أربع سنوات دراسية تمشياً مع الاتجاهات العالمية بزيادة سنوات التعليم الإلزامى ، وتحقيقاً لوظائف التعليم الإعدادى وأهدافه ومناهجه ، وأنشطته بصورة متكاملة وفعالة ، وإتاحة للفرص الكافية أمام التلاميذ لاكتساب مهارات العمل وتنمية جوانب للتبوغ والموهبة ، وحرصاً على إزالة التفاوت القائم بين سن نهاية الإلزام فى قانون التعليم والسن القانونية للدخول إلى سوق العمل ، ويراعى عند صدور القانون بتعديل مدة التعليم الإعدادى أن يطبق على التلاميذ الذين سيلتحقون بالصف الأول الإعدادى بعد صدوره .

رابعاً- من حيث تطوير مناهج التعليم الإعدادي :

٦- الأخذ بمبدأ الاختيار فى مناهج المرحلة الإعدادية مع الالتزام بالمواد المقررة الموحدة واللازمة لتكوين المواطن الواعى ، وذلك بما يشبع احتياجات ورغبات التلاميذ وميولهم على اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية .

٧- التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين ، واحترام عقائد الآخرين ، مع ضرورة الاهتمام بتطوير معلم التربية الدينية حتى يكون قدوة لأبنائه للتلاميذ .

٨- الاهتمام بتعليم اللغة العربية بصورة تؤدي إلى استخدام الفصحى فى التحدث والتعبير والتعامل فى مختلف المجالات والمواقف ، مع الأخذ فى الاعتبار أن اللغة أداة للتفكير والتعبير الدقيق .

٩- العناية بتعليم اللغات الأجنبية ، وتنوعها فى المرحلة الإعدادية .

١٠- تطوير نظام امتحان الشادة الإعدادية ، والأخذ بنظام الفصلين الدراسيين .

١١- الإسراع فى تطبيق نظام اليوم الكامل للاهتمام بالمواد الدراسية والأنشطة والمهارات .

١٢ - توفير الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين لتوفير الرعاية بالتلاميذ .

ثالثاً - التعليم الثانوى (العام والفنى) وأهم مشكلاته

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة .
- نشأة التعليم الثانوى فى مصر .
- فلسفة التعليم الثانوى .
- أهم ملامح نظام التعليم الثانوى .
- أهمية المدرسة الثانوية العامة فى مصر .
- أهداف المدرسة الثانوية العامة فى مصر .
- أهم ملامح التعليم الثانوى الفنى فى مصر .
- -مشكلات التعليم الثانوى العام والفنى فى مصر .
- مشروع مباركسكول لتطوير التعليم الفنى والتدريب الفنى فى مصر .

مقدمة :

تعتبر مرحلة التعليم الثانوى من أهم المراحل التعليمية فى أى نظام تعليمى، نظراً لما يسود هذه المرحلة من مظاهر نمو خاصة تؤثر على شخصية المتعلمين ودوافعهم ، واحتياجاتهم التعليمية والتربوية .

كما أن هذه المرحلة تعد الطالب إما للخروج إلى الحياة والعمل فى وظيفة معينة أو تجهيزه لمرحلة التعليم الجامعى ، ولذلك تسعى إلى تزويده بقدر من المعلومات والمعارف العلمية والأكاديمية ، والثقافة العامة والمهارات العملية والتطبيقية .

وقد اهتمت الدولة بهذه المرحلة التعليمية ، وسعت إلى تطويرها المستمر ، وتحسين العملية التعليمية والارتقاء بها من جميع الجوانب ، بما يحقق الأهداف المرجوة منها .

نشأة التعليم الثانوى فى مصر :

يعتبر للتعليم الثانوى فى مصر من المؤسسات التعليمية التى نشأت فى القرن التاسع عشر لدى المجتمع المصرى نتيجة التغيرات التى بدأت تطرأ على المجتمع المصرى بعد تولية محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥م ، ومحاولاته المستمرة للخروج بالمجتمع من حالة العزلة والجمود الى أصابت المجتمع فى عصور تاريخية سابقة ، وخاصة فى أثناء الحكم العثمانى .

لقد بدأ محمد على الانطلاق على المدنية الحديثة والتقدم فى أوربا، بعد أن أدرك ضرورة إدخال التعليم الحديث فى لبناء امبراطورية ناهضة متقدمة ، وذلك لرسد البعثات التعليمية للخارج على الجانب الآخر من البحر المتوسط إلى أوربا ، وخاصة النمسا وإيطاليا وفرنسا .

وكانت البعثات تنسم بالالتزام والشدة والجنية فى طلب العلم ،

ومن أجل هذا أخذ طلاب البعثات بالشدة والصرامة حتى لا تضيع الأموال التي كانت تنفقها الدولة عليهم هباء ، فلما أن يمضى الوقت بالخارج فسي تحصيل العلم المطلوب ، والنجاح والتوفيق في ذلك ، وإما الرفت والعودة بهم إلى مصر. (٤٧) .

وشهدت البلاد بداية قيام الدولة الحديثة وتنظيم الحكومة المركزية لتنظيم شئون الدولة ، واحتياج هذه الحكومة للمتعلمين للعمل في ديوان الحكومة ، ولذلك بدت الحاجة إلى تعليم يفي بمتطلبات الجيش والأسطول والحكومة المركزية .

ومن ثم ظهرت المدارس العالية والتجهيزية(الثانوية) والابتدائية على غرار الهرم المقلوب ، مما يوضح حاجة محمد على الشديدة ، والإسراع بالحصول على المتعلمين لسد احتياجاته العاجلة من المتعلمين لخدمة القطاعين العسكري والمدني .

ولكن محمد على وهو المؤمن بالحاجة الملحة إلى تلك الثورة التعليمية – أقدم عليها باهتمام شديد ، ولذلك كانت عملية تحديث التعليم في عهده تجرى من أعلى إلى أسفل ، فكان ينشئ المدارس العالية ، ثم أهت بالتعليم على المستويات الأدنى (٤٨).

وكانت مدرسة القصر العيني أول مدرسة تجهيزية في مصر ، وأنشئت عام ١٨٢٥ م ، وكان عدد طلابها ٥٠٠ طالب ، كانوا جميعاً من أبناء المماليك وأبناء موظفي الوالي وضباطه الأجانب ، ثم حل مكانهم أبناء المصريين بعد ذلك .

ومن هنا يمكن التأكيد على مايلي :

(١) إن التعليم الثانوى كجزء من منظومة التعليم في عصر محمد على

كان تعليماً مرتبطاً بأهله وأحلامه فقط ، تعليم لخدمة مصالحه ، فبقدر توسع دولته وقوتها عسكرياً ، كان قوة نظامه التعليمي ، ولذلك كانت نهضة التعليم بقدر نجاح فتوحاته ، وإرضاء طموحاته ، ولم يكن التعليم مرتبطاً بطموحات وأمال الشعب المصري في التعليم والحرية، والانطلاق على العالم الخارجي ، ومحاربة أمراضه الاجتماعية كالجهل والتخلف والجمود الذي أصابه في بداية التاريخ الحديث .

(٢) إن مؤسسات للتعليم الثانوي كانت أشبه بالثكنات العسكرية نظراً لأساليب الإقامة والمعاشية والتعليم بها ، ولذلك غلبت عليها النزعة العسكرية التي كانت مغلفة بالطابع المدني ، فقد اتسمت الدولة بالطابع العسكري ، وطمح على كل عمل من الأعمال حتى في مجال التعليم ، وبالتالي في نظام المدرسة الثانوية وتوزيع طلابها وأقلامهم وتعليمهم .

(٣) إن التعليم الثانوي كان حلقة الوصل بين مدارس المبتدئين وبين المدارس العالية ، أي كان يحتل المرحلة الوسطى بينهما في شكل الهرم التعليمي المقلوب الذي صنعه احتياجات محمد علي الملحة ، والسريعة من المتعلمين للوفاء بمسئوليات إدارة الدولة والدفاع عنها .

(٤) أن التعليم الثانوي في بداية الأمر كان تعليماً لأبناء الصفوة في عهد محمد علي من أبناء المماليك ، ولأبناء ضباطه وحاشيته ، أي تعليم لأبناء القلة في المجتمع الذين كان يثق في ولائهم ، ويعتبرهم قوته الحقيقية للحفاظ على ملكه وحكمه بمصر .

(٥) أن التعليم الثانوي كان يتسم بالازدواجية الثقافية في المجتمع

المصري ، وكان يجمع بين التعليم الدينى و يتمثل فى تدريس اللغة وعلوم الدين ، وينزع الى التراث والثقافة السلفية ، "وتعليم حديث ينزع الى العلوم والثقافة الأوربية ، وهو الضرورى لكى يمثل الخريج وظيفة حكومية فى المجتمع ، وكان طلابه يتعلمون وفقا للأساليب الأوربية الحديثة عن طريق فريق من الأساتذة والعلماء والأجانب والمصريين العائدين من أوروبا ، ولم يكن الهدف هو التربية الوطنية ، فقد كانت تنقصه النظرية العامة ، وبالذات الرؤية الواضحة للوحدة والإرادة الوطنيتين^(٤١) .

٦) أن التعليم الثانوى ظل متأثرا لظروف نشأته لفترة طويلة ، حتى أئتم نظامه ومناهجه وطرائق التدريس فيه بالجمود والتخلف ، والبعد عن مطالب المجتمع واحتياجات التنمية به، حتى قبل أن يقدم نفعا للبلاد ، ولم يحقق لها أملاً ، ولم يبلغ بالبلاد الى الرقى الفكرى المعقول ، أى أنه ظل جامداً ، وعاجز عن الوفاء بمتطلبات المجتمع فى ظل التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، ولتى تميز عالم اليوم .

ولقد امتكت يد التطور والتحديث للتعليم الثانوى على امتداد الفترات التاريخية المتعاقبة فى مصر، بعد أن أصابه الجمود والتخلف فى أعقاب انهيار نظام محمد على وخلفائه ، وبعد عقود من السيطرة، والاستعمار الأجنبى الذى ترك بصماته واضحة عليه .

وكانت محاولات تطوير التعليم الثانوى فى مصر ضرورية لكى يتمشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية والمحلية ، وبواكب التغيرات فى الفكر التربوى واتجاهاته المعاصرة ، وحتى يستطيع الوفاء بمتطلبات المرحلة العمرية للمتعلمين به ، واحتياجاتهم العلمية والثقافية والتربوية .

مفهوم التعليم الثانوى وفلسفته :

يعتبر التعليم الثانوى هو للتعليم النظامى الذى يمتد من بعد مرحلة التعليم الأساسى ، وينتهى عند مدخل التعليم العالى والجامعى ، وتليذ هذه المرحلة يتمتع بقدرات متنوعة يمكن أن تسير به نحو المواطنة الصالحة والكاملة باعتباره شخصاً منتجاً ومسئولاً .

وتعد المرحلة الثانوية مرحلة تعليمية ضمن مراحل تعليمية أخرى يضمها جميعاً نظام تعليمى واحد له فلسفته وأهدافه ، بحيث تسعى جميع هذه المراحل التعليمية إلى تحقيق هذه الأهداف فى إطار تكاملى واحد ، وبصرف النظر عما إذا كان النظام التعليمى يقدمها فى وحدة متماسكة ، أو تقسيمها بدورها إلى وحدتين منفصلتين.

والفترة الزمنية التى تقع فيها المدرسة الثانوية (١٤-١٨) تمثل فترة هامة فى حياة الفرد وبناء قوته ، وتوجيهها لخدمة ذاته ، ومجتمعه المحلى والقومى ، ولذلك تعتبر دراسة التعليم الثانوى من أهم المراحل التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية العامة .

ومرحلة التعليم الثانوى مرحلة متميزة من مراحل نمو المتعلمين ، إذ يقع عليها تبعات الوفاء باحتياجات مرحلة المراهقة ومتطلباتها ، وإعدادهم فى الوقت ذاته للوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية ، وهى بحكم طبيعتها وموقعها من السلم التعليمى لنظام التعليم المصرى تقوم بدور تربوى واجتماعى متوازن ، إذ تعد طلابها لمواصلة تعليمهم فى الجامعات والمعاهد العليا ، أو تهيئهم للانتماج فى الحياة العملية والحياتية من خلال الكشف عن ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم ومواهبهم^(٥)، والعمل على تنميتها بما يساعد على اختيار المهنة والعمل المناسب ، أو الدراسة الأكاديمية التى تتناسب مع إمكانياتهم وخصائص نموهم .

وتستمد المرحلة الثانوية فلسفتها وأهدافها من أنها مرحلة تعليم للمراهقة ، وبالتالي فلها أهميتها حيث إن فترة المراهقة مرحلة أساسية فى نمو الفرد ، وتحتاج للتغيرات التى يحتاج إليها الفرد فى مرحلة المراهقة إلى تربية تساعد على النمو المتكامل والسليم .

وهذا ما يوضح فلسفة المدرسة الثانوية ووظيفتها فى تهيئة فرص النمو الشامل للفرد ، حيث العناية الصحية ، وتوفير فرص النشاط البدنى المرين والمتنوع ، وتقديم نوع من التربية الجنسية التى تتمشى وقيم المجتمع ، وتقديم للمراهق فكرة واضحة ، وفهماً سليماً لنموه الجنى ومتطلباته .

كما أن المدرسة الثانوية يجب أن تساعد طلابها على اكتساب المفاهيم السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية اللازمة لتحقيق التوافق مع المجتمع ، وظروفه المؤثرة والمتغيرة ، حيث تعتبر التربية الأسلوب الذى يتبعه المجتمع للوصول بأفراده إلى مستوى مناسب من الصحة النفسية السليمة ، وتقوم المدرسة بهذا كأحد المهام الرئيسية لها .

وتشير الدراسات النفسية أن من الخامسة عشرة هى السن التى تتبلور عندها فى العادة قدرات التلاميذ واستعداداتهم ، ومعنى ذلك أن "التنوع والاختلاف فى التعليم الثانوى عند هذا السن، وتوزيع الطلاب بين الأنواع المختلفة أمرله أساسه العلمى ، ولا يوجد تنظيم للتعليم الثانوى يمكن اعتباره واقعياً ، أو كاملاً فى إتاحة فرص تربوية متكافئة لجميع الفئات فى هذا العصر"^(١٦) ، والذى يتميز بكثرة علومه ومعارفه واتجاهاته .

وإذا كانت قدرات الناشئ واستعداداته تتبلور وتتكون فى سن الخامسة عشرة ، فهذا يجعل من الضرورى أن يمارس الطالب بعض

الأنشطة الإنتاجية العلمية فى برامج الدراسة بالمرحلة الثانوية ، وكذلك على أهمية أن تكون هذه الأنشطة متنوعة، بحيث نتناول البرامج الإعلامية والتربوية ، وممارسة الفنون المختلفة ، وأن يقوم التلاميذ باختيارها ، والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها .

وقد شهدت السبعينيات من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بالتعليم الثانوى ، وأنواعه المختلفة فى البلاد العربية ، وهناك شعور بعدم الارتياح إلى الأنماط الموجودة منه ، وهذا الشعور يكاد يكون عاماً ، كما أن المدرسة الثانوية لمزالت تركز على وظيفتها التقليدية ، وانخفاض مستوى نوعية خريجها بالمقارنة بخريج المدارس الثانوية فى الدول المتقدمة .

ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى تطوير التعليم الثانوى بها ، والبحث عن صيغة جديدة له تحل محل الصيغ المألوفة منه ، وتلبي بالنتائج المرجوة منه ، تلك الصيغة التى تجتمع فيها الجوانب النظرية والعملية ، بل وتطويره من حيث الفلسفة والبنية بجميع عناصرها .

ومن هذا المنظور تبرز حاجة التعليم الثانوى فى بلدنا إلى عملية تجديد تخلصه من مشكلاته ، وتمكنه من مواجهة التحديات المختلفة مطياً وعالمياً ، ولذلك تسعى وزارة التربية والتعليم إلى عقد مؤتمر قومى لتطوير التعليم الثانوى أسوة بما عقد من مؤتمرات لتطوير التعليم فى المراحل السابقة ، وبما يحدث نقلة كبرى على طريق التطوير والتحديث للمنظومة التربوية بجميع أبعادها وأركانها ، وتحقيق الأهداف المجتمعية المرجوة منه ، ومواجهة التحديات العالمية والمحلية المختلفة .

وتولى الدولة للتعليم الثانوى عناية كبيرة ، حيث تعتبره خطوة مهمة على طريق المستقبل فى مصر ، وتعتبر النبت الأول فى تكوين

تفكر بالنسبة للقيادة العلمية ، ولذا كان الاهتمام بالطالب من جميع الدواحي التربوية والعلمية ، وإدخال تكنولوجيا التعليم فى هذه المرحلة "وقد بلغ اجمالى عدد الطلاب بمرحلة التعليم الثانوى العام والفنى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ٣٢٠٠٣٥١ طالباً^(١٧)، وجدول (٤) التالى يوضح تطور أعداد الطلاب بهذه المرحلة والزيادة التى طرأت بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦ م .

جدول (٤)

يوضح تطور أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦ م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣٣٨٩٢٤١	١٨٨٨٩٠	%٥,٩٠
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٣٢٠٠٣٥١		

(المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦ م) .

نظام التعليم الثانوى وملته :

تضم مرحلة التعليم الثانوى ، المدرسة الثانوية العامة ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، والثانوى الفنى ، ومدة الدراسة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، ويوجد اختلاف فى نظام الدراسة والمناهج ، والتقويم فى كل من المدارس الثانوية العامة ، والمدارس الثانوية الفنية بأنواعها (صناعى وزراعى وتجارى) ، وهناك قواعد محددة للقبول فى كل منها بحيث يراعى سن الطالب ، والمجموع الذى حصل عليه فى شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى .

وعلى الرغم من تنوع وتباين التعليم الثانوى فى مصر وغيرها من الدول إلا أنه لا يوجد نموذج لتنظيمه يمكن اعتباره والياً وكافياً لإشباع

حاجات هذه المرحلة ، كما لا يوجد تنظيم للتعليم الثانوى عامة ،
يمكن اعتباره محققاً لإتاحة الفرص التربوية للمتكافئة للتلاميذ فى هذا
العصر (٤٨) .

أولاً - المدرسة الثانوية العامة :

وهى المدرسة التى تركز على الجانب الأكاديمى ، ومدة الدراسة
بها ثلاث سنوات ، وتهدف إلى إعداد الطالب للحياة إلى جانب تهيئته
لمرحلة التعليم العالى والجامعى .

وقد مرت الدراسة بالتعليم الثانوى العام بتغيرات كثيرة فى
الدراسة ، وكيفية التقويم بها ، من هذه التغيرات الاتجاه وكانت الدراسة
فى الصفين الأول والثانى عامة لجميع الطلاب ، وتخصصية اختيارية فى
الصف الثالث تبعاً للشعب (أداب وعلوم) .

وفى إطار عملية التطوير للثانوية العامة تتضمنت خطة الدراسة
أربع مجموعات دراسية بدءاً من عام ١٩٩٣/ ٩٢ هى مجموعة المواد
الأساسية الإجبارية ، وتشمل اللغات التربية الدينية والتربية الرياضية ،
ومجموعة المواد التخصصية ، وتضم شعبتى الأداب والعلوم ، ويختار
الطالب إحداها ثم مجموعة المواد الاختيارية ، وتتكون من مجموعتين
يختار الطالب مادة واحدة من كل مجموعة ، وأخيراً المستوى الخاص
، ويجوز للطلاب أن يختار مادة أو مادتين ، علماً بأن الرسوب بهما لا يؤثر
على نتيجة للطلاب .

وقد أجرى تغيير لهذا النظام فى عام ١٩٩٤ وتناول المقررات
الدراسية وتصنيفها ، وكذلك امتحان الثانوية العامة ، وأصبحت درجات
الطلاب للتأهل للتعليم العالى ، والجامعى تحسب على امتحان السنتين
الثانية والثالثة ، وألغى بمقتضاه نظام التشعيب السابق ، وأصبحت

مقررات الدراسة بالتعليم الثانوى العام تتكون من مواد إجبارية ، وأخرى اختيارية ويمتحن الطالب على مرحلتين (٤٩) .

أهمية المدرسة الثانوية العامة فى مصر:

نشأت المدرسة للتجهيزية فى عهد محمد على حيث كان هدفها تجهيز التلاميذ للدراسة بالمدارس العالية ، أو الخصوصية لتتلقى أنشأها محمد على ، وكانت تحصل على تلاميذها فى البداية من خريجي الأزهر الذين لا يعرفون اللغة الأجنبية ، ولا تؤهلهم الدراسة بالأزهر لمواصلة التعليم العالى الذى كان يهدف إلى خدمة الجيش والأسطول .

وقد أنشئت أول مدرسة تجهيزية فى مصر عام ١٨٢٥ بالقصر العينى ، وبعد اثنتى عشرة عاما أسست مدرستان تجهيزيتان أحدهما فى القاهرة ، والأخرى فى الإسكندرية وكانت المدارس التجهيزية تتلقى تلاميذها من مكاتب المبتديان ، وتعمل على إعدادهم للمدارس الخصوصية.

ويتضح الهدف من إنشاء المدارس للتجهيزية إذا علمنا الظروف التى أدت إلى إنشائها ، فقد بدأ محمد على فى إقامته لنظام التعليم الحديث فى مصر بداية معكوسة فبدأ بإنشاء المدارس الخصوصية " العالية " أولا ، وكان طلاب هذه المدارس ممن تلقوا للتعليم فى المعاهد الأزهرية القديمة .

وقد شعر محمد على بانخفاض مستوى هؤلاء الطلاب ، فما حصلوه فى المكاتب لا يتعدى حفظ القرآن الكريم وقراءة للكتب الأزهرية الأولية فى الدين والنحو والصرف وقواعد الحساب والخط الثالث ، وهذا المستوى بالطبع لا يمكنهم من استيعاب العلوم الحديثة كفنون الحرب والطب ، والهندسة ، واللغات الشرقية ، والغربية التى تقدمها المدارس الخصوصية (٥٠) .

وكانت العلوم الحديثة هي التي تركز في هذه المدارس ، ونظرا لعدم توفر المدرسين المتخصصين اتجه محمد على إلى إسناد المسئوليات التعليمية إلى الأجانب ، وكان هناك من يترجم للدروس إلى العربية فضلا عن دفع التلاميذ إلى تعليم اللغة للفرنسية ، وبعض اللغات الأخرى (٥١) .

ولما كان هدف إنشاء المدرسة للتجهيزية مرتبط بالإعداد للمدارس الخصوصية ، فقد نصت على ذلك قوانين التعليم التي وضعت عام ١٨٣٦ -١٨٣٧ حيث جاء فيها أن التعليم التجهيزي هو المرحلة الثانية ، أو الوسطى يلتحق به التلاميذ بعد نجاحهم في المدرسة الابتدائية فيعدهم للالتحاق بالمدارس العالية .

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لأهداف التعليم الثانوي في عهد من جاءوا بعد محمد على فظل الهدف الرئيسي للمدرسة الثانوية هو إعداد الطلاب للدراسة بالمدارس الخصوصية ، إلى جانب إعدادهم لشغل الوظائف البسيطة في دواوين الحكومة كلما استدعت الحاجة إلى ذلك .

وفي فترة الاحتلال تأثرت المدرسة الثانوية بالسياسة العامة التي فرضتها سلطات الاحتلال ، حيث هدفت لإعداد فئة من الموظفين الإداريين الذين يحفظون اللوائح والقوانين للعمل في خدمة مصالح وحاجة سلطات الاحتلال ، ولذلك تأكدت وظيفة التعليم الثانوي في الإعداد للعمل في دواوين الحكومة ، وأصبح ذلك هدفاً رئيسياً في التعليم الثانوي في مصر ، وإن كان هدف الإعداد للمدارس العالية أيضاً ، ولكن الهدف الأول كان مسيطراً ، ومستحوذاً على الاهتمام الأكبر .

وكان هذا الاهتمام واضح في تقرير وزارة المعارف ، فينص تقرير نظارة المعارف عام ١٨٨٦ على أن الغرض من تعليم التلاميذ بالمدارس الثانوية هو ترشيحهم للدخول في بعض الوظائف الإدارية ،

وإعدادهم لتأدية الامتحانات اللازمة للحصول على شهادة الكفاءة التى لا بد منها لكل راغب فى تلقى العلوم العالية بمدارس مصر وأوروبا .

ومن الملاحظ أنه أيا كانت الصورة التى أنتظم بها التعليم الثانوى فى الفترة السابقة لم يخرج عن كونه سلباً إلى الوظيفة الحكومية من مكانة اجتماعية متميزة، وتشعر منهاجها بالاطمئنان على مورد رزقه الشهري الثابت الذى يحصل عليه دون غناء كبير (٥٧) .

أهداف المدرسة الثانوية العامة فى مصر:

يمكن تلخيص أهداف المدرسة الثانوية العامة والتى حددتها لجنة تطوير التعليم الثانوى فيما يلى (٥٨) :

١- الاستمرار فى تحقيق تكامل إعداد الطالب فى نواحى النمو الجسمية والعقلية والوجدانية والروحية عن طريق:

- إكساب الطالب العادات الجسمية والصحية السليمة بإتاحة فرص

النشاط الرياضى له و تدريبه على الخدمات الصحية .

- تنمية معارف الطلب ومهاراته العقلية ومدركاته الكلية وتشجيع

الطلاب على التجديد والابتكار وإشباع حاجاتهم الثقافية والعلمية ،

وذلك لمواصلة التعليم لأعلى مراحل .

- توفير الرعاية النفسية للطلاب ، وإعطائهم فرص الاستمتاع

بالحياة وجمالها .

- ترسيخ العقيدة الدينية لدى الطلاب ، وتربية الضمير الخلقى والوازع

الدينى لديهم .

- تدريب الطلاب على تحمل المسئوليات داخل المدرسة وخارجها .

٢ - الاستمرار فى الإعداد القومى والوطنى (٥٩) ، وبيان أصالة

الأمة العربية ، ودورها فى بناء الحضارة الإنسانية ، وكذلك دور مصر

العربية فى المجال الدولى .

٣ - إعداد الطلاب والشباب فى مجتمع اشتراكى ديموقراطى يعتمد على مبدأ المواطنة ، وتبصير الشباب بفلسفة مجتمعنا النظرية ، وتدريبهم عليها بالممارسة العملية فى حياتهم المدرسية ، والأنشطة التربوية والإعلامية ، ومن خلال جماعاتهم المدرسية واتحادهم الطلابي .

٤ - إعداد الطلاب للحياة العملية فى المجتمع ، وإكسابهم المهارات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، وذلك بإتاحة الفرص لممارسة الأنشطة العملية ، والتزود ببعض خبرات العمل فى الصناعة والزراعة ، والتعرف على مجالات الحياة العملية، والفرص المتاحة لهم بعد تخرجهم، وأنواع التعليم العالى ، وتوجيههم إليها وفق قدراتهم واستعدادهم .

٥ - تعويد الطلاب على تذوق النواحي الفنية المختلفة فى الموسيقى ، والآداب والفنون الأخرى بأنواعها .

٦ - العمل على تنشيط ميول الطلاب عن طريق تنوع أساليب النشاط المدرسى ، حتى يتعرف الطالب على ميوله بموضوعية .

٧ - تنمية الحساسية الاجتماعية لدى الطلاب وخدمة البيئة ، والالتزام الاجتماعى .

وإذا كانت المدرسة الثانوية العامة تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة ، ومواصلة التعليم البالى من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف ، فإن الإعداد للحياة وتزويد الطلاب بالمهارات العملية والتطبيقية مازال قاصراً وبعيداً عن تقنيات العصر ومتطلباته ، واحتياجات سوق العمل ، والتطورات الحادثة به محلياً وعالمياً^(٥٥) .

نظام الدراسة فى المدرسة الثانوية العامة :

وقد تم تعديل نظام للدراسة فى المدرسة الثانوية العامة بإدخال

نظام الثانوية العامة الجديدة الذي صدر بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ ،
 وألغى بمقتضاه نظام التشعيب السابق الذي كان موجوداً في النظام القديم
 (أدبي وعلمي) ، وأصبحت مقررات الدراسة بالتعليم الثانوي العام
 مكونة من مواد إجبارية وأخرى اختيارية ، وأصبح نظام الثانوية العامة يتم
 على مرحلتين : الأولى في نهاية السنة الثانية ، والثانية في نهاية السنة
 الثالثة وقد تم تطبيق هذا القانون على الطلاب المقيدون في الصف الأول
 بمرحلة التعليم الثانوي العام في العام الدراسي ١٩٩٤ / ٩٣ و جدول (١)
 التالي يوضح خطة الدراسة بنظام الثانوية العامة الجديدة :

جدول (١) يوضح خطة الدراسة في نظام الثانوية العامة

عدد الحصص	المرحلة الثانية (الصف الثالث) المواد الدراسية	عدد الحصص	المرحلة الأولى (الصف الثاني) المواد الدراسية .
	أولاً: المواد الإجبارية :		أولاً: للمواد الإجبارية:
٢	- التربية الدينية (٢)	٢	- التربية الدينية .
٦	- اللغة العربية (٢)	٦	- اللغة العربية .
٦	- اللغة الأجنبية الأولى (٢)	٦	- اللغة الأجنبية .
١	- التربية القومية	٦	- اللغة الأجنبية الثانية .
٢	- التربية الرياضية	١	- التربية الرياضية .
	ثانياً: المواد التخصصية (يختار الطالب مائتين)		ثانياً: المواد التخصصية (اختيار الطالب ثلاث مواد)
٥	للتفكير		للكيمياء
٥	للمathematics	٥	للأحياء
٥	للتاريخ	٥	للمathematics (١)
٥	للفلسفة والمنطق	٥	

٥	الاقتصاد والإحصاء	٥	الجغرافيا
	(٢) المواد التطبيقية	٥	علم النفس والاجتماع
٤	(إجبارية) ويختار	٥	الجيولوجيا وعلوم البيئة
٤	الطالب مادة واحدة		
٤	التربية الفنية		
٤	التربية الموسيقية		
	الاقتصاد المنزلي		
٤-٤	المجال التجاري -		
٤-٤	الصناعي -الزراعي-		
٣١	الحاسب		
١	مجموع الحصص	٣٦	مجموع الحصص
١	ثالثاً:مواد المستوى		ثالثاً:مواد المستوى
١	لرْفِيع (اختيارية)	١	الرْفِيع (اختيارية)
١	-اللغة العربية	١	- الأحياء
	-اللغة الأجنبية الأولى		- الجغرافيا
	-الرياضيات		
	-الفلسفة والمنطق		

ثانياً: التعليم الثانوى الفنى :

وتتراوح مدة الدراسة به بين ٣-٥ سنوات ويضم أنواع الثانوى التعليم الزراعى والصناعى والتجارى ، "ويلتحق بمرحلة للتعليم الفنى الطلاب بعد إتمام شهادة للتعليم الأساسى ، ولكل نوع منه أهدافه ومناهجه الدراسية ووسائل تقويمه ، ويمكن تحويل الطلاب الذين أدوا امتحان الثانوية العامة فى المرحلة الأولى (لصف الثانى الثانوى العام) ، وقيدهم بالتعليم الثانوى الفنى نظام للثلاث سنوات ^(٥٦) وقد بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى بأنواعه للثلاثة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ١٩٦١١٦٢ طالباً ^(٥٧)، وجدول (٦) التالى يوضح تطور أعداد الطلاب بهذه المرحلة بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦ م.

جدول (٦)

يوضح تطور أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى بين عامى

٢٠٠٤/٢٠٠٦ م

العام الدراسى	عدد الطلاب بالصناعى	عدد الطلاب بالزراعى	عدد الطلاب بالتجارى	الإجمالى
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٥٠٩٧٠	٢٥١٠٢١	٧٨٨٠١٧	٢٠٩٠٠٠٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٩٢٠٥٧	٢٢٣٣٨٦	٧٤٥٧١٩	١٩٦١١٦٢

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦ م)

وإذا كانت الدولة ترى أن التعليم الفنى ضرورة من ضروريات الحياة ، و بدونها يصعب التكيف مع المتغيرات العلمية المعاصرة ، فإن

متغيرات الحياة تزداد تنوعاً و تعقيداً فى كل يوم ، ولذلك يجب إعادة النظر فى فلسفة التعليم الفنى وأهدافه ، حتى يتمشى مع هذه المتغيرات سواء على المستوى المحلى والعالمى ، ويسهم فى تحقيق أهداف المجتمع وتحقيق مزيد من فرص التنمية ، والتقدم الاجتماعى والاقتصادى عن طريق تنمية الفرد ، ومشاركته الإيجابية فى تحقيق هذه الأهداف .

وتنقسم مدارس التعليم الثانوى الفنى إلى :

أ - المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات ، وهذه المدارس تعمل على إعداد العامل الفنى المزود بالمعرفة والمبادئ، والمهارات الأساسية الفنية فى مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات.

ويتم القبول بهذه المدارس بعد شهادة إتمام الدراسة فى مرحلة للتعليم الأساسى وتتراوح أعداد المقبولين به بحوالى ٧٠% من إجمالى هؤلاء الطلاب ، ويتم توزيعهم على المدارس الصناعية بنسبة ٤٧% والمدارس الزراعية بنسبة ١٣% والمدارس التجارية حوالى ٤٠% ، والدراسة بهذه المدارس لها طبيعة خاصة حيث تجمع بين الدراسة النظرية الأكاديمية والدراسة العملية التطبيقية من خلال الورش والمزارع الملحقه بكل منها .

ب - المدارس الفنية نظام الخمس سنوات وهذه المدارس تهدف إلى إعداد إخصائى فنى أو معلم للمواد العملية (الورش) فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات الفنية ، وتقبل الطلاب بعد إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ، ويعقد امتحان فى نهاية الصف الخامس ويحصل الخريج على دبلوم المدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات مع بيان التخصص أو الشعبة التى تخرج منها الطالب .

١- أهم مشكلات التعليم الثانوي في الوقت الحالي :

يعاني الواقع التعليمي بالمرحلة الثانوية في مصر من العديد من المشكلات يمكن رصدتها فيما يلي :

١- مشكلات التعليم الثانوي العام :

يمكن تشخيص أهم مشكلات التعليم الثانوي العام فيما يلي :

- غموض فلسفة التعليم الثانوي العام ، وعدم وجود رؤية واضحة تكون بمثابة إطار مرجعي موجه للتعليم الثانوي العام^(٥٨) .
- عدم واقعية أهداف التعليم الثانوي العام ، والتركيز على الإعداد للجامعة وإغفال إعداد الفرد للحياة وما يتطلبه من مهارات عملية تلبي احتياجات الفرد ومتطلبات المجتمع تنمويا لمواجهة تحديات المستقبل^(٥٩)
- عجز بنية التعليم الثانوي عن الوفاء بمتطلبات الإعداد والتأهيل للتعليم الجامعي أو التأهيل المهني لغياب التطبيقات والتدريبات العملية والمهنية^(٦٠) وبالتالي عدم تحقيق متطلبات التنمية .
- تكرار فرص إخفاق الطلاب في الثانوية العامة ، أو عدم تحقيق رغبتهم في الالتحاق بأحد كليات القمة ، مما يجعلهم يعانون من مرارة الفشل والاعتراب، والانقلاب على المجتمع، وزيادة سخطهم عليه .
- افتقار نظام التعليم الثانوي العام في مصر إلى المرونة والقدرة على مواجهة تحديات سوق العمل ، وعدم ارتباط التعليم الثانوي بمؤسسات المجتمع المختلفة خاصة في المجال المهني والفني^(٦١) قصور التجهيزات والإمكانات المادية والإدارية بالتعليم الثانوي^(٦٢) وما يترتب على ذلك من معوقات للعملية التعليمية و للتدريسية ، والتأثير على كفاءتها ، وعدم تحقيق أهدافه بالدرجة المطلوبة من الجودة والإتقان .

٢- التعليم الثانوي الفني :

تحدد الدراسات أهم مشكلات التعليم الفني فيما يلي (١٣) :-

- الفصل للكامل فيما بين الجانب النظري والجانب العملي والفني ،
وجود ازدواجية ليس فقط في مستوى المرحلة بل أيضا داخل التعليم
الفني بين ما هو نظري وما هو عملي أو مهني .

- جمود مناهج التعليم الفني ، فعلى الرغم من محاولات التجديد والتطور
للمناهج الدراسية في بعض المراحل التعليمية الأخرى، فإن مناهج
التعليم الثانوي الفني لم تحظ بهذا القدر من الاهتمام والتطوير ، مما
زاد من تخلفها وعدم ملاءمتها لسوق العمل بمتطلبات المجتمع
المهني .

- افتقار التعليم الثانوي الفني إلى وسائل اتصال جيدة مع مراحل التعليم
الأخرى ، أو حتى مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع ، وبالتالي
انعزال المدارس الفنية والتعليمية بها عن المستجدات في عالم المهن
والحرف ، ولابتعادها عن مؤسسة العمل بالإنتاج .

- اعتماد التعليم الفني على الطلاب القادمين من مرحلة التعليم الأساسي
والحاصلين على أدنى الدرجات في الاختبارات التحصيلية ، أي يلتحق
به الطلاب الأدنى علميا ، وغالبا اجتماعيا واقتصاديا .

- تنكس مستوى كفاءة معلمي التعليم الفني وافتقارهم إلى إستراتيجيات
التدريس الحديثة والمتطورة نظراً لقصور في إعداده، وانعدام فرص
التدريب، والتأهيل العلمي و الأكاديمي له .

- ضعف الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الفني، بما تتطلبه هذه
المؤسسات من عمليات إدارية وفنية .

- عجز مرحلة التعليم الثانوي الفني عن الوفاء بالطموحات بنوعيات ومجالات التعليم فيها ، وعدم ارتباطها باحتياجات التنمية والإسهام في إنجازها بشكل متكامل .

- إسهام للتعليم الثانوي في زيادة معدلات البطالة بأنواعها المختلفة السافرة والمقنعة والموسمية ، حتى وصل عدد عاطلين إلى أربعة ونصف مليون عاطل ، كما أن المنتج بمستويات كفاءة متدنية لا تتناسب مع المواصفات الفنية المطلوبة و رفضهم من قبل مؤسسات العمل والإنتاج أو مشاركتهم في أعمال إدارية وانخفاض عائد العمل وتكثني مستوى جودته ، نتيجة لعدم موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .

- سوء العلاقة بين المؤهلات الفنية والخبرات العملية ، وبين مواقع العمل والمؤسسات الإنتاجية ، وبينها وبين هياكل الأجور والمرئيات .

- عدم وجود توازن في حجم العمالة بين التخصصات الأكاديمية والفنية ، ففي الوقت الذي نجد فيه فائزين في بعض القطاعات والتخصصات ، نجد ندرة في تخصصات أخرى نتيجة لعدم ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل ، واحتياجاته الآنية والرؤى العلمية والمهنية المستقبلية .

وعن علاقة التعليم عامة والثانوي خاصة بسوق العمل تذكر

الدراسات مايلي (١٤) :

١- عدم وجود بيانات دقيقة عن احتياجات ومتطلبات قطاع الإنتاج والخدمات من خريجي التعليم .

٢- غياب الربط والتنسيق بين تخطيط القوى العاملة والسياسات التعليمية مما أدى إلى زيادة في بعض التخصصات غير مطلوبة لسوق

للعمل ، مع عدم جدوى برامج التدريب التحويلي في التخفيف من هذه الزيادة .

٣- إن سوق العمل مازال يفضل أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدني مهاراتهم الفنية ، وعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة التي تتطلبها التكنولوجيا المتطورة المؤسسات والشركات والمصانع .

٤- عدم وجود خطة طويلة الأجل باحتياجات سوق العمل يعتمد عليها مخططو التعليم في تحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل ، وكذلك المهارات التي يتطلبها كماً ونوعاً .

٢- التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل في مصر :

تحتل قضية ارتباط التعليم بسوق العمل بأهمية كبرى لدى قطاعات المجتمع المختلفة، ومما يزيد من أهمية هذه القضية أن العملية التعليمية والتدريبية مكلفة ، وتحتاج إلى استثمارات كثيرة ، كما أن هناك شكوى مستمرة من عدم ملائمة مخرجات نظام التعليم والتدريب لمتطلبات سوق العمل .

والمشكلة الأساسية التي تواجه المتخصصين عن التعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة، هي كيفية تقدير احتياجات سوق العمل من قوة العمل حالياً ومستقبلاً كأساس للربط بين التعليم وسوق العمل ، لأن التعليم عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى وقت طويل ، تتطور وتتغير خلاله حركة سوق العمل ، ومتطلباته من العمالة والتخصصات الفنية والمستوى المهارى المناسب، نتيجة للمتغيرات التي تطرأ على القطاع الاقتصادي ، وما يستجديه من مهن تحتاج إلى مهارات معينة ومستوى فني عال من العمالة .

ولذلك تحرص الدول التي تأخذ باقتصاديات السوق إلى ترك عملية التقدير لاحتياجات سوق للعمل إلى آليات السوق والأجر ، حيث يلعب الأجر الذي يحصل عليه العامل دوراً مهماً في تحول منظومة المهن في المجتمع ولذلك لا بد من التخلي عن الطرق القديمة والتقليدية و التي تكون أحياناً عديمة الجدوى في تخطيط القوى العاملة ، وتحديد الاحتياجات الفعلية منها ، والتي تتمشى مع آليات "سوق العمل" أو ما يسمى بآلية نظام معلومات سوق العمل" (١٥) .

وهناك اتفاق على النسب التي تحدد هرم القوى العاملة واحتياجات السوق من خريجي التعليم دولياً استناداً إلى التحصيل الدراسي ، بحيث يبقى أن تكون النسب الإحصائية من خريجي الجامعات إلى الفنيين من خريجي المعاهد الفنية إلى العمالة الماهرة من خريجي المدارس المهنية ومراكز التدريب" بنسبة (١ : ٣ - ٤ : ٢٠ - ٤٠) وتختلف هذه النسب باختلاف طبيعة العمل والتخصص والمستوى التكنولوجي، فقد تكون في حدود (١ : ٢ : ١٠) في الصناعات الإلكترونية ، وتعمل إلى (١ : ٤ : ٤٠) في قطاعات التشييد والبناء ، وهذه النسب ضرورية لتحقيق التنمية في أي مجتمع (١٦) .

لقد أجريت عدة دراسات لحصر متطلبات سوق العمل في مصر ، ومن أهم هذه الدراسات ما قام به المسئولون عن مشروع مبارك - كوكب في مصر في عام ١٩٩٦ بهدف إجراء حصر لحاجات سوق العمل من العمالة الماهرة كشرط لتنفيذ للتدريب المزدوج في مصر ، وذلك في القطاعات الأربعة (الحكومي - العام - الخاص - الاستشاري) .

وقد " أوضحت الدراسة زيادة "الطلب على العمالة الفنية الماهرة من الحاصلين على مؤهلات متوسطة من خريجي المدارس الفنية ،

ومراكز التدريب المهني وخاصة في المهن المستحدثة في سوق العمل بقطاعات المختلفة ، وأكدت على ضرورة إدخال هذه التخصصات والمهن في مجالات الدراسة في التعليم ، وخاصة التعليم الفني لتخريج العمالة الفنية وسد احتياجات سوق العمل (١٧) .

مشروع مبارك - كوال لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر:

وكانت بداية الاتفاق حول هذا المشروع عام ١٩٩١م ، ثم توالى خطواته ، ومرحل تنفيذ بعد ذلك ، ويهدف المشروع إلى خلق جيل من العمالة الفنية المدربة تدريباً علمياً وعملياً على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة ، ويلبي احتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى ، ويوفر احتياجات سوق العمل ، ويخلق فرص عمل للشباب .

وقد بدأ التطبيق العملي للاتفاق في مطلع عام ١٩٩٤م لمدة ثلاث سنوات ، ومد المشروع لمرحلة ثانية حتى عام ٢٠٠٠م ، وتم تنفيذ المرحلة الأولى ١٩٩٥م بمدينة العاشر من رمضان بالتعاون مع جمعية المستثمرين ، وقبول حوالي ٣٠٠ طالب وطالبة في ثلاث مهن هي ميكانيكي صناعي - إلكتروني صناعي - ملابس جاهزة ، ثم تنفيذ مدرستين للمشروع بمدينتي ٦ أكتوبر والسادات ، ثم في ثلاث مواقع أخرى بالصعيد هي الحوامدية وجرجا وقوص بالتعاون مع شركة السكر والصناعات التكاملية وذلك في مهنتي ميكانيكي وإلكتروني صناعي .

وفي ١٩٩٧ تم تطبيق المشروع بالجهود الذاتية بالتعاون المصري لمقاولي التشييد والبناء في ثلاثة مواقع هي القاهرة (شبرا) والإسكندرية الإسماعلية في مهنة لإصلاح وتشغيل المعدات الثقيلة ، ثم تم الاتفاق على مد المشروع لمرحلة ثانية حتى عام ٢٠٠١م ويتم التدريب حالياً على تسع مهن هي ميكانيكي صناعي ، إلكتروني صناعي ،

الملايس الجاهزة ، المعدات الثقيلة التمرىض ، النسيج ، المصنوعات الجلدية ، فنى تركيبات صحية ، فنى تركيبات كهربية ، وتجرى حالياً دراسة لتنفيذ المشروع فى محافظات الغربية وقنا وبور سعيد . وسوف نتحدث عن هذا المشروع بشئ من التفصيل عند الحديث عن تطوير التعليم الفنى .

اهداف مشروع (مبارككول):

يهدف المشروع إلى (١٨) :

- أ- توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية وعملية باستخدام أحدث أساليب التعليم والتكنولوجيا ، وخدمة الإنتاج المصري عموماً حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير .
- ب- توفير فرص عمل جيدة أمام الشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة .

ج- الاستغناء عن استخدام خبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات بالمصانع ، كما يهدف هذا المشروع على المدى البعيد إلى تطبيق هذا النظام المزدوج فى جميع المهن والحرف والوظائف المعترف بها في مصر سواء في الزراعة أو الصناعة أو للتجارة ... الخ .

د- يسعى على المدى البعيد من خلال تعديل قوانين العمل إلى تطبيق مبدأ الحصول على التراخيص لمزاولة المهنة .

مجالات تطبيق المشروع :

ويعتمد المشروع على أساس تطبيق التعليم المزدوج فى أربعة مجالات هي (١٩)

(١) مكان التعليم والتدريب : حيث يقوم النظام على أساس الدراسة

النظرية لمدة يومين في إحدى المدارس الثانوية الفنية ، وأربعة أيام تدريباً عملياً في المصانع والشركات (أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع) .

٢) إعداد المناهج : حيث يشترك الخبراء الألمان والمختصون بالمصانع والشركات مع المتخصصين بالتربية والتعليم في إعداد مناهج الدراسة النظرية والمناهج العملية .

٣) التقويم : يشترك المختصون بالمصانع والشركات التي يتدرب فيها الطلاب مع المختصين بالوزارة في إعداد الامتحانات التحريرية وتقويم الطلاب عملياً .

٤) التمويل : يساهم الجانب الألماني في المشروع عن طريق تقديم الخبراء لمدة قصيرة أو طويلة ، و إمداد المدارس المشتركة في المشروع ببعض المعدات والألات اللازمة للتدريب ، إلى جانب تحمل كلفة المدرسين بالداخل والخارج ، وتحمل جمعيات المستثمرين وأصحاب المصانع والشركات كلفة التدريب بها ، إلى جانب ما هو مدرج بموازنة الوزارة لنفقات التعليم والتدريب .

ويشارك في المشروع كلا من :

- وزارة التربية والتعليم .
- الوكالة الألمانية للتعاون الفني **GTZ** ممثلة للوزارة الاتحادية للتعاون الدولي والتنمية الألمانية **BMZ** .
- رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والاتحادات .

رابعاً : تمويل التعليم العام في مصر

يتضمن ما يلي :

- مقدمة .
- تمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر.
- الأسس التي يعتمد عليها الإنفاق على التعليم العام في مصر.
- مشكلات تمويل التعليم العام في مصر في الوقت الحالي .

مقدمة :

لقد أصبح تطوير التعليم قضية ملحة وشاغلاً يومياً ، وهما من هموم المجتمع بجميع فئاته وطوائفه ، وقضت هذه القضية إلى مقدمة الأولويات فى خارطة التنمية ، واحتلت جزء كبيراً فى الخطاب السياسى للرسمى ، وفى برامج العمل الحكومية ، وكذلك أنشطة هيئات العمل المدنى ، والمنظمات غير الحكومية .

وعقدت الندوات والمؤتمرات واللقاءات والاجتماعات عالمياً ومحلياً ، لمناقشة قضايا التعليم ومصادر تمويله ، وبحث أساليب تطويرها ، وزيادة فعاليتها ، باعتبار الإنفاق على التعليم مسئول ولو جزئياً عن كثير من مشكلاته .

وبترديد الاهتمام بقضية تمويل التعليم والإنفاق عليه ، ومدى توفر الأموال اللازمة ، حيث يعد تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمى باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التسليم وتطويره ، والوفاء بمطالباته من الموارد البشرية والمادية ، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية .

ولذلك يقف التمويل عقبة أمام طموح الدول فى تحقيق أمالها التعليمية ، و" خاصة فى مصر فهذه الإشكالية لا ينتظر لها أن تنتهى فى الأفق المنظور ، فالاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهى أبداً فى ضوء أهدافنا المتجددة (٧٠) ، وهكذا تضطر الدولة إلى التخلّى عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل .

وتعتمد الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية على مصادر متعددة لتمويل التعليم وتحمل هذه الحكومات العبء فى تمويل التعليم ومن موازناتها العامة ، إلى جانب المصادر الأخرى كالهبات والتبرعات

ومصاريف الطلاب ، وقد يقوم بعض الأثرياء والمؤسسات الصناعية والتجارية والدينية والخيرية ، بالإسهام فى تمويل نفقات التعليم وتلبية مطالبه وخاصة فى التعليم العلم^(٧١).

ويرتبط الإتفاق على التعليم بالنظام السياسى والاقتصادى لكل دولة ، ففى الدول التى تعتمد على المركزية فى إدارة وتمويل مرافقها تخصص مبلغاً من ميزانيتها للإتفاق على التعليم ومراحله المختلفة ، باعتبارها السلطة المسؤولة عن التعليم ومخصصاته .

وهذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى من جهة ، وميزانية الحكومة من جهة أخرى ، ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومى والميزانية العامة من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة على التعليم وزيادته.

ولكن يخشى التعميم فى هذا النوع ، لأن الزيادة فى الإتفاق على التعليم قد تكون زيادة راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة ، أو غلاء الأسعار وسعر التكلفة ، أو التضخم وانخفاض قيمة العملة.

لما الدول التى تعتمد على اللامركزية ، فإن الإتفاق على التعليم يتم مشاركة بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية ، وقد تجد تسابقاً بين السلطتين فى فرض الضرائب للإتفاق على التعليم ، حيث تقدم السلطات الاتحادية بعض المساعدات إلى السلطات المحلية للإتفاق على التعليم فى المناطق التابعة لها، لكن السلطات المحلية تعمل على الاستفادة من إمكاناتها المحلية ، والقيام بهذا الدور ، خوفاً من وقوعها تحت سيطرة السلطة الاتحادية ، نظراً لأن هذه المساعدات تكون غالباً مصحوبة بشروط .

ونتيجة للاختلاف الكبير بين الدول فى مخصصات الإتفاق على

للتعليم ، فقد أوصت المؤسسات الدولية كاليونسكو بأن تكون ميزانيات التعليم فى حدود تتراوح بين ١٤-١٧ % من الميزانية العامة للدول ، ومن ٤ - ٥ % من الدخل القومى .

ولما كانت الضرائب مصدراً مهماً للإنفاق على التعليم فقد حددت الأمم المتحدة بأن تقوم الدول النامية برفع نسبة ضرائبها من ١٠-١٥ % من الدخل القومى الى ٣٠ - ٤٠ % ، وهى النسب التى تحققت فى بعض الدول المتقدمة كبريطانيا (٧٢) .

ولكن الاعتماد على الضرائب كمصدر للإنفاق التعليمى ليس سهلاً فى كثير من الأحيان ، لأنها ترتبط بعوامل ومشكلات أخرى وتؤثر بها ، فالضرائب ترتبط بمكونات الطلب الكلى للاستهلاك والاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومى ، والضرائب التى تفرضها الحكومة تخفض الطلب الكلى على الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى إذا خفضت الحكومة الضرائب فسوف يودى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى ، لأن الناس سوف تكون لديها أموال أكثر لإنفاقها ، وإذا واجهت الحكومة بطالة عالية فيجب أن تزيد الطلب الكلى برفع الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب ، وإذا كانت هناك مشكلة تضخم فإن الحكومة تزيد الضرائب وتخفيض إنفاقها (٧٣) .

تمويل التعليم العام فى مصر

وفى مصر يعد تمويل التعليم أحد مسؤوليات الدولة ، وميزانية التعليم جزء من الموازنة العامة للدولة ، التى توزع على وزارة التعليم والوزارات الأخرى ، ولا توجد ضرائب محلية لصالح التعليم ، أو حتى نسب محددة من للضرائب توجه للاتفاق على التعليم مباشرة ، كما هو الحال فى بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا ،

وإنما تتخلى الدولة عن بعض الضرائب ذات الطابع المحلى ، للمجالس المحلية للاتفاق منها على التعليم العام ودون الجامعى . فهى ضرائب حكومية تخلت الدولة عنها لصالح السلطات المحلية ، وليس ضرائب محلية لصالح التعليم (٧٤) .

وتشير أدبيات البحث التربوى إلى أن التعليم المصرى يعانى الكثير من المشكلات التى هى فى جوهرها تتعلق بنقص التمويل اللازم للتغلب عليها ، ومنها مشكلة تدنى أجور المعلمين مما دفع الكثيرون منهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل ، وممارسة بعض الأعمال التى لا تتفق وكرامة مهنة التعليم وتؤثر سلباً على أدائه المهنى أو إعطائه الدروس الخصوصية التى تهدد كيان التعليم ، وتمثل هدماً لمبدئى تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم ، فضلاً عن دلالتها على قلة كفاءة العملية التعليمية داخل المدارس الحكومية (٧٥) .

ويشير المسؤولون بوزارة التربية والتعليم إلى وجود عجز فى صفوف المعلمين يقدر "بحوالى ١١٦ ألف معلم من مختلف التخصصات الدراسية" (٧٦) ، وتحاول الوزارة تخفيف هذا العجز عن طريق التدريب التحويلى لبعض التخصصات الموجودة بالمدارس ، وتعيين بعض المعلمين بالأجر لسد العجز ، رغم المشكلات الناتجة عن هذا الإجراء والمتمثل فى ترك بعضهم للعمل فى أى وقت يشاءون ودون أدنى مسئولية عليهم.

وهناك مشكلة العجز فى الأبنية التعليمية وما يترتب عليها من مشكلات مثل ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية "وصلت بعض الأحيان إلى أكثر من (٧٠) تلميذاً" (٧٧) وما زال هناك بعض المدارس التى تعمل فترتين مما يزيد الفاقد فى عائد العملية التعليمية ،

ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمي (٧٨) إلى جانب بعض الأبنية المدرسية القديمة والمؤجرة والمعانة والتي لا تتوفر فيها الموصفات الهندسية والتربوية المطلوبة، وتفتقر إلى الأبنية وأماكن مزاولة الأنشطة التربوية وقصور في المرافق والخدمات (٧٩).

وتؤكد التقارير على عدم قدرة النظام التعليمي في مصر على استيعاب جميع المزمين من الأطفال ممن هم في سن للتعليم الابتدائي ، وقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي حوالى ٩١% (٨٠) وهذا يعنى وجود نسبة لا يستهان بها خارج المدرسة ، ولم تتوفر لهم فرص الالتحاق بالتعليم .

كما توجد بعض المشكلات الأخرى المرتبطة بالنقص في التمويل وتعلق بالتلميذ وتؤثر على أدائه مثل أمراض سوء التغذية ، ومن أبرز الأمثلة وأكثرها تأثيراً على الأداء المدرسى نقص الحديد الذى يسبب الأنيميا التى تنتشر انتشاراً مخيفاً بين تلاميذ مدارسنا وتتراوح نسبة انتشارها ما بين ٣٠% - ٥٠% (٨١).

كذلك تؤكد المؤشرات على انخفاض الصرف على الطلاب ، وخاصة في المدارس الثانوية الفنية حيث انخفضت معدلات الصرف على الطلاب في المدارس الثانوية الصناعية والفنية بمقارنتها بما يحصل عليه الطلاب في المدرسة الثانوية العامة ، رغم أن للمدرسة الثانوية الفنية تتطلب من ١٠-١٥ ضعف ما تحتاجه المدرسة الثانوية العامة ، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستويات الجودة لخريجي المدارس الثانوية الفنية ، وتكفى كفايتهم (٨٢) .

كما أن هناك مشكلات أخرى تتعلق بضعف الموارد المالية التى تنفق على التعليم في مصر ومن هذه المشكلات التسرب والرسوب ، ففى

نظام تعليمى تختفى فيه التجهيزات التربوية الحديثة ، ومن ملامحه
الفصول ذات الكثافات العالية والتي لا يمكن أن نتوقع منه مستويات مناسبة
من جودة الخدمة التعليمية (٨٢) .

كل هذا يدل على وجود مشكلات تتعلق بنقص الموارد المالية
للاتفاق على التعليم قبل الجامعى ، وتؤثر جميعها على جودة العملية
التعليمية ونواتجها التربوية ، وتتطلب البحث عن مصادر دائمة وفعالة
 لتمويل التعليم والإنفاق عليه .

وقد اهتمت بعض الدراسات بتمويل التعليم العام فى الدول
المختلفة ومن هذه الدراسات ومنها

دراسة جيسكى ترچ ومكهون ولتر (Geske G . Terrg
and McMahon W. تمويل التعليم ١٩٨٢)^(٨٤) ، واستهدفت الدراسة
تحقيق توزيع أفضل للمخصصات التربوية عن طريق تحسين الكفاية
والعدالة فى موزونات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدمت
الدراسة المنهج الوصفى .

وكان من أهم نتائجها إمكانية إيجاد آليات لتحسين الكفاية بغير
إنقاص للعدالة ، وأن تحقيق العدالة يعد مصدراً من مصادر تحسين
التمويل ، وأن تحقيق الكفاية والعدالة يتحققان من خلال تحسين التربية
والتعليم للجميع والمشاركة المجتمعية .

ودراسة كنجت بلان (Knight Blan) إدارة تمويل التعليم ،
١٩٨٣^(٨٥) واستهدفت الدراسة وضع دليل عمل للعاملين فى الحقل
التربوى من معلمين ووكلاء ونظار ورؤساء أقسام ومديرين وأمناء
مخازن وأعضاء اللجان التربوية ، ومعدى ومقدمى البرامج لثناء الخدمة
فى تمويل المدارس فى المملكة المتحدة ، واستخدمت الدراسة المنهج

التاريخى فى تتبع تمويل المدارس فى المملكة المتحدة، وكذلك المنهج الوصفى .

وكان من أهم نتائجها عجز سلطات التعليم المحلية فى إنتاج قاعدة بيانات كافية عن المدارس خاصة فيما يتعلق بنفقات المدارس ، ودراسة الوحدات المدرسية قليلة التكلفة فى مناطق متعددة ، وأسباب قلة التكلفة ، وتحسين الإحصائيات القومية عن التعليم .

ودراسة كروكر هورستمان (Croker Horstman) تمويل التعليم فى إنجلترا ، ١٩٨٣^(٨٦) واستهدفت الدراسة معالجة عوائد ومخصصات التربية ومصادرها وتوزيعها ، ودور السلطات المحلية فى توزيع ميزانية للتعليم ومجالات إنفاقها ، ومصادر تمويلها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى.

وكانت أهم نتائجها أن كلفة الطالب فى مدارس نوعية خاصة تساوى تقريباً التكلفة للطالب فى معظم المقاطعات المختلفة ، كما أنه رغم سيطرة السلطة المركزية فهناك قدر من السلطة والمسؤولية للسلطات المحلية فى تمويل التعليم والإنفاق عليه .

ودراسة دنسون (Dennison.W.F) تمويل التعليم ومصادره ، ١٩٨٤^(٨٧) واستهدفت الدراسة الإدارة الفعالة لمصادر التمويل ، وتحديد الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وخاصة فى ظروف تزايد النفقات وقلة الموارد ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، وكان من أهم نتائجها ضعف المعايير التى تحدد مرتبات المعلمين وضرورة رفع الوعى التحويلي لدى المعلمين ، كما أشارت الدراسة إلى أهمية التركيز على سنوات التعليم ، والقروض الطلابية لتمويل التعليم فى بريطانيا، إلى جانب الاختلاف الشديد فى النفقات المخصصة لكل طالب عن طريق السلطات المحلية فى إنجلترا.

ودراسة فؤاد أحمد حلمي : تمويل التعليم الأساسي في مصر: رؤية مستقبلية (١٩٩١) ^(٨٨) واستهدفت الدراسة التعرف على صفة التعليم الأساسي خلال العقدين الماضي والحالي ومصادر التمويل المتاحة لتمويل التعليم الأساسي، وأوجه الفاقد في جوانب التعليم الحالي ، وكيفية تنمية أوجه الإنفاق الحالية وترشيدها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت أهم نتائجها ، وجود مشكلة في تمويل التعليم الأساسي في مصر والدول النامية ، وتحديد مجموعة من الأسس تركز عليها عملية تمويل التعليم عامة ، والتعليم الأساسي خاصة منها :

أن للنظر الى التعليم على إنه استثمار لا مجرد خدمة استهلاكية ، واعتماد تمويل التعليم في مصر على الدعم الحكومي ، وذلك على عكس البلاد والدول الصناعية المتقدمة .

ودراسة أودن آن ولورانس (Odden ، Allan and Picus Lewrence) : تمويل المدرسة (١٩٩٢) ^(٨٩) واستهدفت الدراسة التعرف على تمويل المدرسة في ظل الاتجاهات الحديثة كالإنتاجية ، والإنجاز الطلابي ، وتحديد للتكلفة والأموال اللازمة لتحقيق الأهداف القومية ، وتوزيع الميزانية التعليمية بين الإدارات والمدارس والبرامج والدارسين ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكانت أهم نتائجها ضرورة إيجاد نظام جديد لتمويل المدارس وتحقيق العدالة ، والتركيز على كيفية استخدام الأموال المتزايدة والمخصصة للتعليم في تحسين أداء الدارسين ، وزيادة إنتاجية نظام التعليم العام على مستوى الدولة .

ودراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : تنويع مصادر تمويل التعليم دراسة مقارنة (١٩٩٣) ^(٩٠) واستهدفت التعرف على

مصادر تمويل التعليم في مصر، وعلاقة نظم التمويل بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ، وضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم في مصر، والتعرف على أهم النماذج العالمية لمصادر تمويل التعليم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكانت أهم نتائجها الصلة القوية بين النظام الاجتماعي والاقتصادي ، وعمليات تمويل التعليم ومصادره ، كما أوضحت أن الأزمة الاقتصادية العالمية منذ السبعينيات قد أثرت على التعليم وخاصة نظم تمويله ، وأن قضية تمويل التعليم في مصر من أهم القضايا التي تجمعت حولها الآراء والاتجاهات والقوى الاجتماعية .

وبداسة عبد السلام الشبراوي عباس : تمويل التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء التطورات العالمية (دراسة مستقبلية) (١٩٩٨)^(١١) واستهدفت الدراسة التعرف على مصادر تمويل التعليم الفني في مصر ، وتحديد أهم التطورات والتغيرات العالمية ، والتي تحتم إعادة النظر في تمويل التعليم الفني في مصر لمواجهة متطلبات المستقبل ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، وكان من أهم نتائجها التوصل إلى رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفني في مصر تتوافق مع المتغيرات العالمية المعاصرة ، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وبداسة كرمبوتون Crampton : تشريعات واتجاهات تمويل التعليم الحكومي ١٩٩٤ - ١٩٩٧ (١٩٩٨)^(١٢) واستهدفت الدراسة نتائج المسح السنوي الثاني لاتجاهات تمويل التعليم في الخمسين ولاية ، وكان يهدف إلى التعرف على اتجاهات تمويل المدارس ، وعمل قاعدة بيانات عن تمويل المدارس ، وأوضحت الدراسة في عام ١٩٩٧ وقوع مخالفات في عمليات الصرف بالمدارس ، وتزايد حجم التمويل للتعليم الابتدائي

• الثانوى بصورة عامة ، وأوصت الدراسة باستخدام بدائل جديدة لتحسين تحصيل الطلاب .

وهناك دراسات أخرى تناولت التربية والتنمية ودور المؤسسات الدولية فى تطوير التعليم ومنها دراسة جورج ، وود (George . Wood Hall and التربية من أجل التنمية : تحليل فرص الاستثمار (١٩٨٥) ^(٩٣) واستهدفت هذه الدراسة التعرف على علاقة التربية بالتنمية ، ودور التربية كعملية استثمار على المستويين الخاص والمجتمعي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوظيفي وكانت أهم نتائجها ازدياد مخصصات التربية من إجمالي الناتج القومي في الدول النامية ، كما زادت مخصصات التربية والتعليم من ميزانية الحكومات بسبب ثقة هذه الحكومات بالتربية ، ودورها في إحداث النمو الاقتصادي ، وإعداد القوى العاملة الماهرة لإحداث ذلك النمو ، كما أظهرت وجود مؤشرات على حدوث أزمة في تمويل التعليم بسبب الاتجاهات المتغيرة في الإنفاق التربوي .

ودراسة لونبورج فريد و أورنست لَن (Lunebrg . Fred : Allan . Ornstein and الإدارة التربوية : المفاهيم والممارسات (١٩٩١) ^(٩٤) وقد تضمنت هذه الدراسة جانباً لتمويل المدرسة والإنتاجية ، وهدفت إلى التعرف على حصة المدرسة من المساهمات على المستوى المحلي ، ومستوى الولاية ومستوى الحكومة الفيدرالية ، والمشاكل المالية التي تواجهها المدارس الريفية ، والاتجاهات التمويلية التي أثرت على إدارة المدرسة خلال التسعينيات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكانت أهم نتائجها أن تمويل المدارس يتم بين المحافظات وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية ، وأن للنصف الأكبر من التمويل يأتي من

مصادر الولاية والجزء الأصغر يأتي من الحكومة الفيدرالية ، وأن هناك اختلافا في القدرة التمويلية بين الولايات والمناطق التعليمية ، كما أن الحكومة الفيدرالية تعوض الولايات الفقيرة في الجنوب والجنوب الغربي .

ودراسة عبد الله محمد الشناوي : الإنفاق للحكومي على التعليم وأثره على هيكل العمالة في مصر (١٩٩٣) (٩٥) . واستهدفت الدراسة التعرف على حجم الإنفاق الحكومي على التعليم ، وأثر هذا الإنفاق على هيكل العمالة في مصر باعتباره أحد مخرجات النظام التعليمي والسياسة التعليمية في مصر ، وتقدير مساهمة الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي ، وقياس العائد من الإنفاق على التعليم ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائج الدراسة ضرورة تدخل الحكومة لتقديم الخدمات التعليمية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، وضرورة اهتمام الحكومة بالاستثمار البشري لدوره الهام في النمو الاقتصادي ، كما أن الإنفاق على التعليم بأنواعه المختلفة في مصر يعد في غير صالح الفقراء. ودراسة صلاح الدين المتبولي : للتعليم المصري والقروض الأجنبية ، دراسة تقييمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية في تطوير التعليم في مصر (١٩٩٥) (٩٦) . واستهدفت الدراسة دور القروض الأجنبية في تطوير بعض جوانب التعليم في مصر، والتعرف على حجم القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم ، وأهم الدول الموجهة لهذه القروض ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكان من أهم نتائجها أن هناك ضغوطاً اجتماعية تدفع بقطاع التعليم إلى طلب القروض والمعونات الأجنبية، إلى جانب الأسباب الاقتصادية ، وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم ، وأشارت الدراسة إلى إهدار نسبة كبيرة من القروض نتيجة للإجراءات الروتينية ، وسوء الاستخدام .

ودراسة إبراهيم مرعى العتيقى : المعونات الأجنبية والسياسة التعليمية بدور البنك الدولى فى تطوير التعليم المصرى ، (٢٠٠٤) (١٧) . واستهدفت التعرف على المشروعات والبرامج التى يمولها البنك الدولى فى مصر ، وهىئة المعونة الأمريكية على وجه الخصوص ، وكان من أهم نتائجها إدخال تغييرات على جميع مكونات المنظومة التعليمية ، كما أن معظم الاتفاقيات التى تعقد مع هذه الدول لاتأخذ حظها السوائى من البحث والتدقيق ، ويتم قبولها بغض النظر عن عيوبها ، ودون تقييم موضوعى للمشروعات المقترحة .

ويمكن القول أن هذه الدراسات تناولت تمويل التعليم ، وتحقيق أفضل توزيع للمخصصات التربوية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعمل دليل للعاملين فى الحقل التربوى أثناء الخدمة فى المملكة المتحدة ، ودور السلطات المحلية فى توزيع ميزانيات التعليم ومجالات إنفاقها ، ومصادر تمويلها ، والاستخدام الأمثل لهذه المصادر .

وكذلك تناولت مصادر تمويل التعليم الأساسى ، وتحديد الفاقد فى جوائبه المختلفة ، إضافة إلى كيفية تمويل المدرسة فى ظل معايير الإنتاجية والتحصيل الدراسى للطلاب ، وعلاقة تمويل المدارس بالنظام الاقتصادى والاجتماعى ، وتمويل للتعليم الفنى ، والأسباب التى تحتم إعادة النظر فى مصادر تمويله ، ومن هذه الدراسات (جيسكى ومكمهون ١٩٨٢ ، كنجت بلان ١٩٨٣ ، كروكر ١٩٨٣ ، دنسون ١٩٨٤ ، فؤاد حلمى ١٩٩١ ، أودن و لورانس ١٩٩٢ ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ١٩٩٣ ، عبد السلام الشبراوى ١٩٩٨ ، كريمتون ١٩٩٨) .

كما أن البعض الأخر من الدراسات تتناول إشكالية التربية والتنمية ، ودور المؤسسات الدولية فى تمويل عمليات التطوير للتعليم فى مصر ،

وركزت هذه الدراسات على علاقة التربية بالتنمية ، ودور التربية كعملية استثمار ، والإنفاق الحكومي على التعليم ، وأثر هذا الإنفاق على هيكل العمالة في مصر ، إلى جانب التعرف على دور المعونات والقروض الأجنبية في تطوير التعليم المصري ، وخاصة المشروعات التي يمولها البنك الدولي ، وهيئة للمعونة الأمريكية ، ومنها (جورج ، وود ١٩٨٥ ، لوبنبرج ، و أورنست ١٩٩١ ، عبد الله الشناوي ١٩٩٣ ، صلاح المتبولى ١٩٩٥ ، إبراهيم العتيقى ٢٠٠٤) .

أ - واقع تمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر.

يعتمد تمويل التعليم في مصر على الموارد العامة للدولة ، حيث تكفل مجانية التعليم وإتاحة فرصه أمام الجميع ، وفي كل مراحل التعليميه ، ولذلك تتحمل الدولة عبء عملية التمويل بدءاً من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وحتى نهاية التعليم الجامعي .

وتعتبر الضرائب العامة مصدراً هاماً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ، ويقدر إسهام الضرائب بحوالى ٤٠% من إجمالي الدخل العام ^(٩٨) ، وتفرض لهذا الغرض أنواع متعددة من الضرائب مثل ضريبة الدخل والضرائب العقارية ، وضريبة نقل الملكية والضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ، وضريبة التركات ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة المهن الحرة - وضريبة الدمغات وغير ذلك من الضرائب .

وإلى جانب ذلك هناك بعض المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية في إطار التعاون الدولي، ومنها المساعدات التي تقدمها الوكالة الإفريقية للتنمية الوطنية لإنشاء (١٥٠٠) مدرسة ابتدائية في قرى مصر خلال التسعينيات ، ومساعدات بعض الدول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا لتمويل بعض مشروعات التعليم في مصر .

كما تقوم بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبعض الهيئات الدولية الأخرى بتمويل بعض عمليات التحديث والإصلاح للمؤسسات التعليمية والتربوية ومنها البنك الإفريقي للتنمية في تجهيز وتحديث ٢٠٠ مدرسة صناعية وتمويل أكثر من مشروع لإعداد معلمي التعليم الفني في مصر .

وتعد عملية تمويل التعليم في مصر مهمة حكومية ، تعتمد على ما تخصصه الدولة في موازناتها العامة للتعليم ، وترتبط هذه المخصصات للحكومية ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي للدولة من جهة ، وبموازنة الدولة من جهة أخرى .

ولذلك فقد خصصت مصر للتعليم بمراحله المختلفة (ماعدات التعليم الأزهرى) حوالي (٧,٩٧٧) مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ أي ما يعادل (١٣,٧%) من ميزانية الدولة ، وبما يعادل (٥,١٣%) من الناتج الإجمالي في العام المذكور ، وقد زادت هذه المبالغ لتصل إلى (١١,٢) مليار جنيه في عام ١٩٩٦/ ٩٥ وبما يعادل (١٥,٦) من ميزانية الدولة ، أي أن الزيادة قدرها (٢%) وهي زيادة دالة بكل المقاييس على الرغم من انخفاض هذه النسبة عن المعدلات التي حددتها منظمة اليونسكو (٩٩) .

وقد شهدت ميزانية التعليم في مصر زيادة ملموسة خلال الفترة من العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ وحتى العام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ فعلى سبيل المثال كانت ميزانية التعليم فسى عام ١٩٩١/٩٠ حوالي ٢,٢٩٦,٠١٥,٨١٠ جنيه ، زادت حتى وصلت فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى حوالي ١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠ جنيه .

وقد تم توزيع الميزانية المخصصة على الأبواب التالية (١٠٠) :

(١) الباب الأول : وخصص له ١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠ مليون جنيه وذلك في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بعد أن كانت ١,٨٢١,٨٥٩ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ ويشمل المرتبات والأجور والمكافآت التي تصرف للعاملين على اختلاف أنواعهم وفئاتهم .

(٢) الباب الثاني : وخصص له ٧٠٠ ١,٩٧٢,٢١٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وقد كانت حوالي ٢٧٩,٤٣٧ في عام ٩٠ / ١٩٩١ ، وتشمل المصروفات العامة الدورية مثل الإيجارات وبذل السفر ومصروفات الصيانة والإثارة والطباعة وتكاليف الكتب والتغذية .

(٣) الباب الثالث : وخصص له ٢,٣٦٣,٨١٥,٠٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وكانت حوالي ١٧٢,٩١٠ عام ٩٠ / ١٩٩١ ويشمل المصروفات ذات الطابع الاستثماري مثل المباني والأدوات المدرسية والمعامل وغيرها .

(٤) الباب الرابع : وخصص له حوالي ٢٦,٥٣٥,٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وكانت حوالي ٢١,٨٠٩,٨١٠ عام ٩٠ / ١٩٩١ ويشمل المصروفات ذات الطابع التمويلي مثل سداد أقساط مستحقة .

والجدول (١) التالي يوضح تطور ميزانية التربية والتعليم في مصر من عام ٩٠ / ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ :

جدول (١)

يوضح تطور ميزانية التعليم قبل الجامعي موزعة على الأيواب في الفترة من ٩١/٩٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (بالمليون)

العام المراسي	الاياب الأول (الأجور)	الاياب الثاني (النفقات الجارية)	الاياب الثالث (الاستغانات الاستثمارية)	الاياب الرابع (التحويلات تت الرأسمالية)	الجملة
٩١/٩٠	١٨٢١,٨٥٩	٢٧٣,٤٣٧	١٧٢,٩١٠,٠٠٠	٢١,٨٠٩,٨١٠	٢,٢٩٦,٠١٥,٨١٠
٩٢/٩١	٢١٢٧,٢٢٥	٣٩٢,٨٥٠	٢١١,٩٣٠,٠٠٠	١٢,٨٧٧,٢٢٠	٢,٧٤٤,٨٨٢,٢٢٠
٩٣/٩٢	٢٥٢٨,٠٦٠	٥٠٣,٢٣٥,٨٠٠	٥٦٩,٩٣٠,٠٠٠	١٢,٨٧٦,٦٣٤	٣,٦١٤,١٠٢,٤٣٤
٩٤/٩٣	٣١٤٦,٩٧٢	٧٥٢,٩٩٤,٠٠٠	٦١٠,٧٨١,٠٠٠	١,٨٥٢,١٥٩	٤,٥١٢,٥٩٩,١٥٩
٩٥/٩٤	٣٨٣١,٦٧٦	٩٦٤,٥٢٤,٠٠٠	٨١٢,٩٣٨,٠٠٠	١,٨٤٨,٩٦٠	٥,٦١٠,٩٨٦,٩٦٠
٩٦/٩٥	٤٧٩٢,٤٢٨	١,٠٧٧,٦٥٠,٠٠٠	٨٩٩,٩١٠,٠٠٠	٣,١٢٤,٤٦٠	٦,٧٧٣,١١٢,٤٦٠
٩٧/٩٦	٥٦٧٣,٠٨٧	١,١٦٣,١٥١,٠٠٠	٩٥٢,٨٨٣,٠٠٠	٣,٢٢٢,٤٦٠	٧,٧٩٢,٤٥٣,٤٦٠
٩٨/٩٧	٦٥٧١,٤٣٤	١,٣٢٧,٠٤٤,٠٠٠	١,١٤٩,٤٩٩,٠٠٠	٣,٢١٣,٢٣٠	٩,٠٥١,٢٩٠,٣٣٠
٩٩/٩٨	٧,٢٣٢,٤٦٤	١,٤٤٠,٢٧٧,٠٠٠	١,٢٢٣,٩٩٢,٠٠٠	٣,٤٨٧,٢٣٠	٩,٩٠٠,٢٢٠,٢٣٠
٢٠٠٠/٩٩	٨,٩٧١,٦٧٠,٠٠٠	١,٧١٩,٦٤٤,٠٠٠	١,٥٠٧,٥٤٥,٠٠٠	٢٢,٨٧٥,٤٠٠	١٢,٢٢١,٧٣٤,٤٠٠
٢٠٠١	٩,٩٤٧,٤١١,٠٠٠	١,٨٠٠,٨٩٤,٣٠٠	١,٥٦٥,٣٤٥,٠٠٠	٢٤,٠٥٨,٠٠٠	١٣,٣٣٧,٧٠٨,٣٠٠
٢٠٠٢	١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠	١,٩٧٢,٢١٠,٧٠٠	٢,٣٦٣,٨١٥,٠٠٠	٢٦,٥٣٥,٠٠٠	١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠
٢٠٠٣					

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، التعليم ، مشروع مبارك القسومي ، ١٩٩١ -
١٩٩٨ ، قطاع الكتب ، ١٩٩٩ .

* وزارة التربية والتعليم ، مشروع موازنة الديون العام ومديريات التربية والتعليم
بالمحافظات للمنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

من الجدول السابق نلاحظ أن الاعتمادات المالية الخاصة بالأجور والمكافآت ، دائماً أعلى كثيراً من الأبواب الأخرى ، فقد بلغت حوالى ٧٩,٣٤% من إجمالى موازنة التربية والتعليم للعام الدراسى ٩١/٩٠ ، واستمرت هذه النسبة مرتفعة ، وبلغت حوالى ٧١,٢٨% فى العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، أما النفقات الجارية (الباب الثانى) فتمثل ١٢,٩٨% ، والمصروفات الاستثمارية (الباب الثالث) تمثل ١٥,٥٥% ، والتحويلات الرأسمالية ٠,٤٧% .

وهذا يدل على أن الأجور والمكافآت تستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية التربية والتعليم ، مقارنة بالأبواب الأخرى ، ، وأنه على الرغم من زيادة الميزانية المخصصة للتعليم مازال الجانب الاستثمارى منها ضعيفاً ، وأن معظمها يصرف على الأجور والمكافآت .

كما أن توزيع الميزانية على المصارف الأخرى غير متوازن مما يؤثر على العملية التعليمية ، والجوانب الكيفية للتعليم ، وهذا يفسر العجز والقصور فى المبائى للتعليمية والأدوات والخامات التجهيزات والوسائل اللازمة لزيادة فعالية وقت التمدرس ، ومواجهة ارتفاع كثافة التلاميذ ، والقصور فى ممارسة الأنشطة .

ومن الخطوات التى اتخذت فى دعم تمويل التعليم فى مصر صدور القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، بما فى ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز العلمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها فى إطار الخطة القومية للتنمية ، وحدد القانون عدة مصادر لتمويل الصندوق منها ما يخص من ميزانية الدولة بجانب الرسوم والغرامات وبيع الطوابع وسندات بناء المدارس والإعانات والتبرعات والهبات والعطايا^(١٠١).

وفى عام ١٩٩٠ صدر القانون رقم (١) للخاص بإنشاء "الجمعيات التعاونية التعليمية التى تقوم بمشروعات تعليمية بهدف إنشاء المدارس ونشر التعليم" (١٠٢) وتقديم الخدمات التعليمية ، هذا إلى جانب ما يقدمه القادرون ورجال الأعمال والهيئات من تبرعات سواء بتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات والخامات، أو إقامة المباني ،أو للتبرع بالأراضى وهو ما يعرف بالجهود الذاتية أو الشعبية .

الإنفاق على التعليم العام فى مصر.

١- أسس الإنفاق على التعليم العام فى مصر .

— الاعتماد على السلطة المركزية :

وتلعب السياسة العام للدولة دوراً فى تحديد ما يخصص للتعليم من الموازنة العامة للدولة وحجم الإنفاق يتوقف فى صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية للتعليم والأولويات التى تعطى له، ومدى نجاح وزير التربية والتعليم فى عرض موازنة التعليم لدى هذه السلطات وإقناعهم بالموافقة عليها .

— الرقابة المركزية على الإنفاق :

تُمارس وزارة المالية نفوذاً كبيراً على ميزانيات الوزارات المختلفة ، ومنها وزارة التربية والتعليم لاسيما فى تحديد حجم الميزانية فى صورتها النهائية ، كما أن وزارة المالية تضع قيوداً وشروطاً معينه على كيفية الصرف منها ، ويتحتم على وزارة التربية والتعليم أن ترجع إليها لأخذ موافقتها على التصرف فى بعض بنود الموازنة أو نقل أموال من باب إلى باب آخر (١٠٣) .

أما فى فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم فى مصر فيتحدد فى قسمين كبيرين هما (١٠٤):

أ - التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي تشكل تكاليف الأرض والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث .

ب - التكاليف والنفقات الدورية وتشمل مرتبات المعلمين والإداريين وتكاليف المياه والنور والصيانة .

كما أن الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي قد شهد تنديباً خلال التسعينيات بين الزيادة والنقصان (١٠٥) وجدول (٢) التالي يوضح ذلك .

جدول (٢)

يوضح الإنفاق على التعليم في مصر خلال الفترة من ٩٧ - ٢٠٠٠

البيان	السنة	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
الإنفاق العام للدولة	مر	٨٣٥٢٠	٩١٥٢٦	١٠٠٣٠٢٩
الإنفاق العام على التعليم	مر	١٢٤٢٧	١٣٥٢٧	١٤٧٤٣
%		١٤٩	١٤٨	١٤٧
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	ار	٩٠٦٠	٩٥٤١٣	١٠٤٨٩٧
%		٧٢٩	٧٠	٧١٩
الإنفاق على التعليم الجامعي	ر	٣٣٦٧	٣٩٨٦	٤٢٥٧٦
%		٢٧٩	٢٩	٢٨٩

المصدر: وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة ، عام ٢٠٠٠ .

يتضح من جدول (٢) السابق مايلي :

— بلغت نسبة الإنفاق على التعليم فى ١٩٩٨/٩٧ حوالى ١٤,٩ % ، وفى عام ١٩٩٩/ ٩٨ حوالى ١٤,٨ % وفى عام ٢٠٠٠/ ٩٩ حوالى ١٤,٧ % ويلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم فى العاملين الآخرين .

— إن الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى عام ١٩٩٨/٩٧ كان حوالى ٧٢,٩ % وفى عام ١٩٩٩/٩٨ انخفض إلى ٧٠,٥ % ، لكنه ارتفع فى عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٧١,١ % لكنه أقل من الإنفاق فى عام ١٩٩٨/٩٧ .

— إن الإنفاق على التعليم الجامعى فى عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ ٢٧,١ % ثم ارتفع خلال العام ١٩٩٩/٩٨ إلى حوالى ٢٩,٥ % لكنه انخفض خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢٨,٩ %

وتعد هذه المخصصات المالية المرسودة للإنفاق على التعليم "غير قادرة على مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب فى الوقت الذى يرتفع فيه الإنفاق على التعليم العام فى عدد من الدول الأخرى مثل إسرائيل وتونس (١٠٦) .

وتوزع موازنة التعليم قبل الجامعى على الديون العام للوزارة والمديريات التعليمية والمحليات، وتشمل الأبواب التقليدية المتبعة فى الصرف فى النظام الحكومى ، كما أن موازنة الديون العام ليست مخصصة كما نفهم منها لنفقات الديون العام ، لكنها تتفق فى ثلاث نواحى هى (١٠٧) :

— مكافآت المدرسين .

— تكاليف طبع وإعادة طبع الكتب المدرسية ويصرف عليها من
الباب الثانى بموازنة الديوان العام .

— بناء المدارس والتجهيزات والمعامل والورش والمصروفات
الاستثمارية وينفق عليها من الباب الثالث .

— الأجور الدائمة وتخصص من إجمالى موازنة الباب الأول
للمديرية التعليمية .

— وتحدد النسبة من الباب الأول (للأجور) وبين الباب الثانى
(النفقات الجارية ومخصصات العملية التعليمية) بنسبة ١ : ٢٠ وهذا
يُنعكس سلبياً على العملية التعليمية، واعتماد التعليم على الأسلوب التقليدى
وتدهور كفايته الداخلية لابتعاده عن استخدام أساليب وتقنيات تعليمية
حديثة (١٠٨) .

بـد مشكلات تمويل التعليم العام فى مصر فى الوقت الراهن :

تشير أدبيات البحث التربوى فى مجال اقتصاديات التعليم ، إلى
أن التعليم يواجه إشكاليات متعددة فى تمويل متطلبات الاتفاق على السياسة
التعليمية ، على الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم وتطورها فى الفترة
الأخيرة ، والاهتمام والدعم السياسى الذى يحظى به التعليم ، ومحاولة
حشد الجهود الحكومية والشعبية ، إلا أن العائد من النظام التعليمى
متواضع للغاية ويهبط بالمكانة التنموية لمصر على مستوى العالم وخاصة
عند مقارنتها بدول مماثلة فى مستوى دخل للفرد ، والناتج المحلى
الإجمالى، والاتفاق على التعليم (١٠٩) .

ويمكن رصد أهم الإشكاليات التى تواجه تمويل التعليم فى مصر
فى الوقت الراهن فيما يلى :

١- قصور الموارد المالية للتعليم عن الوفاء بمتطلباته :

ففى الوقت الذى شهد الإنفاق على التعليم ارتفاعاً ملحوظاً فى موارده المالية ووصل الدعم الحكومى إلى حوالى (٢٢,٢) مليار جنية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بحوالى (٤,٦) عام ٩٠/٩١ مما يمثل زيادة كبيرة فى موارد التعليم والإنفاق عليه ، لكن هذه الزيادة عجزت عن الوفاء بمتطلبات إصلاح وتطوير التعليم ، بسبب ارتفاع الأسعار ، والتضخم وضالة المنفق عليه ، ونتيجة لكم المشكلات المتركمة والمزمنة فى التعليم المصرى على مدى عقود ماضية أثرت على مخرجات التعليم الكمية والكيفية إنن الإنفاق على التعليم لايتجاوز (٦,٧%) من موازنة الإنفاق العام للدولة (١١٠) .

وهذا القصور فى الإنفاق على التعليم أدى إلى :

القصور الشديد فى المباني المدرسية وتجهيزاتها مما ترتب عليه عدم كفاية للفصول والحجرات الدراسية، والقاعات وأماكن مزاولة الأنشطة التربوية من الملاعب والأفنية والمعامل والمكتبات ، هذا إلى جانب " قدم بعض المباني المدرسية وعدم صلاحيتها وتقدر بحوالى (٢٣,٨%) (١١١) .

أضف إلى ذلك أن هناك بعض المباني المدرسية التى تعمل بنظام الفقرتين ، و" تقدر احتياجات الوزارة من الأبنية التعليمية الجديدة بحوالى (٨٣٨٤) مدرسة ، ويتكلفه حوالى (١٦,٩) مليار جنية (١١٢) .

وإذا كانت تكاليف إنشاء المدارس الجديدة فى مصر وتكاليف صيانة وترميم المباني المدرسية القديمة تمثل عبئاً على موازنة للتعليم ، فإن تكاليف صيانة المباني القائمة تقدر ما بين ١٥ - ٢٠ بليون ، فضلاً عن حجم تكاليف الإنشاءات الجديدة التى تصل إلى نفس المبلغ ، ومن هنا

يتضح حجم الأموال اللازمة لقطاع الأبنية المدرسية فقط ، ولذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية وتحديد مصادر تمويلها المستقل من :

١- ما يخصص من الميزانية العامة للدولة .

٢- المقابل المادى لما تؤديه الهيئة من خدمات .

٣- المصادر الأخرى والإعانات والمنح والقروض المحلية والأجنبية .

ب- ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية وهى المشكلة المرتبطة بالمشكلة السابقة نتيجة القصور فى الأبنية التعليمية ، و تتراوح نسبة كثافة التلاميذ فى المدارس ذات الكثافات المحدودة والمرتفعة إلى ما بين ٥٠-٧٠ تلميذاً فى كل فصل دراسى (١١٣) .

ج- تكدس أجور المعلمين مما جعل بعضهم ينصرف إلى مزاولة أعمالاً أخرى ذات عائد مادى كالدروس الخصوصية ، أو حتى ممارسة بعض الأعمال التى لا تتفق وكرامة المعلم وتقاليد مهنة التدريس ، فضلاً عن ضعف كفاءة المعلمين ، وخصوصاً فى مرحلة التعليم الابتدائى نتيجة للسياسات التربوية الخاطئة ، وتعيين بعض المعلمين ممن لا تتوفر فيهم المواصفات والشروط التربوية والمهنية اللازمة للعمل بالتدريس ، مع " قصور برامج التدريب والتنمية المهنية فى تلك المرحلة (١١٤) ، وعدم كفاية الحوافز لجذب الهيئة التدريسية ذات القدرات والكفاءات التربوية المتقدمة (١١٥)

د- العجز الشديد فى صفوف المعلمين ، حيث يبلغ إجمالى احتياجات الوزارة من المعلمين إلى (١١٦) ألف فى التخصصات الدراسية

المختلفة،^{١١٠} وتسعى الوزارة إلى سد العجز عن طريق وضع خطة للتكريب التحويلي لغير المتخصصين من العاملين بالحكومة والمحليات للعمل بالتدريس^(١١١)، إلى جانب الاستعانة ببعض الخريجين للعمل في التدريس بنظام الأجر لسد العجز.

وعلى الرغم من خطورة هذه الأساليب على العملية التعليمية، لأن الخريج الذى يعمل بالأجر قد يترك العمل فى أى وقت حينما يجد عملاً آخر أو فرصة للتعيين، ويترتب على ذلك تعطيل العملية التدريسية، والتأثير على مستوى تحصيل التلاميذ، كل هذا ساهم فى خفض سنوات التمدرس للمواطن المصرى إلى حدود غير مقبولة وصلت إلى حوالى (٥ سنة/ مواطن) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فى مقابل (٧ سنة/ مواطن) فى بعض البلدان العربية كالأردن^(١١٢).

هـ- إهمال الجوانب العملية والأنشطة التربوية : حيث إن قلة الموارد والإمكانات المادية تؤى إلى إهمال الأنشطة التربوية والتطبيقات العملية، ويصبح التركيز على المعلومات والمعارف فقط، والاعتماد على إستراتيجيات التدريس التقليدية كالحفظ والتلقين، وإغفال الممارسات العملية والأنشطة التربوية مما يجهض إبداعات الطلاب، ويعوق نموهم الاجتماعى والنقدى والإبداعى، وفقدان القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات، ويجعلهم مترفعين على العمل اليدوى المنتج، ويفرض عليهم ثقافة الصمت، ويعطل طاقاتهم الإبداعية، ويخلق بدلاً منها الإرادة المتناقية^(١١٣).

و- عجز النظام التعليمى عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية : وثمة قصوراً آخر لنظام التعليم فى مصر وهو عدم قدرته على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية، أو بين الأغنياء

والفقراء والذين يحرمون من خدمة تعليمية جيدة داخل المدارس الحكومية في ظل التنافس والتصارع على الدرجات في نهاية العام .

أضف إلى ذلك غياب تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال ، حيث يتضح وجود فجوة بين عدد المقيد من الذكور والإناث في التعليم الابتدائي وما في مستواه (مدارس الفصل الواحد) ، فقد بلغ عدد المقيد من الذكور في هذه المرحلة حوالي ٨,٠٤٦,١٩٨ تلميذاً ، في حين بلغ عدد المقيدات من الإناث حوالي ٧,٣٠٥,٣٤٢ تلميذة، أي أن الفرق بين الذكور والإناث يبلغ ٧٤٠,٨٥٦ وذلك بنسبة ٤,٨٣ % .

٢- سوء توزيع ميزانيات التعليم :

حيث إن توزيع ميزانيات التعليم تكشف أن هناك خللاً في توزيع مخصصات التعليم، فعلى الرغم من أن تكلفة بناء المدارس خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٧ / ٢٠٠٢ بلغت ٦,٢٣ مليار جنية^(١١٩) ، إلا أن أحد التقارير أشار إلى وجود هدر كبير في بعض مجالات الإنفاق ، حيث إن بناء المدارس في مصر ترتفع تكلفتها إلى أكثر من ١٠% - ١٥% من التكلفة الفعلية لهذه المباني^(١٢٠) .

كما يتضح من موازنة التعليم العام أن مخصصات الباب الأول الخاص بالأجور والمكافآت بلغت حوالي ١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠ جنية من إجمالي موازنة التعليم العام في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ والتي بلغت ١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠ جنية في حين بلغت مخصصات الأبواب الثلاثة الأخرى كانت حوالي ٤,٣٦٢,٥٦٠,٧٠٠ جنية .

كما أن توزيع ميزانيات التعليم على المراحل التعليمية المختلفة يكشف عن وجود تحيز في توزيع هذه المخصصات ، فنجد أن التعليم

الأساسي (الإبتدائي والإعدادي) لا يحصل إلا على ٥٠% فقط من إجمالي الإنفاق التعليمي رغم أنه يضم ٨٠% من أعداد المقيدین في التعليم ، في حين يحصل التعليم الجامعي على ٣١% وتبلغ نسبة المقيدین به من الطلاب حوالي ٦% من إجمالي المقيدین في النظام التعليمي خلال الفترة من ٩٠/٩١ - ٩٦/٩٥ .

وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغت موازنة التعليم العالي حوالي ٢٧,٧% من إجمالي الموازنة العامة للتعليم في مصر مع العلم أن عدد المقيدین به ١١% فقط ، بينما كانت موازنة التعليم قبل الجامعي ٧٢,٣% على الرغم أنه يضم ٨٩% من الطلاب المقيدین بالتعليم في مصر^(١١١). وهذا يوضح الخلل في توزيع مخصصات التعليم على المراحل التعليمية المختلفة ويكشف التفاوت بينها ، حيث يحتل التعليم قبل الجامعي أولوية أقل في خريطة التمويل^(١١٢) .

وفي هذا السياق أيضاً نجد أن التعليم الثانوي الفني (الزراعي والصناعي) يحصل على نفس المخصصات المرصودة للتعليم الثانوي العام ، مع العلم أن المدرسة الثانوية الفنية تحتاج إلى حوالي ١٠-١٥ ضعف ما تحتاجه المدرسة الثانوية العامة ، وهذا يؤثر بوضوح على مستوى جودة العملية التعليمية بالتعليم الفني ، وتكنى مستوى خريجيه ، وعدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل في مصر في الوقت الحالي.

٢- قصور في استغلال الموارد المالية المخصصة للتعليم :

حيث نل الشواهد على أن ثمة هدر في استغلال الموارد المخصصة للتعليم ، وفي بعض أوجه الانفاق داخل وزارة التربية والتعليم، ويتمثل هذا الهدر في ارتفاع تكاليف إنشاء وتجهيز الأبنية التعليمية ، ونقدر نسبة الارتفاع بين ٥% - ٢٠% من قيمة إنشاء المبنى

الفعلى^(١٢٣)، نتيجة لوجود بعض أوجه الفساد المالي فى تنفيذ هذه الأبنية .

كما أن هناك هدراً فى طباعة وإعداد الكتب المدرسية من حيث عدد الكتب وحجمها ففى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وصل عدد الكتب لمرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) ١٩٥٦ كتاباً ، كما وصل عدد للنسخ إلى ٤٤,٩٠٠,٠٠٠ نسخة ، إضافة إلى طبع عدد ١٠٩ أدليلاً للتقويم، بتكلفة تصل إلى مليار جنيه^(١٢٤) ، وهذا يوضح الهدر الكبير فى مجال إعداد وطبع الكتب المدرسية.

وفى هذا السياق أيضاً هناك هدراً ناتجاً عن تكلفة إجراءات العملية الامتحانية وما تستلزمه هذه العملية من أوراق ومكافآت للملاحظين والمقرّنين للدرجات وأعمال الكنترول وغير ذلك .

٤. ضعف كفاءة الإنفاق التعليمى على المستويات المحلية :

ويظهر هذا الضعف فيما يلى^(١٢٥) :

- ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية فى تقدير ميزانيات الاتفاق على التعليم، وغياب المعايير التى يمكن الاسترشاد بها فى مسألة تقدير هذه النفقات .
- المبالغة فى تقدير الإنفاق الحكومى سعياً نحو تحقيق أهداف غير موضوعية .
- الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل والإنفاق يكون غالباً الموازنة العامة للدولة .

كل هذا يقلل من كفاءة عمليات الإنفاق على التعليم على المستويات المحلية ، مع عجز القيادات الإدارية المحلية فى تدبير المتطلبات والنفقات لتعويض العجز فى الموارد المخصصة من قبل

الدولة ، وفى ظل جمود اللوائح والقوانين التى تضع مزيداً من القيود أمام التبرعات والجهود الأهلية الراغبة فى الإسهام فى عمليات الإنفاق على التعليم ، إضافة إلى البيروقراطية والروتين الإدارى الذى يسيطر على المستويات الإدارية المحلية.

٥. مشكلات الاقتصاد المصرى والإنفاق على التعليم :

فالإنفاق على التعليم يتأثر بالمشكلات الاقتصادية التى يتعرض لها المجتمع المصرى ومنها مشكلة التضخم الذى يعنى حدوث مجموعة من الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى تؤثر تأثيراً مباشراً عليه ، وتضعف القيمة الشرائية للجنيه المصرى ، فعلى الرغم من زيادة ميزانية التعليم ومخصصاته من الموازنة العامة للدولة إلا أن ارتفاع الأسعار بشكل عشوائى يبتلع هذه الزيادة ويجعل العائد منها على الطالب ضئيل .

ويرتبط الإنفاق على التعليم بمشكلات اقتصادية أخرى مثل الديون الخارجية وما تمثييه من ضغط على الاقتصاد المصرى والموازنة العامة للدولة ، وضرورة مواجهة أعباء الديون ، وقد أدى تقادم أعباء الديون على الدول النامية إلى إعطاء الفرص للهيئات الأجنبية للتدخل فى الشؤون الاقتصادية الداخلية والسياسات العامة بما يمس سيادتها واستقلالها وفرض سياسات معينة لضمان الوفاء بديونها (١٢٦) .

كما يتأثر الإنفاق على التعليم برؤية النظام السياسى فى الدولة ، وما يعتبره أولويات لقطاعات اقتصادية أخرى فى الدولة غير التعليم ، ينظر إليها على أنها ربحية وذات عائد مادى منظور ، فى حين مازالت النظرة الخدمية للتعليم هى السائدة ولاخلاف على أن التضخم والديون وإعطاء أولويات لقطاعات أخرى إنتاجية غير التعليم تؤثر فى حجم التمويل المتاح للتعليم ولجهود إصلاحه ، وتطويره ، وقد تكون سبباً فى إعاقة المسؤولين عن النهوض به (١٢٧) .

- (١) سعد أحمد مرسى ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ص ١٢-١٣ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٣
- (٦) المرجع السابق ، ص ١٣-١٤
- (٧) نفس المرجع السابق .
- (٨) محمد عبد الظاهر الطيب، التعليم والتنمية ، ورقة قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩ .
- (٩) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم :مشروع مبارك القومى ٩١ - ١٩٩٨ .
- (١٠) _____ ، _____ ، منظومة التقويم التريوى الشامل لمرحلة التعليم الأساسى ، ٢٠٠٥ م.
- (١١) منتدى الإصلاح العربى ، التعليم العام وتطويره ، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .
- (١٢) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم :مشروع مبارك القومى ٩١ - ١٩٩٨ .
- (١٣) ج . م . ع : دستور ١٩٧١ .
- (١٤) أحمد فتحى سرور: تطوير التعليم ، سياسته واستراتيجيته، وخطة تنفيذه ، التعليم قبل الجامعى ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- (١٥) ج . م . ع : وزار التربية والتعليم ، وثيقة مبارك والتعليم ، ١٩٩٢ .

- (١٦) المرجع السابق .
- (١٧) المرجع السابق .
- (١٨) المرجع السابق .
- (١٩) محمود قمبر : التربية و ترقية المجتمع ، دار سعاد الصباح ، الكويت ١٩٩٢ .
- (٢٠) عبد الرحيم حسان رياض الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، مؤتمر معلم الأطفال - الحاضر والمستقبل كلية التربية - جامعة حلوان ، ١٩٨٧ .
- (٢١) أحمد إسماعيل حجي نظام التعليم في مصر ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- (٢٢) ج . م . ع . : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم في ج ع م ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، القاهرة ١٩٩٣ .
- (٢٣) ج . م . ع . : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، ٢٠٠٦ م .
- (٢٤) ج . ع . م . ، وزارة التربية والتعليم ، وثيقة مبارك والتعليم ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- (٢٥) ٢٥ _____ ، _____ : الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، ٢٠٠٦ م .
- (٢٦) المرجع السابق .
- (٢٧) ج . م . ع . : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم في ج ع م ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، مرجع سابق .
- (٢٨) ج . م . ع . : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، مرجع سابق .
- (٢٩) المرجع السابق .
- (٣٠) المرجع السابق .

(٣١) يوسف صلاح الدين قطب: التعليم الأساسى ، صحيفة التربية، ع١، القاهرة، ١٩٧٨.

(٣٢) محمد عبد القادر أحمد : استراتيجية التربية العربية لنشر التعليم الأساسى فى الدول العربية ، النهضة المصرية، للقاهرة، ١٩٨٣.

(٣٣) منصور حسين ، يوسف خليل : التعليم الأساسى، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٣٤) جمال محمد أبو الوفا ، صلاح الدين توفيق : نحو فلسفة جديدة للتعليم الأساسى لمواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين، بحث قدم إلى المؤتمر الرابع نحو تعليم أفضل "، الجامعة العمالية، ٢-٦ أغسطس ١٩٩٢ .

(٣٥) يوسف صلاح الدين قطب : التعليم الأساسى ، صحيفة التربية ، مرجع سابق.

(٣٦) جمال محمد أبو الوفا ، صلاح الدين توفيق : نحو فلسفة جديدة للتعليم الأساسى لمواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين، بحث قدم إلى المؤتمر الرابع نحو تعليم أفضل "، مرجع سابق .

(٣٧) يوسف صلاح الدين قطب: التعليم الأساسى ، صحيفة التربية ، مرجع سابق.

(٣٨) صلاح صادق صديق :متطلبات التعليم الأساسى ، صحيفة التربية ، مرجع سابق .

(٣٩) حامد عمار : تطوير مناهج التعليم الابتدائى، مجلة التربية والتعليم، ع٧، القاهرة، ١٩٩٣.

(٤٠) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم ، توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى، ١٩٩٣ .

(٤١) _____ ، _____ : توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى، ١٩٩٤.

(٤٢) سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٧.

- (٤٣) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨.
- (٤٤) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، المكتب العربى الحديث، القاهرة، ١٩٨٨.
- (٤٥) أحمد حسن عبيد: فلسفة النظام التعليمى ط٢، الأنجلو المصرية للقاهرة، ١٩٧٩.
- (٤٦) المرجع السابق .
- (٤٧) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم: الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦ م .
- (٤٨) أحمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمى ، ط٢، مرجع سابق .
- (٤٩) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم، قرار وزارى لسنة ١٩٩٤.
- (٥٠) سميد إسماعيل على : إتهم يخبرون التطعيم، كتاب الأمل، القاهرة، ١٩٨٦.
- (٥١) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق.
- (٥٢) سعد مرسى أحمد ، سميد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، مرجع سابق .
- (٥٣) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم ، لجنة تطوير التعليم الثانوى ، ١٩٩٧.
- (٥٤) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، مرجع سابق .
- (٥٥) عقول محمود رفاعى : تطوير التعليم الثانوى العم والفنى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومى الحادى عشر (للعربى الثالث) مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤م.
- (٥٦) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى ١٨٠ لسنة ١٩٨٧.
- (٥٧) _____ : _____ ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦ م .

بتاريخ سنة ١٩٩٦ .

٥٩) أحمد يوسف سعد ، أحمد عطية أحمد : تطوير للتعليم الثانوي في مصر في ضوء اعتباره تعليماً أساسياً ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠١م ص ٢٤ .

٦٠) نادية محمد عبد المنعم : تطوير التعليم الثانوي العام في ج . م . ع ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ص ٢٨٣ .

٦١) كامل حامد جاد : تطوير التعليم الثانوي في ج.م.ع في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٩٦ ، ص ١٢٦ .

٦٢) فؤاد احمد حلمي : تطوير التعليم الثانوي في مصر تصور مقترح* المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٦٤ .

٦٣) خالد قنري إبراهيم : متطلبات التطوير التكنولوجي لمرحلة التعليم الثانوي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠١ ، ص ٤٩ .

٦٤) حسن حسين البيلاوي : الأبنلوجيا في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع تربية المنصورة ١٩٩٢م ، ص ٧٢٥ .

٦٥) ج . م . ع . : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : تطوير التعليم الثانوي الفني للوفاء بمتطلبات سوق العمل في المهن المستحدثة ، القاهرة ١٩٩٠ ص ٢٢ .

٦٦) صالح الحصانة : تقرير عن آليات سوق العمل من العمالة الفنية بالبلدان العربية ، المؤتمر العربي الثاني "الموارد البشرية وتحديات سياسة التشغيل في الوطن العربي " ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ١٩٩٦ ص ٨ .

٦٧) أسامة ماهر حسن : تطوير أنظمة تدريب العمالة الماهرة بالقطاع الصناعي في ضوء متطلبات سوق العمل ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ١٤١ .

- (٦٨) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : متطلبات سوق العمل المصرية من العمالة الماهرة ، وحدة تنفيذ مشروع مبارك كول ، ١٩٩٦ ، ص ٨ .
- (٦٩) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر ، للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٤٤ .
- (٧٠) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصري وتمويله ، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر ، الأسكندرية ٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢
- (٧١) حمد منير مرسى: تخطيط للتعليم واقتصادياته ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٩٨ ص ١٢٢
- (٧٢) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- (٧٣) انكلسون ج ، ب : اقتصاديات التربية ، ترجمة عبد الرحمن بن احمد صائغ ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٣ ص ١٩ .
- (٧٤) عبد الغنى عبود : الأيدولوجيا والتربية ، مدخل لدراسة التربية المقارنة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦٩ .
- (٧٥) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٢
- (٧٦) وزير التربية والتعليم : جريدة الأهرام القاهرة ، ٦ نوفمبر، ٢٠٠٥، ص ٢
- (٧٧) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : وثيقة مبارك والتعليم ، ٢٠٠٠
- (٧٨) محمد عبد الظاهر الطيب: التعليم والتنمية مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ص ١٩ .
- (٧٩) المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوى : تقرير عن حالة التعليم فى مصر ، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ص ٣٠-٤٠ .
- (٨٠) مكتب اليونيسكو الإقليمى : التقرير الإقليمى حول التعليم للجميع فى الدول العربية، المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم للجميع ، القاهرة ٢٣/١/٢٠٠٠ .

٨١) فيصل عبد القادر يونس :إصلاح التعليم فى مصر : المعوقات غير الأكاديمية، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق ص ٣-٤ .

٨٢) كمال نجيب :إصلاح للتعليم فى مصر : الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ص ١٣-١٤ .

٨٣) شاكى محمد فتحى : للتربية المقارنة ، الأصول المنهجية، والتطبيق فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر، بيت الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٩، ص ٣٨ .

٨٤) كمال نجيب :إصلاح للتعليم فى مصر :الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر بمرجع سابق ص ١٥ .

٨٥) W. Walter: Financing ، G. Terrg and McMahon، Gesk The ، Overcoming Inefficiency and Inequity، Education U.S.A.1982. ،University of Olinois Press

17-Kinght، Blan :Managing School Finance ،Liver Pool، England، 1983.

Horstman.J : The Financing of Education ،86-Croker ٨٦ Volume. ، Education review،England Comparative 1983. ،No.2،31

Croom ،W.F: Educational Finance and Resources ، Dnnison٨٧ 1984. ،Hdm London

٨٨)فؤاد أحمد حلمى وأخرون تمويل للتعليم الأساسى فى مصر "رؤية مستقبلية" المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،القاهرة ،١٩٩١.

Allan and Picus Lewrence :School Finince (A ،Odden٨٩ 1992. ،U.A.S.،Policy Prespective)Mc Graw Hall

٩٠)المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تنويع مصادر تمويل للتعليم : دراسة مقارنة، القاهرة، ١٩٩٣ .

٩١) عبد السلام الشبراوى : تمويل التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية فى ضوء التطورات العالمية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

Fath B: Survey of State Education Finance ,Crampton(١٢
(Ed) ,1994-1997 ,Activity and Trends Legislative
ERIC Identifier:ED427428. ,1998

George and Wood Hall Maureen :Education ,Paschopoulos(١٣
Development Anaylsis of Investment Choices .Oxford for
1985. , Press,University

C . Allan : Educational ,C. Fred and Ornstein ,Luneburg(١٤
Woods Worth ,Administration Concepts and Practices
,Belomnt U.S.A.1991.,California ,Company

٩٥) عبدالله محمد الشلاوى : دراسة فى الإنفاق الحكومى على التعليم وأثره على هيكل العمالة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٣.

٩٦) صلاح محمد المتوبلى: التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، دراسة تقييمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع (٨٩)، يونيو ١٩٩٥.

٩٧) إبراهيم مرعى العتيق: المعونات الأجنبية والسياسة التعليمية: دور البنك الدولى فى تطوير التعليم المصرى، ندوة عقدت بكلية التربية ، جامعة طنطا، ٢٠٠٤/٦/١٥.

٩٨) محمد منير مرسى : تخطيط للتعليم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ١٣٠.

٩٩) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ص ٦٤.

- (١٠٠) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم : للتعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩٨/٩١ ، قطاع الكتب ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٩ .
- (١٠١) ج م ع : القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ .
- (١٠٢) ——— : القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ .
- (١٠٣) محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ١٣١
- (١٠٤) المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
- (١٠٥) وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة ، عام ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٥ .
- (١٠٦) مراد صالح مراد زيدان : تمويل التعليم فى مصر فى ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثامنة ، ع ٢٠٤ ، مايو ٢٠٠٠ من ص ٢٦٨-٣٠٩ .
- (١٠٧) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تقويم مصادر تمويلا للتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٢١ .
- (١٠٨) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- (١٠٩) معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢ .
- (١١٠) المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- (١١١) وزير التربية والتعليم : جريدة الأهرام القاهرية ، ٢٢ فبراير ، ٢٠٠٤ .
- (١١٢) كمال نجيب : إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١-٤ .
- (١١٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .
- (١١٤) عقيل محمود رفاعى : تقويم البرامج التدريبية أثناء الخدمة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (دراسة ميدانية على محافظة الجيزة) ، المجلة المصرية للتقويم التربوى ، ع (١) مايو ١٩٩٩ ، ص ٢٤٤-٢٤٦ .

- ١١٥) كمال نجيب : إصلاح التعليم في مصر الواقع والتطلعات، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر ، مرجع سابق ،ص ١٣-١٥.
- ١١٦) معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ،ص ٢٢.
- ١١٧) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصري وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٢٦.
- ١١٨) المرجع السابق ، ص ٢٧.
- ١١٩) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومي ١٩٩٨/٩١، مرجع سابق، ص ٦٣.
- ١٢٠) معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ،ص ١٦ .
- ١٢١) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصري وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
- ١٢٢) محمد عزت عبد الموجود : تطوير التعليم الثانوي، إستراتيجية حكيمة لتطوير التعليم الثانوي في مصر ، مؤتمر تطوير التعليم في مصر ، مرجع سابق ،ص ٤ .
- ١٢٣) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصري وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- ١٢٤) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ، قطاع الكتب، ٢٠٠٢، ص ٦١.
- ١٢٥) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصري وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
- ١٢٦) أحمد إسماعيل حجي :المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ٥٣.
- ١٢٧) المرجع السابق : ص ٥٨ - ٥٩ .

**أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تطوير
التعليم الثانوي (العام والفني)
وارتباطهما بسوق العمل**

يشمل هذا الباب ما يلي :

الفصل الثالث : التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وتمويله .

الفصل الرابع : التعليم العام في بريطانيا وتمويله .

الفصل الخامس : التعليم العام في اليابان وتمويله .

الفصل السادس : التعليم العام في ألمانيا وتمويله .

الفصل الثالث

تأثير التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة :
- تنظيم التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني الولايات المتحدة الأمريكية .
- سياسات وبرامج ارتباط التعليم الثانوي العام و الفني فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني بسوق العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- كيفية تمويل التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- أسس الإنفاق على التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- مجالات الإنفاق على التعليم العام الأمريكية فى الولايات المتحدة .

اتجهت الدول المتقدمة لأحداث التكامل بين فروع التعليم الثانوي كأحد الاستراتيجيات الحديثة والمعاصرة لإصلاحه، انطلاقاً من التغييرات المتسارعة في المعرفة والعلم والتكنولوجيا ، وانعكاس كل ذلك على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهارات وتقنية الإنتاج ، وتزايد الطلب على قوة عمل عالية الأداء والمهارة ، تتسم بالمرونة وقابلية التكيف والقدرة على تغيير المهنة والعمل ، وحل المشكلات واتخاذ القرارات لتسيير العمل وتحقيق الجودة والتنافس على المستويات المختلفة محلياً وعالمياً .

لقد سعت الدول المتقدمة إلى اعتماد سياسات وإستراتيجيات لإصلاح نظم التعليم الثانوي (العام والفني) وتحقيق التواصل مع مراحل التعليم ما بعد الثانوي ، فضلاً عن ارتباطهما باحتياجات سوق العمل المتغيرة ، ومن أهم الدول التي استخدمت إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني .

التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

تهتم الولايات المتحدة بالتعليم اهتماماً متزايداً ، وتسعى دائماً إلى تطويره ، وتعكف المؤسسات العلمية والبحثية إلى مراجعته باستمرار ، وقد أصدرت عدة جهات تقارير عن حالة التعليم بالولايات المتحدة ، منها تقرير " أمة في خطر " الذي لفت الأنظار بشدة إلى تدهور مستويات التعليم الأمريكي ، وضرورة مراجعته ليواكب التطورات العالمية المختلفة وخاصة في علوم الرياضيات والعلوم .

وتقع مسؤولية التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية على عاتق السلطات المحلية وحكومات الولايات ، وليس للحكومة الفيدرالية ، وتحصر هذه السلطات على توفير فرص التعليم للغئات المختلفة من

الشعب الأمريكي ، على أن يكون هذا للتعليم مجانياً لجميع المواطنين .
ولذلك يتسم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوع
والمرونة ، حيث يرتبط التعليم بظروف كل ولاية اجتماعياً واقتصادياً ،
فهو لا يسير على وثيرة واحدة ، ويتباين من حيث المستوى والنوع من
منطقة محلية لأخرى ، ومن ولاية لأخرى ، بل وفي الولاية الواحدة ^(١) .
وهذا التباين في مستوى الخدمة التعليمية داخل الولايات هو الذي
يدعو السلطات الفيدرالية للتدخل ومنح هذه المناطق ذات المستوى
المنخفض الإعانات المالية ، لتحقيق مستوى مرتفع من الخدمة ، وتحقيق
مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

تنظيم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية :

تختلف مراحل وسنوات التعليم من ولاية إلى ولاية أخرى وفي
ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية بكل ولاية ، كما تختلف مدة
التعليم الإلزامي ، فهناك ولايات تعتبر سن الإلزام من السابعة والسادسة
عشرة ، وهناك ولايات أخرى تجعل سن الإلزام تسع سنوات وأثنى عشرة
سنة . وكذلك يختلف السلم التعليمي بين ٦ - ٣ - ٣ سنوات في بعض
الولايات و ٦ - ٦ سنوات في بعضها الآخر ، و ٨ - ٤ سنوات في قليل
من الولايات .

وتوجد مرحلة ما قبل المدرسة Pre- School وتجعل الأطفال
من سن ثمانية أشهر ، وحتى ست سنوات . وتنقسم على مدرسة الحضانة
Nursery School ويبدأ من سنة ثمانية شهور وحتى الرابعة تقريباً ، ثم
رياض الأطفال Kinder garten ويبدأ من الرابعة ، وحتى سن
السادسة ، وتنوع هذه المرحلة في إدراجها وتنميتها وتحويلها بين
الحكومي والخاص .

وتوجد المدرسة الأولية School Elementary وهي بداية المرحلة الإلزامية فى جميع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها من ٦-٨ سنوات وأن اختلف ذلك من ولاية إلى أخرى ، وتنقسم هذه المدرسة إلى ثلاث أقسام : الابتدائي Primary وشمل الصفوف الثلاث الأولى من المدرسة الأولية ، القسم المتوسط وشمل ثلاث صفوف من الرابع إلى السادس ، وكذلك القسم العالي Upper ويشمل الصفين من السابع والثامن ، والمدرسة الأولية عامة ومجانية (١) .

والمدرسة الثانوية High School وهي تكمل مرحلة التعليم الإلزامي فى معظم الولايات الأمريكية ، وهذه المدرسة عامة وهي تؤهل الفرد للتعليم العالي ، وأيضاً تعد الفرد للحياة والعمل ، وتوجد أنواع مختلفة من التعليم الثانوي فى الولايات الأمريكية .

وكانت الولايات المتحدة من أول الدول التى أخذت بالتعليم الثانوي الشامل ، وقد بدأ هذه النوع من المدارس ينتشر فى معظم الولايات المتحدة منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، إلى جانب الإبقاء على المدارس الثانوية الأكاديمية والفنية المهنية ، وبعد ذلك انتقلت فكرة المدرسة الشاملة إلى أوروبا واليابان وغيرها من دول العالم المختلفة .

إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فى الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد حظيت إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني بأهمية كبرى منذ فترة طويلة وتوجهت الولايات المتحدة خلال الثمانينيات إلى معالجة حالة الانقسام الطويل ما بين التعليم الثانوي العام والتعليم الفني ، وذلك بإصلاح النظام التعليمي وتطوير المناهج الدراسية بما يؤدي إلى تحقيق توازن منهجي بينهما أو تسميق مناهجهما ،

وقد استخدمت أساليب متنوعة في مختلف الولايات لتحقيق التكامل منها ما يلي ^(٢) :

- إدخال مواد دراسية مشتركة في المناهج الدراسية لكل من التعليم الثانوي العام والفني كالرياضيات والعلوم والاجتماعيات والحاسب واللغتين الإنجليزية والأجنبية ومبادئ الثقافة والاتصالات التطبيقية .
- زيادة المحتويات الأكاديمية في المقررات وللبرامج المهنية .
- جعل المقررات الدراسية الأكاديمية أكثر مهنية من خلال شمول محتويات مهنية في المقررات الدراسية أو إضافة مقررات جديدة مثل العلوم التطبيقية .

- اعتماد مسارات وبرامج يتكامل فيها التعليم الثانوي العام والفني ، ومن أهم هذه البرامج التي أثبتت فاعليتها هي ^(١) :

١- برامج الإعداد التقني (Technology.. Programmes)

وتعد هذه البرامج من أهم البرامج في إصلاح التعليم وتهدف إلى تكامل التعليم الثانوي العام والفني وتواصلهما مع التعليم بعد الثانوي وتعزيز الارتباط بسوق العمل ، وهذه البرامج تربط المنتئين الأخيرتين من المرحلة الثانوية ببرامج المنتئين بكليات المجتمع، لذلك تسمى برامج ٢+ ٢ وتتكون من ثلاثة أقسام هي ^(٥) :

أ- المناهج الإلزامية المشتركة : وتهدف إلى توفير كفاءات أساسية مشتركة في الرياضيات والعلوم والاتصالات والتقنية ، وهي برامج موحدة لجميع الملتحقين ببرامج الإعداد والتقنية .

ب- المناهج التخصصية : وهي مناهج ضمن المرحلة الثانوية تتألف من عدد من المقررات الدراسية تحدد حسب متطلبات التخصص، ويمكن لمن يجتازها الانتقال إلى سوق العمل أو مواصلة دراسته في كليات المجتمع .

ج - مناهج ما بعد الثانوية : وهي مناهج تخصصية تستمر لمدة سنتين وتؤهل الطالب للدخول إلى سوق العمل في المهنة التي اختارها أو استكمال دراسته الجامعية . ويوجد تعاون بين المسؤولين والمتخصصين في الصناعة ، ومؤسسات التعليم الثانوي وكليات المجتمع في تخطيط البرامج والمناهج وتنفيذها ، والأشراف على الطلبة في المدرسة وسوق العمل .

٢- برامج الجذب للمهنة :

وتعد بمثابة مدارس أو برامج ضمن مدارس ذات مناهج موجهة لإعداد التلاميذ لصناعة معينة، ويتم التعاون ما بين المدرستين الأكاديمية والمهنية في عملية التكامل ، و أثبتت الدراسات التقييمية نجاحها ونتائجها الإيجابية على المستوى الأكاديمي والفني ، وجذب للطلاب والحد من ظاهرة التسرب ، وتعتمد هذه البرامج على تكامل الموضوعات الأكاديمية والمهنية على مستوى المقررات ، وتدريس عدة مقررات أكاديمية جنباً إلى جنب مع المقررات المهنية .

سياسات وبرامج التعليم الثانوي بالولايات المتحدة الأمريكية :

يتم ربط للتعليم الثانوي العام والفني باحتياجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يلي ^(١) :

- البرامج التي تقدمها المدرسة وتتضمن بعض المهن والعمل في المناهج الدراسية، ومنها البرامج المتكاملة وبرامج الإعداد التقني .

- تدريب الطلاب خارج المدرسة في موقع العمل ، ويطلق عليها خبرة العمل أو تعلم مهارات العمل الأساسية ومن هذه البرامج ^(٢) :

أ- برامج التعليم التعاوني : وتعتمد هذه البرامج على توفير فرص عمل للطلاب في مؤسسات العمل والإنتاج خلال سنوات الدراسة ، وتشرف إدارة المدارس الثانوية على إدارة وتنظيم هذا التعليم كجزء من

برامج التعليم الفني ، ويتم التعاون والتسيق بين المدرسة ومؤسسات سوق العمل في تخطيطه وتنفيذه ، ويشرف المدرسون على الطلاب في مواقع العمل بصفة دورية وتقومهم ، وتقدم هذه البرامج في نصف المدارس الثانوية الأمريكية .

ب- التلمذة الصناعية الجديدة للشباب، وتعد الأحدث بين الأنماط التعليمية النظامية التي تربط التعليم بسوق العمل، فهي توفر خبرة تعلم موجهة لطلاب المرحلة الثانوية بصورة أفضل مما تنتجه برامج التلمذة الصناعية التقليدية، والجمعيات الحرفية والمهنية التي يلتحق بها الشباب الكبار خريجي الثانوية ، وهذه البرامج الجديدة توفر الفرص لاستكمال الدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية ، وأهم ما يميز هذا النوع من البرامج ما يلي (٨) :

- مشاركة فاعلة لأصحاب العمل .

- تكامل التعليم الثانوي العام و الثانوي الفني .

- الارتباط الهيكلي بين مؤسسات التعليم الثانوي ومؤسسات ما بعد الثانوي .

- حصول الخريج على شهادة معترف بها في الأداء المهني .

ج - برامج المشاريع الإنتاجية المدرسية ، ويقوم فيها التلاميذ بإنتاج بضائع و سلع للبيع ، أو تقديم خدمات للمجتمع من خلال مناهجهم الدراسية وتطبيقاتها العملية .

د- برامج الوكالة الأمريكية الكندية للتقنيات التطبيعية وتعتمد مناهجها على مبدأ الكفايات، وتهدف إلى إكساب المتعلم المهارات والكفاءات من برامج ومواقف تعليمية بالفيديو من خلال الحاسب والمطبوعات وهذا النوع ينتشر في أمريكا وكندا .

أليات مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي بالولايات المتحدة الأمريكية :

في الولايات المتحدة تقوم مؤسسات العمل والإنتاج بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي كما يلي ^(١) :

- توفير مواقع التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل " وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات التعليم وأرباب العمل .
- توفير فرص تدريبية للطلاب والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم وتقديم أدائهم في مواقع التدريب الميداني .
- الإسهام في إعداد البرامج وتصميم المناهج الدراسية والتدريبية وتنفيذها لمختلف فروع تخصصات التعليم الثانوي من خلال تعاون المسؤولين في مواقع العمل والمعلمين في مؤسسات التعليم الثانوي .
- المساهمة في تمويل برامج التكامل ومتطلبات برامج التدريب العملي .
- المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل وتحديد معايير للمهارات الوظيفية لتدريب طلاب المرحلة الثانوية عليها .

تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة :

يعتمد تمويل التعليم في الولايات المتحدة على الضرائب ، حيث يعتمد الإنفاق على شئون التعليم في أمريكا على الضرائب بأنواعها المختلفة ، وخاصة الضرائب المحلية ، ولذلك يعتبر الإنفاق على التعليم مشكلة كبيرة نظراً لاختلاف الولايات المتحدة داخل أمريكا في مستويات الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تتفق الولاية على التعليم من مخصصات الضرائب بشكل أساسي ، ولذلك إذا كانت الولاية غنية وحصيللة الضرائب كبيرة يكون الإنفاق على التعليم كبير ، وساعد ذلك على تقديم خدمة تعليمية جيدة .

كما أن انخفاض المستوى الاقتصادي في بعض المناطق ، يدفع بعض الولايات الأخرى لتقديم المنح للجهات والمناطق الفقيرة ، وبما يصل إلى نصف نفقات التعليم فيها للأجهزة المحلية، بحيث تستطيع مواجهة مشكلات التعليم على المستوى المحلى ، بالإضافة إلى ما تقوم به الحكومة الفيدرالية من تقديم للمساعدات المالية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات.

ومع ذلك فالعبء الأكبر في الإنفاق على التعليم يقع على عاتق الجهات المحلية التي تقوم بدورها بفرض ضرائب للإنفاق على التعليم ، أو تقديم مزايا أو إعفاءات ضريبية للأفراد والمؤسسات التي تقدم خدمات أو إعانات أو مساعدات مالية أو عينية للتعليم داخل الولاية أو المنطقة المقيم بها .

وتفرض الضرائب في الولايات المتحدة بفرض الإنفاق على التعليم على المستويات التالية: (١٠) .
١- الضرائب المحلية :

و يفرضها مجلس التعليم المحلى " Local Board of Education " بفرض زيادة نفقات التعليم ، ويتولى جمع هذه الضرائب وإتفاقها في مجال التعليم بالمنطقة المحلية .

والمجلس الذى يتولى إدارة التعليم على المستوى المحلى فى كل منطقة أو مدينة من مناطق أو مدن الولاية ، يختلف حجمه و السلطات المفوضة له ، وكيفية فرض الضرائب ، وكيفية إتفاقها باختلاف الجهة المحلية التى تقوم على خدمة التعليم بها ، وكذلك باختلاف عدد المدارس الموجودة بتلك الجهة و أنواع هذه المدارس .

٢- ضرائب على مستوى الولاية :

و يفرضها مجلس الولاية " State Board of Education "

لتعويض النقص فى الميزانية التعليمية لكل مجلس من مجالس التعليم المحلية من ميزانية الولاية، إذا لم تكن الضرائب المحلية كافية لإيصال مستوى التعليم إلى الحد الأدنى المقرر وصوله إليه .

وتختلف الضريبة من ولاية إلى أخرى ، حسب للظروف الخاصة لكل ولاية و وفقاً لقوانين كل ولاية ، وإن كانت هذه الضريبة التعليمية تجمع عموماً عن طريق موظفين رسميين ، وتقسم هذه الضرائب بين الولاية و السلطات المحلية .

كما يختلف نصيب كل من الولاية و السلطات المحلية من هذه الضرائب من ولاية إلى أخرى ، ومن سلطة إلى أخرى، فإذا كانت الجهة المحلية فقيرة مثلاً كان نصيب السلطات المحلية من ضرائب الولاية كبيراً، وإذا كانت الجهة أو المنطقة المحلية غنية كان نصيب الولاية منها كثيراً لتغطى النقص فى مناطق محلية فقيرة أخرى .

٢- ضرائب على المستوى الفيدرالى :

ومن أهم الضرائب المفروضة للإتفاق على التعليم فى معظم الولايات الأمريكية هى الضريبة العقارية التى يدور حولها جدلاً كثيراً على أساس أنها غير كافية و غير عادلة ، حيث إن القيمة المادية للعقار أو الشركة لا يعرف قيمتها الحقيقة إلا عند بيعها، ولذلك يقترح المعارضون للضريبة العقارية أن الدخل هو أنسب مقياس للثروة المحلية، وبالتالي يمكن للناس دفع ضرائبهم .

ولكن مؤيدي هذه الضريبة يرون أن العقارات مقياس للثروة و الإمكانيات المادية مثل الدخل أو أى مقياس آخر للثروة ، ويرون ضرورة تطوير إدارة تحصيل تلك الضريبة ، والاعتماد عليها كمصدر للإتفاق على التعليم لأنها أقل خضوعاً للتغير المادى قصير الأجل فى الأنشطة الاقتصادية عن طريق المبيعات أو ضريبة الدخل^(١١) .

ولم يقتصر دور الولايات على فرض الضرائب للإئافاق على التعليم ، بل تقدم برنامج للإعفاء الضريبي فى حالة تقديم الفرد تبرع للتعليم ، وفى ولاية أريزونا مثلاً قدمت برنامجاً للإعفاء الضريبي يقضى " بإعفاء الفرد المتبرع بمبلغ ٥٠٠ دولار لمدرسة خاصة أو ٢٠٠ دولار لمدرسة حكومية عامة من قيمة الضريبة المستحقة عليه، ويجوز التبرع لمدرسة خاصة أو عامة " (١٧) .

وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة مصادر الإئافاق على التعليم بالولاية حسب إحصائيات ١٩٩٩ وبلغت الزيادة حوالي ١٥٩٠١ دولار من قيمة التبرعات ، كما تضمن البرنامج للسماح لأي فرد يرغب فى إدخال ابنه فى أي مدرسة وفى أي منطقة من مناطق الولاية بشرط أن يقدم تبرعاً مالياً للإئافاق على التعليم بالولاية ، ويحد أقصى ٥٠٠ دولار للمدرسة الخاصة و ٢٠٠ دولار للمدرسة الحكومية .

وفى إطار هذا البرنامج الذى قدمته الولاية لتشجيع الأفراد والمؤسسات على التبرع والإئافاق على التعليم " وصل حجم التبرعات ٥,٩٥٢٤,٣٦٠ دولاراً لعدد ٩٢٩ مدرسة حكومية بالمراحل التعليمية المختلفة من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى المدرسة الثانوية ، وبلغ عدد المتبرعين حوالي ٥٣,٢٩٤ فرداً " (١٨) .

وعلى الجانب الأخر لم تحصل ١٦٣ مدرسة ، أى نسبة ١٧,٥% على أية تبرعات ، وهذا يوضح الفرق بين مدارس الأغنياء ذات الخدمة التعليمية الجيدة وبين مدارس الفقراء ذات الإمكانيات المحدودة .

وتشير نتائج هذا البرنامج إلى أن الطلاب من الأسر الغنية والمتبرعين الأثرياء هم المستفيدون الأوئل من هذا البرنامج للضريبي، وليس الطلاب والأسر نوى الدخل المنخفض، وهذا النوع من مصادر

، يُتعاق على التعليم يزيد من اتساع فجوة عدم العدالة فى المصادر
التربوية للإفاق على التعليم التى تمثل مشكلة ومصدر للجدل فى النظام
التربى بالولاية .

وبصفة عامة تستخدم الولاية مصادر متعددة للإفاق على التعليم
منها "ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة المبيعات والرسوم ، وهذه
المصادر تمثل ٤٩% من ميزانية التعليم الأساسى و التعليم الثانوى ، إلى
جانب الضرائب العقارية التى تمثل ٤٤% من دخل المناطق التربوية ،
بالإضافة إلى حوالى ٧% تأتى من ميزانية الحكومة الفيدرالية ، ويتم
إفاق هذه الميزانية وتوزيعها على كل منطقة تربوية بناءً على تكلفة
الطالب" (١٤) .

وتؤكد التشريعات القانونية الحالية على أن الولاية مسئولة عن كل
جوانب الإفاق على التعليم حتى لو كانت مصادر التمويل بسيطة أو قليلة،
ويجب توفير الدعم لها من الضرائب المحلية، وعدم السماح للمنطقة
التربوية بالإفاق أكثر من أى منطقة تربوية أخرى (١٥) .

وفى ولاية بنسلفانيا يعتمد الإفاق التربوى على مصدرين
رئيسيين هما (١٦) :

١- مصادر محلية من الضرائب ونسبتها بحوالى ٥٧% .

٢- مصادر الولاية حيث تسهم بحوالى ٣٨% .

وبالإضافة إلى هذين المصدرين تقدم الحكومة الاتحادية نسبة
ضئيلة جداً من الدعم المالى للولاية ، وتقدر إسهامات الولاية بحوالى
٥,٥ بليون دولار ، وإسهامات المناطق المحلية بحوالى ٨,٣ بليون دولار،
فى حين تقدم الحكومة الاتحادية نصف مليون دولار أى ٠,٥% .

كما توجد مصادر أخرى للإفاق على التعليم تقدر بحوالى

٢. % ولكن المصدر الرئيسي للإتفاق على التعليم فى جميع المناطق التعليمية بالولاية هو " الضرائب العقارية التى تفرض على الأرض والأبنية المملوكة للأفراد والشركات ، ثم ضريبة الدخل وهى المصدر الثانى للإتفاق على التعليم، وفيما يلى عرض للضرائب التعليمية بالولاية " (١٧) :

— الضرائب العقارية : وتفرض على قيمة الأرض و المباني المملوكة للأفراد و الشركات وتحدد بواسطة مكتب مئمن بالمقاطعة ، والذي يقدّر قيمتها وفقاً للقيمة السوقية ، وتدر دخلاً حوالى ٦.٢ بليون دولار أى ما يعادل ٨٠% من إجمالي الضرائب المحلية بالولاية و ٤٢,٩% من إجمالي دخل المنطقة للتعليمية .

— ضريبة الدخل : وتفرض على المرتبات والأجور والربح الصافي والتعويضات الأخرى للمقيمين فى المنطقة التعليمية ، وتخصم هذه الضريبة من المنبع ، ومعظم سكان الولاية يدفعون حوالى ١% من دخلهم لتدعيم للتعليم والخدمات المحلية ، ولذلك تشارك المنطقة التعليمية والمحلية فى تقسيم الدخل بينهما بالتساوي ما عد مدينتى بيمبرج وفلادلفيا، ويقدّر دخل هذه الضريبة حوالى ٦١٢,٥ مليون دولار أى ما يعادل ٢,٤% من إجمالي التمويل الضريبي.

— ضريبة نقل الملكية : وتفرض فى حالات البيع والشراء ، وتفرض على أساس سعر البيع وتكف عن بواسطة المشتري عند نقل الملكية ، وتقدر قيمتها بحوالى ١٣٧,٧ مليون دولار أى بنسبة ١% .

— ضريبة الأشغال أو للتوظيف : وتفرض على أساس قيمة الوظيفة وإجمالي دخلها ١٣٠,٩ مليون دولار أى ما يعادل ١% .

— ضريبة البضائع : وتفرض على إجمالي مبلغ البيع بما فيها

الخدمات وهي تبلغ حوالي ٣٦,٩ مليون دولار أ تعادل أقل من ١% من مصادر التمويل .

— ضريبة المعدات الميكانيكية : وتشمل المعدات و الأجهزة التي تعمل بالعملة أو معدات الملاهي و ألعاب الفيديو ومعدات للباياردو و تبلغ ١٣٠ مليون دولار أو أقل من ١% من مصادر التمويل للتعليم .

— ضريبة الفرد : وتقرض على كل فرد بالغ ومقيم بالولاية ، وفي بعض المناطق للتعليمية بقسم عائد هذه للضريبة بين الولاية والسلطات المحلية و يبلغ إجمالي عائدتها بحوالي ٣٥,٥ مليون دولار أى أقل من ١% .

— ضريبة الملاهي : وتقرض على أسعار دخول الملاهي ، ومناطق الترف و دخلها يبلغ ٥ مليون دولار أى أقل من ١% .

— ضريبة كسب العمل : وتقرض على الأفراد العاملين بالمنطقة التابعة للولاية ولا يقيمون بها ، وتبلغ قيمتها حوالي ١٥,٢ مليون دولار أى أقل من ١% من إجمالي مصادر تمويل التعليم ، وتقرض بحد أقصى ١٠ دولار للفرد العامل .

وفي مدينتي بتسبرج وفلادلفيا توجد ضرائب أخرى مثل ضريبة للخمر وعائد هذه الضرائب يبلغ ١٩٠,٥ مليون دولار أى ١,٣% من إجمالي دخل تمويل التعليم بالمناطق، وتقرض فى بتسبرج ضرائب تعليمية لإتفاقيها على التعليم بها .

وتقوم الولاية باستثمار عوائد الضرائب الفائض لديها بغرض توفير مصادر تمويل أخرى، لكن مجالات الاستثمار يحددها قانون للولاية فى المجالات التالية : (١٨)

١- صكوك الخزنة الأمريكية .

٢- الاستثمار قصير الأجل ويتم استحقاقه بعد ١٣ شهراً وهو خاص بالحكومة المركزية الأمريكية .

٣- الضمان الحكومي أي ضمان عائد الاستثمار بواسطة الحكومة .

٤- الإيداع فى البنوك وإعطاء القروض المؤمن عليها .

٥- أسهم الشركات التى تتوفر فيها مواصفات خاصة وتقوم حكومة الولاية بضمان العائد ضد أى مخاطر ، ويوجد بكل منطقة تعليمية مدير مالى للاستثمار .

وإلى جانب الضرائب توجد منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح ، وتقوم بدور مهم فى تمويل التعليم من خلال تقديم التبرعات والهبات ، وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية للمدارس ومن هذه المؤسسات : مؤسسة كارنجى Carnegie Foundation التى " تأسست فى نيويورك عام ١٩١١ كمنظمة غير حكومية وغير هادفة للربح ، وهدفها نشر المعرفة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومناطق أخرى من العالم ، ومن الخدمات التى تقدمها بناء المدارس ، وتحسين أداء المدرسين " (١٩) .

ومن هذه المنظمات أيضاً منظمة فورد Ford Foundation التى تأسست فى ولاية ميشيجان الأمريكية وظلت تعمل للصالح المحلى حتى عام ١٩٥٠ ، ثم اتسع نطاق عملها لتصبح مؤسسة قومية ودولية ، وتقدم خدماتها فى قطاع التعليم ، وتبحث فى كيفية زيادة الخدمات التعليمية وتحسين جودتها بالنسبة للفئات المحرومة ، وتقديم الدعم للمناهج ونشر المعرفة " (٢٠) .

ب- الإنفاق على التعليم في الولايات المتحدة :

١- أسس الإنفاق على التعليم بها :

تحدد التشريعات الدستورية والقوانين وأحكام المحاكم العليا بالولايات المتحدة فضلاً عن نظام الإدارة التعليمية توزيع الإنفاق على النواحي التعليمية ، وهذا ما يجعله نظاماً معقداً للغاية من ولاية إلى أخرى ، وهذا التعقيد جاء نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بنظام الإنفاق على التعليم ، إذ أن هذه الظروف يفرضها تنوع القيم داخل المجتمع الأمريكي ، وهى قيمة المساواة والحرية والكفاية الإنتاجية داخل للنظام التعليمي ، و العمل على زيادة الإنفاق على التعليم لتحقيق هذه القيم وزيادة كفاءة النظام التعليمي^(٢١) .

وفى ظل غياب الحكومة الفيدرالية عن نظام الإنفاق على التعليم ، وفى ظل لامركزية اتخاذ القرار سواء فى أسلوب الدعم المخصص من جهة وأسلوب توزيعه من جهة أخرى ، تتحمل حكومات الولايات المسؤولية الكاملة فى الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي، حيث تساهم الحكومة للمركزية فقط بحوالى ٠,٥% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم .

وفىما يلى الأسس التى تحكم سياسات الإنفاق على التعليم فى أمريكا^(٢٢) .

— توفير الموارد عن طريق الضرائب :

وفى هذا الصدد تفرض حكومات الولايات على مواطنيها ضريبة تعليمية تمكنها من الإنفاق على التعليم، وتتفاوت قيمة الضريبة المفروضة من مواطن لآخر وفقاً لمكانته العلمية فكلما زادت المكانة العلمية زادت قيمة الضريبة للتعليمية المفروضة، وأنواع الضرائب تختلف من ولاية لأخرى.

— وجود معايير لتوزيع مخصصات التعليم :

فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد ولايتين متشابهتين فى طريقة توزيع الإنفاق التعليمى ، فكل ولاية تاريخها الخاص ومشروعاتها الضريبية الخاصة ، وتفضيلاتها لأنواع معينة من التعليم ، فضلاً عن استقلاليتها فى نوعية مشروعاتها الحكومية الخاصة بها لتطوير أوضاع التعليم، وخاصة فى مجال الإنفاق التعليمى وكيفية توزيعه ، ويتم توزيع موارد الإنفاق على التعليم من خلال معايير وتصنيفات بأشكال وأحجام متباينة ، وتتفق الولايات الأمريكية فى معايير ، ومسميات مخصصات التعليم على النحو التالى^(٢٣) :

١- تصنيف مخصصات التعليم :

يوجد تصنيف لتوزيع الإنفاق التعليمى فى ناحيتين هما :

المخصصات الرأسمالية Capital Fund ومخصصات العمليات Operating funds ، وتمثل المخصصات الرأسمالية فى الأموال التى تتفق فى إنشاء المباني والتركيبات ، والأجهزة والمعدات ، بينما تتفق مخصصات العمليات فى الأجور وشراء الاحتياجات ، وصيانة المباني وغير ذلك ، وتقسّم أموال العمليات إلى أموال عامه General Funds وأموال غير مقيدة أو مشروطة Categorical Fund والأخيرة يمكن التصرف فيها بحرية بمعرفة المسؤولين فى الإدارات التعليمية المحلية . وتمنح هذه الأموال من قبل حكومة للولاية أو الحكومة الفيدرالية للإدارات المحلية لمواجهة مشكلات تعليمية طارئة أو معينة .

ولكن الأموال غير المقيدة التى تمنح من الحكومة الفيدرالية يتم صرفها بتوجيهات وشروط من المسؤولين فى الحكومة الفيدرالية ، وقد تصرف هذه الأموال غير المقيدة فى أغراض أخرى كالإنفاق على

سندب من المناطق والولايات الفقيرة ، أو للطلاب المعوقين ، أو الموهوبين ، أو طلاب التعليم الفني ، أو الإتفاق على خامات ومواد تعليمية معينة ، مثل الأجهزة التعليمية الخاصة بمواد العلوم أو الرياضيات.

— وحدات للتخصيص Allocation Units

يتحدد المخصص المالي لآلية إدارة تعليمية اعتماداً على مقياس الطلاب كوحدة معيارية فتميل نصف الولايات الأمريكية تقريباً إلى استخدام مقياس الحضور الفعلي للطلاب لتحديد المخصص المالي المطلوب لمدرسة معينة ، وبالتالي أي إدارة تعليمية، وعادة يطلق عليه متوسط الحضور اليومي للطلاب Average Daily Attendance بينما يميل النصف الآخر من الولايات الأمريكية إلى استخدام مقياس القيد أو العضوية للطلاب Average Daily Attendance or Membership ونظراً للخلاف بين أي من المقياسين يستخدم، فقد انتهت تلك الولايات إلى استخدام المتوسط الحسابي لهذين المعيارين .

وعلى الجانب الآخر تميل معظم الولايات في أمريكا إلى زيادة المخصص المالي للمدارس الثانوية عن ذلك المخصص للمدارس الابتدائية ، والحجة في ذلك أن التعليم الثانوي يحتاج إلى عمالة وتكاليف أكثر من التعليم الابتدائي ، غير أن خلافاً ظهر أخيراً بين المسؤولين أكد على أن الإتفاق على التعليم الابتدائي ينبغي أن يكون أكثر، لأنه سوف يقلل من التكلفة مستقبلاً وسيوفر من فرص التعليم العلاجي للطلاب عندما يدخلون المدارس الثانوية ، وقد أخذت ولاية فلوريدا بهذا المبدأ فجعلت الإتفاق متساوياً بين التعليم الابتدائي و الثانوي .

٢- الإنفاق على التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية :

يرتبط الإنفاق على التعليم بالضرائب المحصلة بواسطة الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والسلطات المحلية، وقد أدى تنحيز الإنفاق بين الجهات الثلاث ارتفاعاً وانخفاضاً وخاصة في مراحل التعليم العام الذي يحصل على كل موارد من هذه المصادر، وخاصة المناطق المحلية التي تعتبر المصدر الرئيسي للإنفاق .

ومنذ عام ١٩٧٩/ ٧٨ أصبح الإنفاق من حكومة الولاية أعلى من إنفاق المناطق المحلية ، ففي عام ١٩٩١/٩٠ أنفقت الحكومة الاتحادية ٦,٧ بليون على التعليم الابتدائي والثانوي ، وأنفقت حكومة الولايات ٤٣,٦ بليون دولار ، أما الحكومات المحلية فقد أنفقت ٤٠,٦ بليون دولار، في حين أنفقت المصادر الأخرى حوالي ١٠,١ بليون دولار ، ومشاركة الحكومة الاتحادية النسبية تقل تدريجياً ، على الرغم من النمو الثابت للإنفاق الإجمالي على التعليم في العقدين الآخرين من القرن العشرين^(٢٤) وجنول (٥) التالي يوضح الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي خلال عام ١٩٩١ / ٩٠.

جدول (٥)

يوضح الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي خلال عام ١٩٩١ / ٩٠

المحلي	الولاية	الاتحادي	المستوى السنة
% ٤٠,٦	% ٤٣,٦	% ٦,٧	١٩٩١ / ٩٠

المصدر: البونسكو، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٦، ١٩٩٧

وفى عام ١٩٩٦/٩٥ ارتفع إنفاق الولاية على التعليم إلى ٥٣٠ بليون دولار، واتفق على المدارس الابتدائية و الثانوية ما يقرب من ٦٠% من هذا الإجمالي، وحصل التعليم العالي على الباقي ٤٠% .

وعلى الرغم من أن مشاركة حكومة الولاية ظلت ثابتة لمعقود عديدة ، إلا أنها فى "خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٩٩٤/٩٣ انخفضت من ٤٩,٧% إلى ٤٥,٢% فى حين أن المشاركة المحلية ارتفعت من ٤٣,٩% إلى ٤٧,٨% ، والمشاركة الاتحادية ارتفعت أيضاً من ٦,٤% إلى ٧% خلال تلك الفترة^(٢٥) وجدول (٦) التالي يوضح ذلك .

جدول (٦)

يوضح الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٤/٩٣

المستوى	الاتحادى	الولاية	المحلى
السنة			
١٩٨٧ / ٨٦	٦,٤%	٤٩,٧%	٤٣,٩%
١٩٩٤/ ٩٣	٧%	٤٥,٢%	٤٧,٨%

المصدر: اليونسكو : مكتب التربية الدولية ، ١٩٩٩

وهذا واضح أيضاً فى الإنفاق على الطالب فى المدارس العامة فقد ارتفع خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ وحتى ١٩٩١/٩٠ وبلغ حوالي ١٤% بعد ضبط نسبة التضخم ، لكنه انخفض خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ وحتى ١٩٩٦/٩٥ ووصل إلى ٢% ثم ارتفع فى أواخر عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ما يقرب من ٦,٢١٣% .

وتشير الميزانية المالية لعام ١٩٩٦ إلى أن تمويل البرامج الفيدرالية للتعليم العام بلغت ٣٥,٢ بليون دولار والتعليم العالي ١٤,٨ بليون دولار ، والبحث العلمي بالجامعات والمراكز الأخرى ١٥,٩ بليون دولار والبرامج الأخرى ٤,٩ بليون دولار ، ولذلك كان إجمالي ميزانية التعليم الفيدرالية الموجه للإتفاق على التعليم بمراحله المختلفة حوالي ٦٥,٨ % بليون دولار ، وتمول من حصيلة الضريبة الفيدرالية (٢٦) .

وفي ولاية بنسلفانيا Pennsylvania تقوم المنطقة التعليمية بالإتفاق على احتياجاتها التعليمية مثل المرتبات والكتب والتفئة وإنارة المباني ، والاحتياجات طويلة الأجل مثل المباني الجديدة ، وإعادة دفع القروض وغير ذلك .

وقد بلغ معدل الإتفاق لكل طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ حوالي ٧٥٠٠ دولار ويعتبر ذلك المتوسط العام بالولاية التي يوجد بها ٥٠١ منطقة تعليمية ، ولكن نصف المناطق التعليمية تتفق ما يقرب من ١٥,٨٠٠ دولار للطالب ، والنصف الآخر ينفق ما يقرب من ٤,٦٥٠ دولاراً للطالب.

ويتم الإتفاق بالولاية في النواحي التالية (٢٧) :

— المرتبات لهيئات التدريس والخدمات المعاونة .

وتشمل المرتبات الجزء الأكبر من إتفاق المناطق التعليمية وتبلغ قيمتها ٧,٧ بليون دولار ، ثم الإتفاق على الخدمات المعاونة التي تأتي في المركز الثاني بعد مرتبات ومكافآت هيئات التدريس ، وتقدر تكلفة الخدمة المعاونة لكل طالب بما يتراوح من ١٤٧٠ دولار إلى ٥١٧٣ دولار ، وتشمل هذه الخدمة شئون الطلاب و الأخصائي النفسي والمرشد التربوي، والخدمات لأخرى الاحتياجات الخاصة ، والخدمات الاجتماعية ، وتكلفة

هذه الخدمات بالمنطقة التعليمية حوالي ٣٩٥,٩ مليون دولار . بما يعادل ٢,٨ % من إجمالي الإنفاق .

— توفير المعدات والتجهيزات :

ويتم الإنفاق على توفير الأجهزة والمواد التعليمية والوسائط المتعددة والخدمات المكتبية وعمليات تطوير المناهج ، ويتكافأ إجماليه حوالي ٤٤٨,٤ مليون دولار ، وبما يعادل ٣,٢ % من الإنفاق .

— الخدمات الإدارية :

ويتم الإنفاق على الخدمات الإدارية مثل أنشطة مجلس الأمناء والمديرين والنظار ، ومديري المناطق ، وتبلغ تكلفة ذلك حوالي ٨٩٧,٤ مليون دولار أي بمعدل ٦,٣ % من الإنفاق.

— الخدمات الصحية :

وتشمل برامج الرعاية الصحية من خدمات الطب العام والأسنان والتمريض ، ويبلغ إجمالي الإنفاق في هذا المجال حوالي ١٤١,٩ مليون دولار ، أي بما يعادل ١ % من إجمالي الإنفاق على التعليم بالولاية .

— الأعمال والخدمات الأخرى :

وتشمل عمليات المحاسبة المالية والتقارير وموظفي الخطّة والموازنة والمقرّبات والمشتريات وعمال الطباعة ، وتبلغ التكلفة حوالي ١٦٩,٧ مليون دولار بمعدل ١,٢ % من الإنفاق العام .

— تشغيل وصيانة المباني المدرسية والتقنية :

وتشمل عمليات الصيانة والإصلاح وتجديد المعدات وتوفير الإضاءة والتدفئة وتبلغ التكلفة حوالي ١,٣ بليون دولار أي بما يعادل ٩,١ % من إجمالي الإنفاق على التعليم بالولاية .

— خدمات نقل الطلاب :

وهذه الخدمة تتحملها المناطق التعليمية بالولاية ، ووفقاً لقانون الولاية الذي يلزم المناطق التعليمية بتوفير فرص لنقل الطلاب ووسائل متكافئة وحتى مسافة ١٠ أميال خارج حدود المنطقة التعليمية المسجل بها الطالب ، وتبلغ تكلفة هذه الخدمة ٧٠١,٣ مليون دولار بما يعادل ٤,٩% . ويمكن للمنطقة أن تستخدم وسائل النقل المملوكة للمنطقة التعليمية، أو تقوم بتأجير وسائل نقل للطلاب ، أو تستخدم وسائل النقل العام كما في مدينتي بيسبرج وفلانفيا .

— خدمات أخرى:

مثل خطط البحث العلمي وعمليات معالجة البيانات وتبلغ تكلفة ذلك حوالي ٩٨,٦ مليون دولار بما يعادل أقل من ١% .

— النفريات الأخرى :

وتبلغ تكلفتها حوالي ٢٩,٣ مليون دولار أى بما يعادل أقل من ١% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم .

ولهذا يختلف الإنفاق تبعاً لاختلاف المستوى الاقتصادي في كل ولاية من الولايات الأمريكية، ففي المناطق الفقيرة يكون الإنفاق محدوداً ويصل إلى حوالي ١٠٠٠ دولار لكل طالب^(٢٨)، أما في المناطق الغنية فهناك فرق شاسع بينها وبين المناطق الفقيرة ، فقد أظهر التقرير الإحصائي للتعليم أن الإنفاق على التعليم خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٩٩ في ولاية نيو جيرسي كان حوالي ١٠,٢٨٣ دولاراً للطالب^(٢٩)، أما نيويورك فقد أنفقت ١٠,٠٣٩ دولاراً للطالب^(٢٩) وكان "حجم الإنفاق على الطالب بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة يراوح بين ٤ — ٥ مرات" ^(٣٠) .

وفي ولاية ميتشجان Michigan لم تفلح الولاية في جهودها المبذولة لتحقيق توازن مالي بين دخلها لتمويل التعليم و بين حجم الإنفاق واستقراره ، وإيجاد نظام تمويلي ثابت ، يصل بتكلفة الطالب إلى ٦٧٠٠ دولار في العام الدراسي ٢٠٠٣ ، على الرغم من أنها غير كافية ^(٣١) .

ورغم الاعتماد على الضرائب العقارية في الإنفاق على التعليم في معظم الولايات ، إلا أن ولاية إلينوى Ilion اضطرت إلى تخفيض نسبة الضريبة من ٥٠% إلى ٢٥% لأن دفعي الضرائب يدفعون حوالي ٩ بليون ضرائب عقارية في السنة، وهذا يدفع الممولين إلى التهرب الضريبي ^(٣٢)، ولجأت الولاية إلى فرض ضريبة دخل لتغطية النقص في الإنفاق على التعليم ، بل وزيادة الإنفاق على الطالب من ٤٥٦٠ دولاراً إلى ٦٦٨٠ دولاراً في العام ^(٣٣) .

وانذاك صرح مدير التعليم بمدينة شيكاغو وهي أحد المدن الكبرى بولاية إلينوى أن هناك ١٢٠٠ طالب في الصف الثامن فقراء ، وليس لديهم إمكانات مادية لدفع تكاليف المواد التعليمية أو الوفاء باحتياجاتهم التعليمية ، والمباني المدرسية في حاجة إلى تطوير ليتمشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، كما أن المنطقة التعليمية مدينة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار ، وحاولت الاقتراض لتغطية النفقات التعليمية ، ورفض بعض المقرضين إقراضهم .

وقد اقترحت الولاية حل المشكلة بوسيلتين هما ^(٣٤) :

١- زيادة ضريبة الدخل من ١,٠٦% إلى حوالي ٣,٥% وهذه النسبة سترفع دخل هذه الضريبة إلى ١,٥ مليون دولار .

٢- زيادة الإقراض المالي للمنطقة التعليمية للوصول إلى ١,٥ مليون دولار بدلاً من ٤٠٠,٠٠٠ ألف دولار في العام وفي ولاية تكساس

تم زيادة الضرائب على الدخل والبنزين وضريبة المبيعات لمواجهه الاحتياجات التعليمية والإنفاق عليها ، وعدم المساس بتخفيض الميزانية للتعليم قبل الجامعي ، كرد فعل لنقص التمويل الضريبي بالولاية" (٣٤) .

وقد عملت الولاية على مواجهه نقص التمويل فى بعض المناطق للصغيرة بعدة خيارات هى (٣٥) :

- ١- التعاون بين المناطق التعليمية الفقيرة .
 - ٢- الاستفادة من قاعدة الضرائب فى المناطق الغنية .
 - ٣- اقتطاع بعض ضريبة العقارات المرتفعة فى المناطق الغنية ، وإعطائها للمناطق الفقيرة ، حيث تمحدد نسبة الضريبة العقارية فى ضوء القيمة السوقية للعقار، وقد تختلف تبعاً لموقع العقار أو المنطقة السكنية التى يقع فيها العقار" (٣٦) .
- وكرد فعل لنقص التمويل المالى من الضرائب "أجبرت ٣٧ ولاية من الولايات الأمريكية على خفض ميزانية للتعليم بما يعادل ١٢,٨ مليون دولار للعام المالى ٢٠٠٢، طبقاً لتوجيهات الحكومة الاتحادية فى مجال التعليم" (٣٧) .

- (١) ج. م. ع : وزارة التربية والتعليم ، تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) U . S . A :National Center For Research in Vocational Education :Integrations Academic and Vocational Education :lesson from Early Innovators, Western Illinois University 1995,Vol .51,P 75.
- (٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني وتكاملهما وارتباطهما بسوق العمل ، تونس ، ١٩٩٩ .
- (٥) المرجع السابق .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية :دروس مستفادة من التعليم في اليابان ، مجلة للتربية والتعليم ، العدد ١٥ ، ١٩٩٩ .
- (٨) عقيل محمود رفاعي:تطوير التعليم العام والفني في مصر "استراتيجية للتكامل بينهما وارتباطهما باحتياجات سوق العمل ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ م .
- (٩) المرجع السابق .
- 10 - McGuire , Kent : Emerging Issues in State Level School Finance , 1990, Eric Digest , NO. 3247777 , P . 1-4
- 11- Welson ; Gene. y : Effects on Funding Equity of the Arizona Tax Credit Low , Education policy Analysis Archives , vol , 8 , NO , 38 , August 2002, P. 1- 13
- 12 - Ibid , op , cit , P . 5
- 13 - Education week : School Finance , December 2002, p. 1- 4
- 14- Ibid , op , cit , P . 3
- 15 - Pennsylvania, Department of Education; School Funding, htt: www. Pde. state . US/ school finance 101 / Cwp / view, aspza = 3 & O = 76800, PP. 1-3
- 16- Ibid. Op , cit , P . 3

- 17- Pennsylvania : Department of Education, Earned Income Tax ,
htt : // www . pde , state , pa , vs / school finance 101/ cwp
view , asp = 3 & Q = 77199. P. 1
- 18 – Gunfire; Junes , W and Reed; Radvey. J. : Education
Administration and policy Effective Leadership for American
Education , Boston : Ellyn and Banc , 1991, p .p, 118-190.
- 19-Carnegie Corporation of New York , Combined Annual Report
2002-2003,pp 1-16.
- 20-Ford Foundation Annual Report 2004,pp.105-137.
- 21- Gunfire ; Junes , W and Reed ; Radvey. J.: Education
Administration and Policy Effective Leadership for American
Education ,op , sit , p . 133
- 22- Ibid. , op , sit , P. 135
- 23 – The Digest of Education, measuring Education ,Washington,
D . C . U . S. Government printing Office , 1991 P . 10
- 24 – UNESCO ; world Data on Education , op , sit , P, 1
- 25- Ibid. , op , sit ,pP 2 – 3
- 26- Ibid. , op , sit , P . 3
- 27-Pennsylvania , Department of Education , School Funding,
op,sit,p.2.
- 28- National Center for Education Statistics Early Asthmatics :
public Elementary and Secondary Education , School year
1998 – 1999 , P . 13 .
- 29- Richard; Alan; poor Districts Seen to Face Funding Gap in
Many States , Education week, September 2002 , P . 1-2.
- 30 – Genets ;Catherine : States Found to vary widely in School
Spending , Education week, June , 2002, P . 2 .
- 31- Matthew; Miller : A Bold Experiment to Fix Schools the
Atlantic Monthly 284,july , 1999 P . P . 15- 31 .
- 32- Sack ; Goleta . L : Report Finds Tax , Policy Takes Toll on
Stat Aide for Michigan Schools , Education week , May, 2002,
P .1-3 .
- 33- Cavanaugh ;Sean :Illinois School Expent to Much on Property
Tax Force Says, Education week , September , 2002 , P. 1-2 .
- 34- - Cavanaugh; Sean: Illinois Budget Trims Funds for K-12,
Higher Education, Education week, july. 2002, P. 1-3.

- 35— Cavanaugh; Sean: Illinois Districts Using Red Ink to Budgets, Education week, November 2002, P. 1-5.
- 36- Sack; Goleta. L: Money woes Hitting Home For Schools. op. sit, P. 1-5 .
- 28- Galley; Michelle : Texas, Despite Surprise Foresees Tighter Times , Education Week, April , 2002, P. 1-2 .
- 29- Ibid. , op, sit, P. 1-2 .
- 40- Johnston; Robert. C.: Governors, State Finances worst since World War II, Education week, December, 2002, P. 1-2

الفصل الرابع

تطويرا لتعليم العام فى بريطانيا وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة .
- تنظيم التعليم العام فى بريطانيا .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني فى بريطانيا .
- سياسات و برامج ارتباط التعليم الثانوي العام و الفني باحتياجات سوق العمل فى بريطانيا .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني بسوق العمل فى فى بريطانيا .
- كيفية تمويل التعليم العام فى بريطانيا .
- أسس الإنفاق على التعليم العام فى بريطانيا .
- مجالات الإنفاق على التعليم العام فى بريطانيا .

يعتمد نظام التعليم فى بريطانيا على اللامركزية فى الإشراف على التعليم ، والسماح للهيئات الدينية والمدنية الحرة بدور هام فى التعليم نولم كان التعليم يعتمد على سلطات المناطق والمحليات ، فإن الهدف من ذلك قيام المحليات بولجبتها حتى يتحقق تعليم لكل طفل يتفق مع ميوله واستعداداته ، وتمارس الدولة حقها فى وضع مبادئ عامة تهتدي بها السلطات المحلية ، لكنها لا تفرض نظاماً تعليمياً معيناً .

تنظيم التعليم العام فى بريطانيا:

تشابه مراحل التعليم فى بريطانيا مع مراحل التعليم فى الدول الرأسمالية إلى حد كبير فمثلاً نجد مرحلة ما قبل المدرسة توجد الحضنة ورياض الأطفال ، وتشرف على دور الحضنة هيئات ومؤسسات خيرية ودينية ، ويتحمل أولياء الأمور ما تحتاجه هذه الدور من نفقات مادية نظير الرعاية التعليمية والصحية والتغذية والإقامة إن وجدت ^(١) .

أما رياض الأطفال فقد تشرف عليها السلطات التعليمية وتنظم برامجها ، وتمتد هذه المرحلة من سن الثالثة وحتى الخامسة التي يبدأ معها التعليم الإلزامي وهذه الرياض جزء من التعليم الابتدائي .

والمرحلة الابتدائية تمتد من سن الخامس وحتى سن السابعة ولمدة أربع أو ست سنوات وهى جزء من التعليم الإلزامي الذي يمتد من الخامسة وحتى سن السادسة عشرة ، والتعليم فى هذه المرحلة مختلط أو مشترك بين البنين والبنات ويتولى التدريس بها مدرسات فقط ^(٢) .

ويتعلم فيها الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، ويرعى فيها إمكانيات الطفل وقدراته ، التي تحدد نوع المهارات التي يتعلمها ، وهو من أصعب المسائل والقضايا التربوية فى هذه المرحلة .

أما المدرسة الدنيا **Junior School** ومنتهى أربع سنوات من

السابعة وحتى الحادية عشرة ، وبعدها ينتقل التلميذ للمدرسة الثانوية ،
ويدرس بها إلى جانب المنهج القومي للرياضيات والعلوم واللغة
الإنجليزية ، أما الجانب الديني فيركز على القيم الدينية ، وليس خدمة
طائفة معينة ، وتشرف عليه السلطات المحلية ، ونقابات المعلمين
والهيئات الدينية في المقاطعات والمناطق المحلية .

المرحلة الثانوية:

تعد إنجلترا من الدول التي اهتمت بالتعليم الثانوي المتقدم الذي
يهدف إلى خدمة المجتمع واحتياجات سوق العمل ، ومع ذلك فإن إنجلترا
تعتبر أقل من غيرها في الغرب في نسبة الطلاب المتفرغين الذين
يواصلون تعليمهم الثانوي بعد سن الإلزام ، أي في سن ١٦ - ١٨ سنة .

استراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي في بريطانيا :

يظهر للتكامل بين أنواع التعليم الثانوي في إنجلترا بصورة
واضحة ، بل وأحياناً يبدأ هذا للتكامل في التعليم بداية من التعليم
الإعدادي ، ولذلك تعتبر المدرسة الثانوية في إنجلترا شاملة للمرحلتين
الإعدادية والثانوية ، والمدارس الثانوية في إنجلترا إلزامية ^(٣) .

وعلى الرغم من تفرط الطلاب في مدرسة من مدارس التعليم
الثانوي سواء العامة أو الفنية ، فيمكن للطلاب الانتقال من مدرسة إلى
أخرى بالمرحلة الثانوية إذا أراد في ذلك ، وفي ضوء تغير استعداداته
وميله الدراسية وطموحه المستقبلي .

وتتضح أسس التكامل فيما يلي ^(٤) :

- ١- التوسع الكبير في مدارس التعليم الثانوي العام و الفني ، ووجود
قنوات اتصال بينها ، تساعد الطلاب على الانتقال من مدرسة إلى
أخرى ، فعلى أساس قدراته واستعداداته العقلية والمهنية .

٢- المناهج الدراسية حيث تجمع المواد الدراسية بين الجوانب النظرية والعملية التي تحقق للتربية الشاملة والمتكاملة للطلاب ، ولذلك تتضمن خطة الدراسة في المدارس الثانوية مواد عامة وتخصصية عديدة لتحقيق التكافؤ بين الطلاب .

٣- التنوع في الاختيار ليس فقط بين المدارس الثانوية ، بل في المدرسة الثانوية الواحدة ، فإذا كانت المدرسة الثانوية الحديثة والفنية معنية بإعداد الطلاب فنياً وتزويده بالمهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل ، والوفاء باحتياجات التنمية ، فهناك المدرسة الثانوية الشاملة التي تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية ، ولذلك فهي مدرسة تجمع أنواع التعليم الثانوي في مدرسة واحدة .

- سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي :
في بريطانيا يوجد عدة برامج لتطوير التعليم الثانوي منها ما يلي (٥) :

١- برامج ثقافية ومهنية لتدريب الطلاب عليها ، ولتزود بالمهارات الأساسية التي يطلبها العمل الفني .

٢- برامج للتعليم الفني التي تقدمها المدارس الحديثة والفنية والمدرسة الشاملة ، بما يساعد الطلاب على الالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم في المراحل الأعلى .

٣- للبرامج الأساسية الفنية التي تقدمها المدارس الإعدادية ، وتتكامل معها البرامج الفنية والمهنية بالمرحلة الثانوية .
- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل :

توجد آليات لربط التعليم الثانوي في بريطانيا بسوق العمل ، منها (٦) :

١- توفير فرص التدريب والتأهيل الفني في مواقع العمل والإنتاج داخل المصانع والشركات الكبرى .

٢- تعاون أصحاب العمل مع المؤسسات التعليمية في تطوير وتحسين الخدمة التعليمية بمدارس للتعليم الفني .

٣- تشجيع التعليم الفني من خلال إتاحة فرص الانتقال بين فروع التعليم الثانوي وفي ضوء قدرات ومهارات الطلاب الفنية .

ومن هنا نرى أن بريطانيا قد شهدت تحديثاً شاملاً في التعليم الثانوي بهدف مواكبة التعليم الثانوي لنتائج الثورة العلمية والتقنية المستمرة ، و اتفاق مخرجاته مع احتياجات سوق العمل والإنتاج، وتمثلت عمليات التحديث والإصلاح فيما يلي (٧) :

١- تحقيق التكامل بين التعليم الثانوي والفني، وتيسير الانتقال الأفقي، بينهما وتوحيد مدة الدراسة في للتعليميين واعتماد موال دراسية مشتركة .

٢- إحداث تواصل بين التعليم الثانوي العام والفني ، والتعليم العالي، لإعداد قوة عاملة عالية التأهيل .

٣- التحول في تنظيم البرامج الفنية ذات القاعدة العريضة بدلا من البرامج الفنية ضيقة التخصص ، وبهدف تمكين الطلاب من التكيف مع المهن المستقبلية .

٤- أخذت هذه الدول سياسة التوجيه الفني والمهني المبكر في مرحلة الدراسة الابتدائية لتكوين حص مهني لدى التلاميذ ، والكشف عن ميولهم وقدراتهم .

٥- أن مؤسسات العمل والإنتاج في الدول الثلاث ساهمت في تطوير التعليم الثانوي باستخدام عدة آليات منها :

- المساهمة في رسم سياسة التعليم الثانوي والفني .
- توفير المعلومات والبيانات الكاملة عن حاجة ومتطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة .
- المشاركة في تخطيط وصياغة البرامج والمفاهيم .
- الإسهام في تمويل التعليم الفني .
- تزويد المؤسسات التعليمية بخبرات سوق العمل .
- إتاحة فرص للتدريب للطلاب في مواقع العمل والإنتاج .
- ٦- تشجيع المتفوقين والمتميزين من الطلاب وتعيينهم في سوق العمل .

تمويل التعليم العام في بريطانيا مقدمة :

تعتمد علاقة الدولة بالتعليم على أسس حصول كل مواطن على المتطلبات التعليمية اللازمة ، ودون تحمل الحكومة الاتحادية لأعباء تمويل التعليم والإنفاق عليه، بل يتحمل ذلك السلطات المحلية والمقاطعات وأولياء الأمور ودافعي الضرائب المحليين .

ويتم تمويل التعليم والإنفاق عليه في بريطانيا من خلال السلطات المحلية ، ومن مصادر متعددة أهمها الضرائب العامة والإيجارات والخدمات ، وإسهامات الحكومة المركزية ، وتتراوح الضرائب ما بين ٤٠-٦٠% ، وأيا كان النصيب المحدد فإن مقدار الأموال ضخم ، وتعد الخلافات أمراً حتمياً عند تقسيم المبلغ بين السلطات المتنافسة ويتعدد المواقف أكثر لأن الأجزاء التي تتكون منها المملكة المتحدة لديها نظم مختلفة .

وتقدم الحكومة المركزية منحة لمساعدة دافعي الضرائب المحلية،

فإذا كان معدل الضريبة ٩٨ قرشاً من الجنيه ومعدل إعانة الضرائب المحلي هو ١٨ قرشاً فسوف يدفع للفرد من دفعي الضرائب المحلية ٨٠ قرشاً ، في حين أن دفعي الضرائب الآخرين مثل أصحاب المحلات والمصانع سوف يدفعون للـ ٩٨ قرشاً بكاملها ، وهذه المنحة في الواقع لتخفيف عبء الضرائب .

ومساعدة الحكومة المركزية ضرورية لأن بعض المناطق لديها احتياجات أكبر ، وبعضها فقير ، بمعنى أن لديها قيمة إيجاريه منخفضة ، كما أن الحكومة المركزية تريد أن تصبح قادرة على السيطرة على مستوى إنفاق السلطات المحلية ، وأن تقيد وتنظم إنفاق السلطات المحلية التي يعد إنفاقها زائداً ، وهذه المنحة يحددها وزير الدولة للبيئة وتعتمد على العلاقة بين الإنفاق الفعلي ، والمبلغ المتعلقة بالإنفاق .

وفي ضوء ما يقرره وزير الدولة يكون من الضروري أن تتفق السلطات المحلية ، وهذا النظام محدد حتى أنه إذا أنفقت السلطات المحلية أكثر من المبلغ المتعلقة بالإنفاق ، فإنه يتم تخفيض المنحة وهكذا تعاقب السلطات المبذرة في إنفاقها .

وهذه المنح التي تقدمها الحكومة تقدر في ضوء عدد الأفراد وخصائصهم ، والخصائص الطبيعية للمنطقة وحجم المشكلات البيئية والاجتماعية ، وبما أن القانون يسمح بإدخال تعديلات في هذه المتغيرات فإن السلطات المحلية لا تعرف ما سوف تحصل عليه إلا قبل بداية العام المالي بقليل مما يجعل التخطيط على المدى البعيد صعباً للغاية .

وهذا يكون للتوتر دائماً بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية نتيجة لمحاولات السلطات المحلية المستمرة في حصولها على استقلال أكبر ، ولذلك تلجأ الحكومة المركزية لوضع ضوابط للصرف من جانب

السلطات المحلية بأن يكون الصرف خاضع لموافقة قانونية محددة لكل عمل تقوم به ، بل وتعين الحكومة المركزية مراجعي حسابات للتأكد من أن السلطات المحلية لا تتعدى سلطاتها ، وإذا وجد أن هناك إنفاقاً زائداً فإنه يستطيع أن يحسب هذه الزيادة على الأعضاء ومن مواردهم الخاصة. ولما كان للتعليم خدمة قومية تدار محلياً فإن قانون التعليم الصادر عام ١٩٤٤ قد أعطى وزير الدولة للتعليم مهمة تأمين التنفيذ الفعال بواسطة السلطات المحلية وتحت سيطرته ، وتوجيهاته . وذلك لتوفير سياسة تعليمية شاملة متنوعة في كل منطقة ، ويتم عملياً تنفيذ هذا التحكم والتوجيه بطريقة عامة جداً مما أتاح للسلطات المحلية قدراً كبيراً من حرية التصرف ، ومع تزايد سلطة الحكومة المركزية في التعليم يخشى البعض من انتقال السلطة على التعليم من السلطات المحلية إلى الحكومة للبريطانية المركزية .

ولكن البعض الآخر يرى أن مشكلة العلاقات بين السلطة المركزية وبين السلطات المحلية ليست مشكلة سيطرة مركزية إنما مشكلة " غموض و فوضى و تعقيد ، و يفسح الغموض مجالاً للمناورات ، وحرية الفعل والتصرف يمكن للتفاوض عليها و إعادة التفاوض " (٨) .

وليس هناك شيء اسمه ضريبة كاملة ولكن الممكن اقتراح معيار معين تقاس على أساسه الضرائب المحلية ، كما يجب عدم رفع الضريبة حتى يمكن تحصيلها ، وأن يكون معدل الضريبة تحت سيطرة السلطة المحلية ، ويجب أن تكون الضريبة تصاعدياً بمعنى أن قوى الدخل المرتفعة يجب أن يدفعوا أكثر من الفقراء نسبياً . مع أن الواقع أن هناك أفراداً دخلهم أقل و يدفعون ضرائب أكثر ، ومنازل دخلها مرتفع و يدفع أصحابها القليل من الضرائب .

ورغم وجود أخطاء فى نظام الضرائب ، إلا أنه ليس سهلاً إيجاد بدائل أخرى أو أي بديل آخر يمكن أن يكون قادراً بمفرده ، أو بالاتحاد مع نظم الضرائب الأخرى على إتاحة حصيللة مماثلة لتلك التى تدفعها الضرائب المحلية ، وتتفح لكل سلطة محلية حصيللة كافية لتغطية الجزء الأكبر من إنفاقها ، و تمكن كل دافع ضرائب من أن يحدد مسؤوليته القانونية على أساس معقول من اليقين و بطريقة تحظى بقبول عام .

وقد اقترحت لجنة " لايفيلد " Layfield أمكانية فرض ضريبة محلية جديدة ، لكنها تميل إلى محاباة المناطق التى يعيش فيها أصحاب الدخل المرتفعة ، كما اقترحت اللجنة زيادة حصيللة السلطات المحلية من الأموال التى تجمعها عن طريق المحاسبة على الخدمات ، مثل المكثبات و خدمات إطفاء الحرائق و جمع للقمامة و التخلص منها و الخدمات الاجتماعية الخاصة ، و مع هذا لن يؤدي ذلك إلى زيادة الأموال الملائمة للإنفاق المطى الجارى ، و لم يحظ بالرضا الشعبي .

وفى عام ١٩٨١ أصدرت الحكومة وثيقة خضراء بعنوان بدائل للضرائب المحلية ، وتضمنت فى أحد جوانبها نقل تمويل الخدمة التعليمية من منح الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية ، على أن تقدم السلطات المركزية منحة مخصصة للتعليم عوضاً لذلك ، وسوف يجبر ذلك السلطات المحلية على تغطية نسبة أعلى من تكاليف ما تبقى من خدمات الحكومة المحلية ، وحينئذ قد " يزداد اهتمام أكثر دافعي الضرائب المحلية لأنهم حصلوا على قيمة معقولة لأموالهم ، لكن هذه الخطة كانت أكثر جدلاً ، وحجة المعارضين أن منحة حكومية أخرى سوف تعنى مزيداً من سيطرة الحكومة المركزية على التعليم " (١) .

ويختلف نوع الضرائب و معدلها من مقاطعة إلى أخرى ، ففى مقاطعة كولومبيا البريطانية British Columbia تقدم المقاطعة ٩٥% .

من تمويل التعليم من الدخل العام ، والضرائب التعليمية الخاصة ،
مجلس المقاطعة التعليمي ليس لديه السلطة لفرض الضرائب و لكنه
يوفر التمويل من مصادر الدخل المحلية الأخرى .

وفي مقاطعة ألبرتا **Alberta** تقدم المقاطعة ١٠٠% من الدعم
للمجالس التعليمية من دخلها العام ، و باقي التمويل من الضرائب الخاصة
من خلال هيئة ألبرتا التعليمية ، وهذه المجالس التعليمية تحصل على دعم
من دافعي الضرائب المحلية بنسبة ٣٠% تمويل إضافي (١٠) .

وفي مقاطعة سكاتشوين **Saskatchewan** تكف المقاطعة ٤٣%
من إجمالي التكاليف للمجالس التعليمية من الدخل العام ، وهذه المجالس
تحصل على ٥٧% من مصاريفها من الضرائب الخاصة من مصلحة
إنديانا الاتحادية ، و المقاطعة تمويل بالكامل ٨ مجالس حيث لا يوجد لديها
مصادر ضريبية .

وفي مقاطعة مونتانا **Manitoba** يحصل التعليم على ٦٥% من
إجمالي تكاليف المدارس العامة من الدخل العام (ضريبة الدخل،
والمبيعات ، والضرائب على المقيمين بالمقاطعة ، والضرائب التجارية)
وتحصل المجالس التعليمية على ٢٨% من الضرائب الخاصة ، و ٧% من
الحكومة المركزية ، وتحصل مدارس الأرمن و الكاثوليك على ٥٠% من
تمويلها من المقاطعة كما حدث في عام ١٩٩٨/٩٧ .

وفي مقاطعة كويبيك **Quebec** تقدم المقاطعة ٨٤% من
مصاريف مجلس التعليم ، و ١١% من الضرائب التعليمية ، و ٥% من
مصادر أخرى و المجلس التعليمي سلطة تخصيص الضريبة (١١) .

وفي نوفا سكوتيا **Nova Scotia** تدفع المقاطعة ٨٠% من
مصاريف التعليم من الدخل العام و ١٨% من الضرائب الصناعية و

التجارية، موزرائب المقيمين بها ، و المحصلة بواسطة مصلحة الضرائب
ثم تقدم لمجلس التعليم بالمقاطعة ، ومعدل الضريبة للتعليمية يحدد بواسطة
مجلس التعليم بالمناطق الذى ليس له السلطة الضريبية .

وفى مقاطعه برنس اوارد Prince Edward Island تدفع
للمقاطعة ١٠٠% من مصاريف التعليم المأخوذة من الدخل العام والتي
تشمل ضريبة الدخل والمبيعات ودافعي الضرائب الاتحاديين .

وفى نيوفوندلاند Newfoundland تقدم المقاطعة ١٠٠% من
الإتفاق على التعليم من ضرائب الدخل والمبيعات ومنحة الضرائب
الاتحادية ، "وتدفع المقاطعة مرتبات المدرسين ومكافئهم ، مع العلم أن
استخدام ضرائب تعليمية ألغى فى عام ١٩٩٢" (١٢) .
ب- الإتفاق على التعليم ببريطانيا :

١- أسس الإتفاق على التعليم فى بريطانيا .

— الاعتماد على الضرائب المحلية :

يتم الإتفاق على النواحي للتعليمية فى بريطانيا من خلال
السلطات المحلية ، ومن حصيلة الضرائب التى تفرضها هذه السلطات
مثل ضريبة الدخل والمبيعات وضريبة العقارات والممتلكات وغير ذلك
من مجالات الدخل العام للإتفاق على الخدمات العامة وخاصة فى مجال
التعليم العام .

وقد أنفقت السلطات المحلية خلال العام الدراسي ٩١ / ١٩٩٢
حوالى ٧٠ % من إجمالى الإتفاق على التعليم فى بريطانيا ، حيث إن
عمليات الإتفاق تتم فى ضوء احتياجاتهم للتعليمية المحلية (١٣) .

— تقدير ميزانية التعليم فى ضوء احتياجات السلطات المحلية :

ولما كانت تكلفة للتعليم مرتفعة فى بريطانيا ، فإن السلطات

المحلية تحصل على دعم مالى سنوياً من الحكومة المركزية ، ويقدر هذا الدعم بناءً على تقويم الخطط التى تقدمها السلطات المحلية خلال الخطة الخمسية .

٢ - كيفية الإنفاق على التعليم فى بريطانيا :

فى عام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ بلغ إنفاق السلطات المحلية على التعليم فى ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي فى الكتب والمواد التعليمية حوالي ٤٣ مليون جنيه استرليني أى بنسبة ٥% ، وفى المباني والأفنية والتجهيزات حوالي ٩٤١ مليون جنيه استرليني أى بنسبة ١٠% ، ومرتبآت الإداريين والعمال حوالي ١٤٤٥ مليون جنيه استرليني بنسبة ١٦% ، ومرتبآت هيئات التدريس ٥٦١٦٠ مليون جنيه استرليني بنسبة ٦٢%.

وفى مرحلة للتعليم الثانوي بلغ الإنفاق خلال العام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ فى " الكتب والمواد التعليمية حوالي ٤٦٧ مليون جنيه استرليني بنسبة ٥% ، وفى المباني والأفنية والتجهيزات ٩٠٨ مليون جنيه استرليني بنسبة ١١% ومرتبآت الإداريين والعمال ٨٣٨ مليون جنيه استرليني بنسبة ١٠% ، ومرتبآت هيئات التدريس ٥٦٩٩ مليون جنيه استرليني بنسبة ٦٦% (١٤) .

وهناك زيادة مطردة فى "إنفاق السلطات المحلية على معظم للنواحي التعليمية خلال الفترة من العام الدراسي ١٩٩٢ / ٩١ وحتى العام الدراسي ١٩٩٩ / ٩٨ (١٥)، وهذا ما يوضحه جدول (٣) التالي :

جدول (٢)

يوضح الإنفاق المحلي على التعليم في بريطانيا من ١٩٩٩/٩١

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	العام الدراسي المرحلة التعليمية
١,٧٦٥	١,٦٤٩	١,٥٤٠	١,٤٥٧	١,٤٠٨	١,٣١٢	١,٢١٧	١,٠٨٦	مرحلة ما قبل المدرسة
٦,٣٩٧	٦,١٥٣	٥,٩٧١	٥,٧٦١	٥,٥٩٢	٥,٣٠٥	٥,٠٨٦	٤,٦٨٥	التعليم الابتدائي
٧,٦٣٣	٧,٢٩٩	٧,١٤٠	٦,٩٠٥	٦,٧٤٤	٦,٤٥٨	٦,٤٨١	٦,٠٥٠	التعليم الثانوي
١,١٥٦	١,٠٩٢	١,٠٦١	١,٠١١	٩٧٧	٩٦٦	٩١٦	٨٦٨	مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة
٧٦	٧٣	٦٩	٦٣	٩١	١٠٨	٦٥	٨٧	التنمية المهنية للمعلمين
٤٧٩	٤٠٢	٣٦٦	٣٥١	٣٣٢	٣١٥	٢٩٨	١٩٧	الخدمات الأخرى
١٦٣	١٧٠	١٩٦	٢٢٢	٢٧٠	٣٠٨	٢,٢٩٤	٢,١٨٧	التعليم العالي

المصدر : اليونسكو : مكتب التربية الدولي ، ٢٠٠٠

يتضح من جدول (٢) السابق ما يلي :

- مرحلة ما قبل المدرسة . هناك زيادة في إنفاق السلطات المحلية في هذه المرحلة فقد بلغ الإنفاق في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ حوالي ١,٧٦٥ مقارنة بإنفاق حوالي ١,٠٨٦ في العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ .
- مرحلة التعليم الابتدائي فقد زاد الإنفاق في هذه المرحلة من ٤,٦٨٥ في العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ٦,٣٩٧ في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .
- التعليم الثانوي زاد الإنفاق في هذه المرحلة من ٦,٠٥٠ خلال العام للدارس ١٩٩٢/٩١ إلى ٧,٦٣٣ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .
- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ، فقد زاد الإنفاق من ٨٦٨ في العام

- الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ١,١٥٦ فى العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .
- التنمية المهنية للمعلمين ، فقد نجد تذبذباً فى إجمالى الإنفاق المحلى حيث بلغ الإنفاق فى عام ١٩٩٢/٩١ حوالي ٨٧ مليون جنيه استرلينى ثم زاد الإنفاق الى ١٠٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٤/٩٣ ، ثم انخفض الإنفاق إلى ٧٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٩/٩٨ .
- الخدمات الأخرى، فقد ارتفع الإنفاق فى هذا المجال من ١٩٧ خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ٤٧٩ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .
- التعليم العالى ، فقد انخفض الإنفاق المحلى على التعليم العالى من ٢,١٨٧ خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ١٦٣ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ وهذا يرجع إلى أن تمويل التعليم العالى يتم من مصادر غير حكومية فى الغالب .
- أما فيما يتعلق بإنفاق" السلطات المركزية والسلطات المحلية فى قطاعات التعليم العام خلال الفترة من ١٩٩٤/٩٣ وحتى العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ نجد زيادة مطردة فى تلك الفترة، وفى جميع المراحل التعليمية"^(١١) ، ويوضح ذلك جدول (٤) التالى :

جدول (٤)

يوضح إتفاق السلطات المركزية والمحلية في بريطانيا على التعليم العام من ٩٩/٩٣

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	العام الدراسي / المرحلة التعليمية
١٨٣٧	١٧٥٤	١٦١٤	١٥٣١	١٤٦٩	١٣٧٢	مرحلة ما قبل المدرسة
٦٨٣٦	٦٥٦٠	٦٣٥١	٦١٢٤	٥٩٤٤	٥٦٥٣	التعليم الابتدائي
٨٤٨٣	٨١٣١	٧٩٦٣	٧٦٩٦	٧٥٤٢	٧٢٦٤	التعليم الثانوي
١٦٨٤	١٥٦٩	١٤٧٥	١٤٣٣	١٤٦٩	١٤٤٣	الخدمات الأخرى
١٨٨٤٠	١٨٠١٤	١٧٤٠٣	١٦٧٨٣	١٦٤٢٤	١٥٧٣٢	الإجمالي

المصدر : اليونسكو : مكتب للتربية الدولية ، ٢٠٠٠

يتضح من جدول (٤) السابق أن إجمالي إتفاق السلطة المركزية والمحلية على قطاعات التعليم العام قد بلغ ١٨,٨٤٠ مليون جنيه إسترليني خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ مقارنة بمبلغ ١٥,٧٣٢ مليون جنيه خلال العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ ، أي بزيادة قدرها ٣,١٠٨ مليون جنيه إسترليني .

- (١) محمد منير مرسى : المرجع فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) عقيل محمود رفاعى : تطوير التعليم الثانوي العام والفنى ، المؤتمر الثانوي الحادي عشر " للتعليم الجامعي العربي - أفاق الإصلاح والتطوير، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤م .
- (٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفنى ، تكاملهما وارتباطهما بسوق العمل ، تونس ، ١٩٩٩م .
- (٥) المرجع السابق .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) Center Learned : Vocational Training in the Developed World Comparative Study ,New York,1989 .
- (٨) أكتسون ج ب ب : اقتصاديات التربية ، مرجع سابق، ص ١٩ .
- (٩) England , Ministry of education: Education reform and finance in other provinces , January , 1997 P :1.
- (١٠) Ibid , op , sit . P.2.
- (١١) Ibid, op ,sit . P. 3.
- (١٢) UNESCO : world Data on Education E d , 1999 , P. 1.
- (١٣) England: , Statistics of Education : Education and Training Expenditure Since 91- 1992 , Department for Education and Skills ' September , 2001 - 2001, P .16.
- (١٤) England, Statistics of Education: Education and Training Expenditure Since 91- 1992, op, cit , P.10.
- (١٥) UNESCO: world Data on Education ,op, cit , P. 1-2.
- (١٦) McGuire , Kent : Emerging Issues in State Level School Finance , 1990, Eric Digest , NO. 3247777, P. 1- 4.

الفصل الخامس

تطوير التعليم العام في اليابان وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلي :

- مقدمة .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني في اليابان .
- سياسات وبرامج مساهم مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي العام و الفني في اليابان .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني باحتياجات سوق العمل في اليابان .
- تمويل التعليم العام في اليابان .
- أسس الإنفاق على التعليم العام في اليابان .
- مجالات الإنفاق على التعليم العام في اليابان .

تعد اليابان واحدة من أهم الدول المتقدمة عالمياً ، ولها نظام تعليمي متقدم ، استطاعت من خلاله المحافظة على تراثها ، وفي نفس الوقت مسايرة التقدم العلمي والتطور العلمي الحادث في العالم ، وكذلك تتمتع اليابان باقتصاد قوى يعتمد على نمو اقتصادي سريع ، يجعلها تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى استهدفت تطوير برامجها التعليمية ، لكي تلحق بالتطور الياباني السريع ، مما يدفعنا دراسة للنظام التعليمي الياباني للوقوف على مواطن القوة به ، ومحاولة الاستفادة منها ، خاصة في مجال التعليم الثانوي الذي يعد ركيزة للتنمية اليابانية .

تنظيم التعليم العام في اليابان :

كان النظام التعليمي في اليابان نظاماً متعدد المسارات حتى الحرب العالمية الثانية ، ولذلك كانت توجد مسارات خمسة بالتعليم ، وكان في مقدمة هذه المسارات الجانب الأكاديمي الذي يحظى بمكانة كبيرة ، وكان يؤهل للجامعة ، ومن ثم إلى المناصب الرفيعة في الحكومة والمهن (١) .

وبعد صدور القانون الأساسي للتعليم في مارس ١٩٤٧ م والذي حدد أهداف التعليم الياباني ، بالسعي لتحقيق النمو الكامل للشخصية اليابانية عقلياً وجسدياً ، وترسيخ مبدأ العدالة ، والقيم الفردية ، واحترام العمل ، والإحساس بالمسؤولية ، والاستقلالية لبناء مجتمع مسالم (٢) ، وبعيداً عن الحروب بعد للتنمير الهائل الذي تعرضت له اليابان في الحرب العالمية الثانية .

كما تضمن القانون حق الأطفال في تكافؤ الفرص التعليمي ، وإلغاء التمايز الطبقي الذي كان سائداً في التعليم على أساس الجنس أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية أو المركز الاقتصادي أو الأصل العائلي (٣) .

كما حدثت تغيرات أساسية في نظام التعليمي حيث امتدت الدراسة الإلزامية إلى تسع سنوات من سن ٦ - ١٥ لتضم المدرستين الابتدائية والثانوية الدنيا ، وأعيد تنظيم للتعليم الياباني على أساس توحيدده في نظام واحد بدلا من تعدد أنظمتها ، وجاء للتنظيم الجديد للتعليم على غرار للنظام الأمريكي (٦-٣-٣-٤) ، ست سنوات للمدرسة الابتدائية و ثلاث سنوات للمدارس الشاملة ، و أربع سنوات للتعليم الجامعي ^(٤) ، وأدخلت تعديلات هامة إلى المناهج الدراسية كما اعتمد نظام الاختلاط وتم إنشاء مجالس تعليم محلية على مستوى الأقاليم (الولايات) والبلديات بهدف تحقيق ديمقراطية الإدارة للتربية ^(٥) .

ويوجد بالتعليم في اليابان مرحلة ما قبل المدرسة ، وهذه المرحلة انتشرت في اليابان قبل أكثر من عشرين عاماً لتوفير الرعاية الاجتماعية للأطفال ، وتزويدهم بالمهارات الاجتماعية حيث يتم التدريس لهم في مجموعات ويمارسون فيها المهارات والأنشطة المتكاملة التي تكشف صعوبات التعلم .

وتتضمن هذه المرحلة رياض الأطفال Kinder gratin التي تقبل الأطفال في سن ثلاث سنوات وأربع سنوات وخمس سنوات ، وتوجد كذلك مراكز الرعاية اليومية day Care Canters وتتضمن الأطفال من أربع إلى خمس سنوات حيث توفر خدمات عظيمة للأطفال ولأمهاتهم وهذه المدارس تتبع وزارة الرفاهية . ويقضى بها الأطفال ست أيام أسبوعياً ولمدة ثمان ساعات يومياً .

يتكون نظام التعليم العام في اليابان من ٦ - ٣ - ٣ سنوات ، ويشمل ست سنوات للتعليم الأولي ، وثلاث سنوات للمدرسة الإعدادية ، وثلاث سنوات للمدرسة الثانوية العليا .

وتوجد المدرسة الأولية Elementary School ، ويقبل بها جميع الأطفال في سن السادسة سواء كان تعليمًا حكوميًا وخاص ، و نسبة ٩٩ % منها مدارس عامة ، وتضم أكثر من ٩٥ % من الأطفال اليابانيين ، إلى جانب المدارس الخاصة التي تبلغ حوالي ٠٧ %، ويتم الانتقال من صف إلى صف بطريقة تلقائية ^(١) .

وتؤكد أهداف المدرسة الأولية على التقاليد المحلية والقومية ، وغرس روح التفاهم العالمي ، وفهم اللغة اليابانية واستخدامها والرياضيات والموسيقى والآداب والفن ، ومدارس الأطفال أصحاب القدرات المحدودة وذوي الاحتياجات الخاصة .

وتوجد المدرسة الإعدادية Junior High School في اليابان أو ما يعرف بالمدرسة المتوسطة هي مرحلة إلزامية شأنها شأن المدارس الأولية بـ ٩٦ % مدارس عامة ، و ٣ % مدارس خاصة ، ١ % مدارس قومية ^(٢) ، ومنهاج الدراسة بها تركز على ثلاث محاور رئيسية كما هو الحال في المدارس الأولية ، وهي : المواد اللغوية والعلمية والمهارات الحياتية والأنشطة الخاصة.

أما المدارس العليا أو المدارس الثانوية High School فهي غير إلزامية ، حيث تقبل الناجحين من المدارس الإعدادية العليا ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات من ١٥-١٨ والتعليم بها حكومي عام ، ويخضع بها الطلاب وفق ثلاثة أنظمة ، أما طول الوقت أو بعض الوقت أو نظام الكورسات ، ومدة الدراسة بها للطلاب المنتظمين طول الوقت ثلاث سنوات ، أما الطلاب الذين يقضون بهذه المدارس بعض الوقت فيكون نظام الكورس ومدة الدراسة تمتد إلى أربع سنوات أو أكثر وذلك بعد تسع سنوات من التعليم الإلزامي ، وتعد المرحلة الثانوية في اليابان

مرحلة منتهية يختار الطالب بعدها مستقبله فى مواصلة التعليم، أو الخروج والانخراط فى سوق العمل والإنتاج .

وعلى الرغم من أن التعليم الثانوي قد تقدم بسرعة فى اليابان ووصل إلى حد ألبهار الآخرين ، إلا أن محاولة تطويره مازالت مستمرة، وأحدث هذه التقارير هى التى قدمها المجلس القومي لإصلاح التعليم فى اليابان فى أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ ، وطالب فيها بإصلاحات واسعة وبعيدة المدى ، وكان على رأسها قضية الإعداد للقرن الحادي والعشرين ، وتنويع التعليم الثانوي (٨) .

استراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفنى فى اليابان:

على الرغم من التقدم الياباني الكبير فى مجالات الحياة المختلفة ، إلا أن التعليم يحظى باهتمام كبير ، وخاصة التعليم الثانوي الذى حقق نجاحاً كبيراً وغير مسبوق ، وهذه الجهود لم تتوقف ، ويدل على ذلك تقارير الهيئات والمؤسسات العلمية اليابانية ، إضافة إلى ما قدمه المجلس القومي للتعليم فى عام ١٩٨٧ م ، وطالب بضرورة القيام بإصلاحات واسعة فى التعليم الثانوي للإعداد للقرن الحادي والعشرين ، من خلال تنويع المحتوى العلمي لمناهجه، والتركيز على التعليم الثانوي الفنى والمهني ، ويتم ذلك فى إطار تنمية الاقتصاد الياباني .

ويعمل التعليم الفنى والمهني فى اليابان على توفير الكوادر البشرية المدربة لتلبية متطلبات سوق العمل من العمالة الفنية ، ويلتحق بهذا النوع من التعليم حوالي ٢٨ ٪ من مجموع الطلاب فى المرحلة الثانوية العليا ، وتوجد علاقة وثيقة بين التعليم الفنى ومؤسسات العمل والإنتاج الصناعي .

وفى اليابان ينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين : عام ومتخصص

(تخصصات مهنية متنوعة) ، وقد بدأت اليابان إصلاح التعليم الثانوي ، وتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني (التعليم الثانوي المتخصص) ، بفتح مجالات الانتقال الأفقي في التعليم الثانوي ، فضلاً عن إكمال دراسة مخرجات التعليم الفني في مؤسسات التعليم العالي خاصة في المعاهد ذات السنتين بعد الثانوية .

وتعد وزارة العمل **Ministry of Labor** هي الجهة العليا المسؤولة - على المستوى القومي - عن وضع الخطة الأساسية للتدريب المهني ذات السنوات الخمس ، وهذه الخطة تعنى بتحديد اتجاهات الطلب على العمالة الماهرة ، ووضع خطط لمواجهة هذه المتطلبات ، وتقوم بإجراء مسح سنوي للمهارات الى تعانى من قصور من خلال المؤسسات الصناعية والإنتاجية .

وتقوم كل ولاية من الولايات اليابانية ومن خلال مجلس التدريب المهني الخاص بها ، بوضع خطط التدريب المهني للوفاء بمتطلبات المجتمع المحلى من العمالة المدربة ، بما يسهم فى عملية التنمية بالولاية. وتظهر آليات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فى اليابان فيما يلي^(١):

- اعتماد مواد أساسية إلزامية لجميع تلاميذ هذه المرحلة مثل اللغة اليابانية والتربية الوطنية والرياضيات والصحة والتربية البدنية .
- يحصل خريج لثانوية الفنية النظرية المتخصصة على ٣٠ وحدة دراسية ، أو أكثر في المواد المهنية والمتخصصة من مجموع ٨٠ وحدة دراسية مطلوبة للتخرج ، وهذا يعنى أن جميع تلاميذ التعليم الثانوي يشتركون في اختيار نحو ٥٠ وحدة دراسية من مواد دراسية مشتركة ، وهذا يوضح حجم التكامل بين التعليم الثانوي العام ، ومناهج التعليم الثانوي الفني .

ومنذ ١٩٩٣ تم إدخال برنامج لتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني ممثلاً في "البرنامج التكاملي" ، ويعد نوع ثالث في التعليم الثانوي ، وتتضمن مناهجه ٣٥ وحدة دراسية إلزامية في مواد اللغة اليابانية وعلم الاجتماع والرياضيات والمجتمع الصناعي والإنسان والمعلوماتية ، أما للمواد الأخرى فيختارها التلاميذ تجربة كاملة وفقاً لرغبتهم وتوجهاتهم الخاصة وتتناسب مع الفروق الفردية والاستعدادات والقبالية والمستقبل المأمول لكل تلميذ (١٠) .

ويهدف هذا البرنامج إلى حرية الطالب في اختيار بعض المواد ودراستها ، إلى جانب جودة عملية التعليم والتعلم ، وحصول البعض على قدر من التعليم المستقل ، الذي يزودهم بأساسيات العمل ومهاراته في مجتمع متغير يتطلب قدراً أكبر من الإعداد والتوجيه للمهنة ، وهذه البرامج تتميز بالمرونة من حيث محتواها على التخصصات المختلفة التي تلبي احتياجات المصانع والشركات من العمالة الفنية والماهرة .

وهذه لبرامج تستهدف ما يلي :

- إعداد الكوادر الفنية والمهنية .
- غرس الاتجاهات الإيجابية نحو العمل والإنتاج والمهن المختلفة .
- تأهيل الطالب وإعداده لسوق العمل مباشرة أو مواصلة التعليم بعد ذلك .
- تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطالب .
- تزويد الطالب بالمعارف والمهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل .
- تمكين الطالب من متابعة التطورات و المتغيرات العلمية السريعة والمتلاحقة .

- تنمية القدرات الأساسية الشاملة بدلا من المهارات المهنية المحدودة .

سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي .

في اليابان تقوم المؤسسات الإنتاجية بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي من خلال نظام المشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية ، ومدارس التعليم الثانوي الفني ، وعقد اتفاق شبه رسمي طويل الأمد فيما بينها ، وتتمثل الآلية فيما يلي (١١) :

- توفير معدات وأجهزة للمدارس الفنية .

- إتاحة فرص التدريب الميداني للطلاب في مواقع العمل .

- تقديم الخبرات في تطوير المناهج الدراسية وتنفيذها .

- توفير حوافز اقتصادية للطلاب وتشجيع المتفوقين والمتميزين في المدارس الثانوية وتشغيلها .

آليات ربط التعليم الثانوي في اليابان بسوق العمل .

في اليابان تم ربط التعليم الثانوي ، وخاصة التعليم الثانوي الفني باحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة من خلال إدخال البرنامج التكاملية أو المتكامل الذي يتضمن مناهج ومواد إجبارية ومواد اختيارية ، وفق رغبات وقبول الطلاب ، وهو ما يساعد المتعلم على التكيف مع احتياجات سوق العمل .

ويتم تطوير البرنامج التكاملية ليتجاوب مع التطورات التقنية المعاصرة في سوق العمل ، والتحديات في مجال التقنية الإلكترونية ، وتم إدخال مادة "دراسة مشروع" وهي إلزامية لجميع برامج التعليم الثانوي المتخصص ، ماعدا التمريض ومن أمثلة محتوياته : صناعة السيارات الإلكترونية ، والبحث في الحرف الإلكترونية ، ويقوم الطلاب بالتدريب

الميداني في موقع العمل الصناعي ولذلك يتم التعاون والتكامل بين وزارة التعليم ووزارة العمل ، وتوجد علاقات قوية بين مؤسسات العمل والتعليم . وتعتمد هذه البرامج على إعداد مناهج يمكن من خلالها تحقيق الربط بين فروع التعليم الثانوي، ويتم تنفيذها من خلال ما يلي :

- المشاركة الفعالة بين هيئة تنمية القدرات والمهارات المهنية التابعة لوزارة العمل ، وفروعها بالأقاليم، وممثلي قطاعات العمل المختلفة ، في وتصف للمهن على المستوى القومي في اليابان .
- المشاركة الفعالة بين المستويين القومي والمحلي في اليابان في تخطيط المناهج في المدارس الثانوية العليا .
- التأكيد على الاتجاهات الأساسية التالية في المناهج والبرامج الدراسية من خلال التركيز على المعارف الأساسية ، واحترام الفروق الفردية ، وتحقيق المستويات العالمية من المهارات لدى الأفراد .

ويعتمد سوق العمل في اليابان على العليم الفني بصورة كبيرة ، ويلاحظ أن ٧٥ ٪ من خريجي التعليم الثانوي الفني يذهبون مباشرة إلى سوق العمل ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها :

- دمج خطة التعليم الفني في برامج الاقتصاد القومي .
- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن مجالات العمل والإنتاج وحجم الفص المتاحة للعمل ، والمواصفات الفنية التي تحتاجها الوظائف في سوق العمل .
- قيام الشركات الكبر بتوفير فرص التدريب الميداني للطلاب ، مما يجعلهم قادرين على فهم سوق العمالة ومتطلباته .
- مشاركة القطاع الخاص في تطوير ودعم التعليم الفني ومؤسساته من خلال المناهج والتدريب والمتخصصين .

تمويل التعليم في اليابان :

مقدمة :

تقع مسؤولية تمويل التعليم العام في اليابان على عاتق الولايات والبلديات والحكومة القومية ، حيث تقدم الحكومة دعماً مالياً لدعم الأنشطة التعليمية من خلال الضرائب ، ومصادر الدخل الأخرى ، ولا توجد ضرائب تفرض لصالح التعليم ، وإنما يتم الاعتماد المالي من قبل جانب الولايات والمحليات ، والحكومة المركزية التي تقدم الإعانات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق المحلية والولايات .

وتقوم حكومات الولايات بالإتفاق على للتعليم بالولاية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية العليا ، وتسهم في الإتفاق على التعليم بالمحليات من خلال تقديم الإعانات لها لتحقيق أهداف تعليمية محددة ، على أن تنقسم كل من حكومات الأقاليم والحكومة القومية نفقات المعلمين^(١٢) ، حين تقوم السلطات المحلية بالإتفاق على للتعليم من الابتدائي وحتى الثانوية الدنيا ، باستثناء مرتبات المعلمين .

تمويل التعليم في اليابان :

استطاعت اليابان إيجاد نظام متكامل بين المحليات ، وحكومات الولايات والحكومة المركزية لتمويل التعليم العام ومواجهة نفقاته ، ويحقق العدالة والمساواة بينهم ، كما أن ذلك من شأنه تحقيق تكافؤ الفرص بين اليابانيين في الحصول على تعليم متميز ، يوفر لهم التقدم والتفوق بالنسبة للدول الأخرى .

ويعتمد تمويل التعليم في اليابان على الضرائب، وتقع مسؤولية الإتفاق على التعليم في اليابان على عاتق الحكومة الاتحادية ، بحكومة المقاطعة والسلطات المحلية، وتقدم هذه الحكومات دعماً مالياً للأنشطة التعليمية من خلال مخصصات الضرائب وبعض مصادر التمويل الأخرى.

والضرائب التي تفرضها الحكومات على المستوى الاتحادي أو المقاطعة أو المحافظات لا تخصص لخدمة حكومية محددة ، بل يخصص جزءاً من ضريبة الدخل ، للخدمات التعليمية ، وفق نظام كل حكومة محلية وإنفاقها .

وتمويل التعليم من جانب الحكومة الاتحادية يسير فى اتجاهين هما (١٣) :

- ١- المؤسسات القومية التعليمية (جامعات - مؤسسات أخرى) .
- ٢- الخدمات والمجالات التعليمية التي تحددها المقاطعات أو المحافظات ، ومؤسسات التعليم الخاصة ، والمؤسسات الأخرى مثل ذوى الاحتياجات الخاصة .

أضف إلى ذلك أن الحكومة الاتحادية تقوم بتخصيص دعماً ضريبياً للحكومات المحلية أو المقاطعات ، وتهدف من وراء ذلك أن يكون لكل منهما مستوى مضمون من الدخل وإنفاقه على الخدمات التعليمية ، وتعويض النقص فى إيرادات الدخل المحلى .

ومصادر الدعم الضريبي للتعليم من جانب الحكومة الاتحادية حددها القانون كما يلى (١٤) :

١ - يخصص نسبة ٣٢% من إجمالي ضريبة الدخل والضريبة المهنية .

٢ - يحدد نسبة ٢٤% من دخل ضريبة استهلاك المشروعات الكحولية.

٣ - يحدد نسبة ٢٥% من دخل ضريبة السجائر .

وهذه الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية لا تمنح لأي خدمات أخرى بخلاف الخدمات التعليمية ، ولذلك يعتبر مستوى

الإتفاق الحكومي نمنح على التعليم مناسب من خلال هذه الامتيازات ،أو التسهيلات المقدمة لها .

وتحدد الرسوم فى المؤسسات التعليمية الاتحادية بصورة موحدة لكل من وزارة التعليم والعلوم و الرياضة والثقافة ، كما يقوم مجلس المقاطعات والمحليات بتحديد الرسوم فى مؤسسات الخدمات الأخرى .

وإلى جانب ذلك توجد برامج مساعدات للطلاب فى اليابان ، وتقدمها هيئات عديدة منها مؤسسة المنح الدراسية اليابانية المدعومة من قبل الحكومة الاتحادية ، وحكومات المقاطعات والمحليات ، وكذلك الهيئات التى لا تسعى للربح أو التى لا تحصل على فوائد مالية نتيجة تقديم هذه المساعدات .

ب- الإتفاق على التعليم فى اليابان :

١- أسس الإتفاق على التعليم فى اليابان :

— تنوع مصادر التمويل .

وإذا كان الإتفاق على الخدمات التعليمية يعتمد على الضرائب العامة كمصدر للتمويل على جميع المستويات الاتحادية والمقاطعات والمحليات ، فتمت مصادر أخرى كرسوم الإيجار وعوائد الأعمال الحكومية والوقف والتمويل الخاص والهيئات التى لا تسعى للربح.

— تقديم القروض الطلابية :

والقروض التى تقدم للطلاب نوعان ^(١٥):

١- قروض بلا فوائد وتقدم للطلاب المسجلين فى المدارس الثانوية والجامعات والكليات المتوسطة والدراسات العليا ، وكليات التكنولوجيا ومعاهد التدريب الخاصة .

٢- قروض بفوائد وتعطى للطلاب فى الجامعات والكليات المتوسطة

ومعاهد التدريب الخاصة، وهذه القروض لا يتم احتساب فوائد عليها طالما كان المقرض مسجلاً في أي مرحلة تعليمية ، وبعد أن ينتهي من دراسته يبدأ المقرض في دفع القرض بفائدة ٣% في السنة .

٢- الإنفاق على التعليم في اليابان :

توفر الحكومة اليابانية للتعليم المجاني للطلاب في المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا على الرغم من إسهامات الإباء المادية ، التي تشمل الرسوم الدراسية ونفقات الزى المدرسي ، والتي تصل في بعض الأحيان إلى حوالي ٦٠٠ دولار سنوياً لكل تلميذ في المدرسة الثانوية للدنيا .

أما التعليم في المدرسة الثانوية العليا العامة والخاصة فهو بالمصروفات ، وبعد الإنفاق على المدارس الثانوية العليا الأكاديمية والفنية من اختصاصات الولايات ، إلى جانب ما تقدمه الحكومة القومية وحكومة الولايات من إعانات .

ويتمتع الإنفاق على التعليم في اليابان على الضرائب المفروضة على المستويات المختلفة، ففي عام ١٩٩٢ بلغت ميزانية التعليم الاتحادية ٥٣١٩ تريليون ين ياباني أي ما يعادل ٤٩,٤ بليون دولاراً أمريكياً ، وقد تم توزيعها كالتالي : ٦٠% خصصت لمرتبات المدرسين و توفير الإمكانيات للتعليم الإلزامي العام وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ، و ٢٦% للمعاهد القومية، ٦,٥% لمساعدة المدارس الثانوية الخاصة و الجامعات ، أما ميزانيات التعليم على مستوى المحليات تتكون من دعم المقاطعة وتبلغ نسبة ٤٤% ، و الدعم المحلي بنسبة ٣٢,٣% ودعم الحكومة الاتحادية ١٨,٩%.

ويتم الإنفاق على التعليم على المستوى المحلي في مجالات ثلاثة هي (١١) :

١- المؤسسات التربوية وبلغ إجمالي الإنفاق في هذا المجال حوالي ٨٣,٩% من إجمالي الميزانية المحلية وتم توزيعها على المدارس الابتدائية بنسبة ٣٧,٧% والمدارس الثانوية المتوسطة (الإعدادية) ٢٢,٣% والمدارس الثانوية ١٨,٧% وتعليم نوى الاحتياجات الخاصة ٣,٤% والمدارس الأخرى ١,٧% .

٢- للخدمات الاجتماعية في التعليم ، حيث كان توزيع الإنفاق عليها في المناسبات الرياضية و الاحتفالات الثقافية بنسبة ١١,٣% من إجمالي الميزانية المحلية .

٣- الإدارة المدرسية وبلغ "إجمالي الإنفاق عليها ٤,٨% وكان مخصص الإنفاق على التعليم من الحكومة الاتحادية قبل عام ١٩٩١ حوالي ٨,٨% في حين كان مخصص الإنفاق المحلي على التعليم حوالي ٢١,١% من إجمالي الإنفاق المحلي" (١) .

وفي عام ١٩٩١ بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم حوالي ٢٣,٥٠,٩٠١ بليون ين أى نسبة ٤,٧% من إجمالي الدخل القومي ، و١٦,٦% من إجمالي الإنفاق للحكومي الاتحادي و المحلي ، ولكنه انخفض في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣,٦% من الدخل القومي و ٩,٩% من الإنفاق الاتحادي والمحلي . وجداول (٧) للتالى يوضح ذلك :

جدول (٧)

يوضح الإنفاق على التعليم في اليابان في الفترة من ١٩٩٤ - ٩١

السنة	إجمالي الإنفاق العام على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم
١٩٩١	% ٤٧	% ١٦,٦
١٩٩٢	% ٣٦	% ١٠,٤
١٩٩٣	% ٣٨	% ١٠,٨
١٩٩٤	% ٣٦	% ٩,٩

المصدر: اليونسكو ، مكتب التربية الدولي ، ١٩٩٩

ويتضح من جدول (٧) السابق تذبذب الإنفاق على التعليم ، بينما كان الإنفاق على التعليم في عام ١٩٩١ حوالي ١٦,٦% ، ثم انخفض في العاملين ٩٢ ، ١٩٩٣ ، إلى ١٠,٤ % ، إلى ١٠,٨ % على التوالي، ثم وصل إلى ٩,٩ % في العام ١٩٩٤ .

وللتعليم الإلزامي في اليابان (الابتدائي و الإعدادي) يتم الإنفاق عليه بواسطة الحكومة الاتحادية و المحلية ، ولا تفرض فيه أية رسوم دراسية ، أما التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الثانوي ليس إلزامياً ، ويحصل على إعانات حكومية ، وتفرض فيها رسوم دراسية ، يدفعها الطالب وتشمل الكتب والأدوات والخامات التعليمية ، والأنشطة التربوية وتكلفة الانتقالات والرحلات وعضوية مجالس الأمناء ، ويتم تقديم وجبة غذائية في الحضانة والمدارس الابتدائية والإعدادية ويتحملها الطالب .

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والتعليم العام، فقد بلغ الإنفاق على مرحلة ما قبل المدرسة نسبة

حوالي ٢,٣% خلال العام ١٩٩٤/٩٣ وهو معدل الإنفاق خلال العام ١٩٩٢/٩١، وفي تطبيق العام بمستوياته المختلفة نجد انخفاضاً في الإنفاق على التعليم الابتدائي والإعدادي في العام الدراسي ١٩٩٤ / ٩٣ مقارنة بالإنفاق على نفس المستويين خلال العام ١٩٩٢/٩١ ، في حين أن هناك زيادة في الإنفاق على للتعليم الثانوي خلال العام ١٩٩٤ / ٩٣ بحوالي ١٢,١% مقارنة بالإنفاق في نفس المرحلة في العام ١٩٩٢ / ٩١ وكان ١٠,٢% وجدول (٨) يوضح ذلك :

جدول (٨)

يوضح الإنفاق على التعليم العام في اليابان من ٩١/٩٤

السنة / المرحلة	ما قبل المدرسة	التعليم الابتدائي	التعليم الإعدادي	التعليم الثانوي
١٩٩٢ / ٩١	٢٣%	٣٨,١%	٤٣,١%	١٠,٢%
١٩٩٤ / ٩٣	٢٣%	٣٧%	٤١,٨%	١٢,١%

المصدر : اليونسكو، المكتب الدولي للتربية، ١٩٩٩

وقد بلغ إجمالي إنفاق الحكومة الاتحادية والمحلية على التعليم العالي حوالي ١٣,٥% من إجمالي الدخل القومي ، وتتضمن برامج الإنفاق من خلال الحكومة المحلية " مرتبات المعلمين والعلاوات الخاصة، والحوافز لمعلمي المدارس الابتدائية والإعدادية ، ومعلمي المدارس الثانوية المعينين لبعض الوقت ، والمباني الحكومية المخصصة لأغراض تعليمية" (١٧) .

- (١) محمد منير مرسى : المرجع فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- (٢) Stephens , M: Japan and Education , New York ,Press , 1991 .
- (٣) 3-Ibid ,P.93.
- (٤) Schoppa ,J.: education Reform in Japan , London ,1991 .
- (٥) إيزاو سونوكى : إصلاح التعليم فى اليابان ، مكن منظور القرن الحادى والعشرين ، مستقبلات ، ع ١ ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
- (٦) إدوارد جوشامب : التربية فى اليابان المعاصرة ، ترجمة محمد عبد العظيم موسى ، مكتب التربية العربى ، الرياض ، ١٩٨٥ .
- (٧) Mashiko ,E : Japan A study of Educational System of Japan and a Guide to the Academic Placement of students in Educational Intuitions of the United States , Washington,1989 .
- (٨) سيد سالم مرسى :التجربة اليابانية فى تنظيم بيئة التعليم الثانوي الفني وكيفية الاستفادة منها فى مصر ، مجلة البحث التربوي ، ع ١ ، للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- (٩) Center Learned : Vocational Training in the Developed World Comparative Study ,New York,1989 .
- (١٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث التعليم الثانوي العام والفني ، تونس ، ١٩٩٩ م .
- (١١) سيد سالم موسى :التجربة اليابانية فى تنظيم بنية التعليم الثانوي الفني وكيفية الاستفادة منها فى مصر ، مجلة البحث التربوي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
- (١٢) UNESCO: world Data on Education, 1999 , P. 1-2.
- (١٣) Franz ; Chris and Kato; kazoo : The Education Structure of the Japanese School System htt :// www. Ed .gov , Pubs /Research 5/Japan Structure . htm , p.1-4 .

- Ibid , op , cit, P.1 (14
- Ibid , op , cit, P. 2 . (15
- UNESCO : world Date on Education , op, cit , P. 2 . (16
- Bray; Mark : Education in Asia : Financing Higher (17
- Education , Prospects , Vol , xxx, N , 3, September 2002,
PP 336 – 337 .

الفصل السادس

تطويرا لتعليم العام فى ألمانيا وتمويله

ويتضمن هذا الفصل مايلى :

- مقدمة .
- تنظيم التعليم فى ألمانيا .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام والفني فى ألمانيا .
- سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي العام والفني فى ألمانيا .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل فى ألمانيا .

يعد التعليم العام في ألمانيا خلال مراحل للتاريخ من مسؤوليات الولايات والمدن الألمانية ، ولم تنشأ فيها وزارة للتعليم القومي لكي تتولى الأشراف على التعليم إلا خلال فترة للحكم النازي ١٩٣٣-١٩٤٥ . وبعد الحرب العالمية الثانية ينص القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على إشراف الولايات العشر إلى جانب برلين الغربية على ما يتعلق بالتعليم والثقافة داخل حدودها ، وتقوم الحكومة الاتحادية بوضع المبادئ العامة التي تهدي بها الولايات المختلفة .

وتختلف نظم التعليم في ألمانيا في ضوء ظروف كل ولاية، ولذلك تتباين سنوات الإلزام في بعض الولايات عن بعضها الآخر ، ففي بعض الولايات تقدم تعليمًا إجباريًا لمدة تسع سنوات ، وعشر سنوات في بعضها الآخر على أن يبدأ التعليم الإجباري في سن السادسة أو السابعة ، وبعد قضاء مرحلة الإلزام يلتحقون بالمدارس الثانوية العامة أو الفنية ، أو مدارس التلمذة الصناعية والمدارس الحرفية .

تنظيم التعليم العام في ألمانيا :

توجد دور لرياض الأطفال في ألمانيا ، لكن بعضها قد يدخل ضمن النظام التعليمي في قليل من الولايات أو خارج النظام التعليمي في معظم الولايات الألمانية ، ويقوم على إنشاء هذه الدور مؤسسات وهيئات حكومية أو خاصة أو دينية .

وتعتبر المدارس الأولية في كل الولايات الألمانية هي بداية النظام التعليمي الرسمي ويطلق على الصفوف الأربعة الأولى مها بالمدرسة الأساسية وتمتد الدراسة بها إلى الصف السادس في بعض الولايات ويدرس التلاميذ ثلاث سنوات أو أربع سنوات لإكمال مرحلة التعليم الإجباري ^(١) .

ثم بعد ذلك توجد المدارس المتوسطة في معظم الولايات وتقبل التلاميذ بعد إتمام الدراسة الإلزامية سواء لمستوى الصف الرابع أو السادس وتستمر الدراسة بها حتى نهاية الصف العاشر ويوجد تشابه بين هذه المدرسة والمدرسة الثانوية الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية والمدرسة الثانوية الحديثة في إنجلترا .

وتوجد المدرسة الثانوية الأكاديمية وتمتد الدراسة بها من سبع سنوات إلى تسع سنوات ويتم القبول بها بعد اجتياز الطلاب لبعض الاختبارات العلمية والثقافية واختبارات القدرات، ويوجد تنوع في هذه المدارس بين الكلاسيكية والحديثة والرياضة العلمية ، وأكثرها شهرة المدارس الحديثة (٢) .

وهناك مدارس أخرى من التعليم الثانوي يقل بها الطلاب بعد إتمام الدراسة بالصف الرابع أو السادس في المناطق الريفية وتوجد المدارس الثانوية المتخصصة للبنات مثل الاقتصاد المنزلي والتدريس به لمدة ثلاث سنوات ، وتقدم برامج علمية وأكاديمية إلى جانب الاقتصاد المنزلي (٣) .

وتوجد مدارس خاصة بالاقتصاد وإدارة الأعمال ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وتركز الدراسة على نظام الاقتصاد ، وإدارة الأعمال وقد تؤهل لمدارس عليا في هذا الإطار .

كما توجد المدارس الفنية وتقبل التلاميذ بعد فترة للتعليم الإلزامي أو قضاء التعليم في مراكز التلمذة الصناعية ، وهناك المدارس الحرفية التي يقضى بها الطلاب ثلاث سنوات أو أربع سنوات (٤) .
إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني في ألمانيا:

في ألمانيا فإن اختيارات التلاميذ لمساراتهم التعليمية المستقبلية

تبدأ في مرحلة مبكرة من حياتهم الدراسية ، فبعد قضاء أربع سنوات في المرحلة الابتدائية ، يتم توجيه التلاميذ وتعريفهم بمختلف أنواع التعليم خلال السنتين الدراسيتين الخامسة والسادسة، سواء كان ذلك في المدارس الأساسية ذات الخمس سنوات أ والمتوسطة ذات الست سنوات ، تمهيدا لاختيار المسار الاقتصادي بعد السنة السادسة وبداية من السابعة^(٥) .

ويعتمد نظام التعليم في ألمانيا على مبدأ التكامل ما بين التعليم العام والفني " وبين الدراسة النظرية والتدريب العملي^(٦) ، وإن قنوات التعليم بينهما مفتوحة ، وفرص استكمال الدراسة العالية (ما بعد الثانوي) متاحة أمام خريجي التعليم الثانوي الفني .

ويظهر التكامل في المناهج الدراسية من خلال ما يلي^(٧) :

- للتنوع الواسع في التعليم الثانوي ، وإتاحة المجال لدراسة مواد اختيارية فضلا عن المواد الإلزامية .

- تواصل التعليم الثانوي العام بمختلف أنواعه سواء في المدارس الثانوية التي تدرس العلوم الإنسانية ، والمدارس الثانوية التي تدرس الرياضيات والعلوم ، والمدارس الشاملة بنوعيتها التعاونية والتكاملية، وهذه المدارس جميعا ذات مناهج دراسية تزود التلاميذ بأساسيات المعرفة والعلوم والثقافة العلمية .

- تتضمن مناهج التعليم الثانوي الفني علوم نظرية ، وتطبيقات عملية تؤهل خريجها لمواصلة دراستهم العالية أو الالتحاق بسوق العمل .
وتوجد نظم للتعليم المتكامل في ألمانيا منها^(٨) :

١- نظام التعليم المزدوج وتتجسد فيه مقومات التكامل ما بين التعليم الثانوي العام والفني ، متضمنة مناهجه مواد عامة (رياضيات ولغات وعلوم اجتماعية واقتصاد) ، ومواد مهنية فضلا عن المواد الاختيارية .

٢- توجد مدارس تكملية مدتها سنة واحدة أو سنتان وتخصص لتأهيل خريجي المدارس الأساسية والمدارس المتوسطة لمهن معينة ، فضلا عن مجالات الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا بعد ممارسة المهن لفترة محددة .

٣- نظام الثانوية المتخصصة وهي أحدث نوع من مدارس التعليم المهني والفني وتقبل خريجي المرحلة المتوسطة الذين أنهوا عشر سنوات دراسية، ويتم تأهيلهم خلال سنتين للالتحاق بمدارس الهندسة العليا ، ويوجد في مناهج السنة الأولى مواد علمية وتخصصية وتدريب في مجال التخصص في المدارس والمصانع، ثم تخصص السنة الثانية للعلوم الأساسية التخصصية، وتضم هذه المدارس تخصصات هندسة وتكنولوجيا واقتصاد وزراعة (١) .

أ - سياسات وبرامج التعليم الثانوي بالدول الأربع المرتبطة باحتياجات سوق العمل في ألمانيا :

وفي ألمانيا تهتم مؤسسات العمل والإنتاج بتطوير التعليم الثانوي وخاصة الفني من خلال :

- تحمل مسؤولية الجانب العملي في قطاعات العمل والإنتاج ذات العلاقة .

- إتاحة فرص للتدريب الفني في الشركات بورش تدريبية خاصة يشرف عليها مديرون متخصصون علميا وفنيا" .

- المساهمة في رسم سياسة التعليم الفني وتخطيط برامج وتنفيذها .

- توفير المؤشرات التي تحدد العلاقة الكمية بين التعليم الثانوي واحتياجات سوق العمل .

- تقوم مؤسسات العمل بتمويل التدريب من خلال صندوق التمويل الذي تتعاون فيه مؤسسات العمل والإنتاج .

آليات مساعدة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي في ألمانيا :

وفي ألمانيا يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج ، فهو أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل ، حيث يتم التعليم والتدريب في النظام الثنائي من خلال التدريب الميداني لمدة ٣ - ٤ أيام في الأسبوع، ويقضى الطالب يوماً واحداً أو يومين في المدرسة، وهذا التعليم مدته ثلاث سنوات، "ويشارك سوق العمل في تخطيط هذا التعليم وتنفيذه ، ويلتحق به حوالي ثلثي التلاميذ من المدارس الأساسية والمتوسطة والثانوية العامة ، وبعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي (ما لا يقل عن تسع سنوات دراسة) شرطاً أساسياً للالتحاق بهذا النظام^(١٠).

والتعليم الثانوي عامة والفني خاصة في ألمانيا يتميز بشدة ارتباطه باحتياجات سوق العمل وتحدد برامجه وتخصصاته بالبنية الاقتصادية المحلية سواء من خلال التدريب وسوق للعمل أو المنطقة الجغرافية ونوعيات البرامج والتخصصات المطلوبة بها ، ومن أهم المدارس الثانوية المرتبطة بسوق العمل ما يلي ^(١١) :

- المدرسة المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد التعليم الإلزامي ، وتشمل الدراسة برامج داخلية وبرامج في مواقع العمل والإنتاج .
- المدرسة المهنية العليا وتتضمن برامجها ٥٠ % دراسة وورش بالمدرسة ، و ٥٠ % في المصانع والمعامل ^(١٢) .
- المدرسة الثانوية الفنية ومدتها ثلاث سنوات وتضم للصفوف ١١ ، ١٢ ، ١٣ وبها تخصصات الهندسة والزراعة والاقتصاد المنزلي وغيرها، وتركز على المعرفة العلمية والتخصصية ويمكن لخريجها متابعة الدراسة الجامعية بعدها .

- المدرسة العالية المتخصصة ويقبل بها من اجتاز المرحلة المتوسطة (عشر سنوات) ومدة الدراسة بها سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، وتختص هذه المدرسة بإعداد الفنيين من خريجي الجامعات والمدارس العليا (١٣).

تمويل التعليم العام في ألمانيا

تعد عملية تمويل التعليم العام في ألمانيا شأن كثير من الدول الغربية الرأسمالية ، فهي تعتمد على الولايات والأقاليم ، وبعض الهيئات الحرة التي تسهم في عملية التمويل ، ولكن بنسب مختلفة ، وفي ضوء أهدافها ومقدرتها المالية ، مع الحرص على سياسة الدولة الألمانية في التعليم .

وتقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة في تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلف نسبة ما تنفقه الولايات الألمانية على التعليم ، وفي ضوء ظروف كل ولاية ، فهناك بعض الولايات التي تقدم دعما ماليا محدودا من ميزانيتها ، وهناك بعض الولايات الأخرى التي تنفق دعما ماليا كبيرا ، حيث أن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها .

ولذلك تختلف إسهامات الولايات في تمويل التعليم والإنفاق عليه من ولاية لأخرى ، وتتراوح نسبة ما تنفقه بعض الولايات بين ١٦% - ٤٠% من إجمالي ميزانياتها ، وتتحمل موازنة التعليم في كل ولاية دفع الأجور للمعلمين ومعاشاتهم ، إلى جانب ما تقدمه الحكومة الألمانية من دعم للتعليم باعتباره مسؤولية الحكومة (١٤).

في حين يقوم الإقليم والمناطق المحلية بتقديم الأموال بغرض توفير الأبنية التعليمية ، والعمل على صيانتها ، إلى جانب ما يقدم لها من دعم من حكومات الولايات الألمانية .

وتقدم بعض الولايات الدعم المالي والمنح في بعض الحالات للمدارس الحرة ، عندما تقرر هذه الولايات إلغاء الرسوم الدراسية التي يدفعها التلاميذ ^(١٥) مما يوفر لهذه المدارس دعماً مالياً يمكن به سد العجز في ميزانياتها نتيجة إلغاء الرسوم المدرسية .

ولا يوجد في ألمانيا أي ضرائب تعليمية ، أي تحصل لصالح التعليم مباشرة ، ولكن يحصل للتعليم عل مخصصاته التمويلية من خلال الضرائب العامة المحصلة بواسطة حكومات الولايات أو المناطق المحلية. **أسس الإنفاق على التعليم في ألمانيا :**

١- الاعتماد على السلطات المحلية وحكومات الولايات في توفير ميزانيات التعليم والصرف عليه .

٢- يمول التعليم من الضرائب العامة الى تحصلها الولايات ، وتخصص لصالح التعليم والإنفاق عليه .

٣- تحصل بعض المدارس على دعم مالي في شكل إعانات ومنح لتعويض العجز في ميزانياتها . بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الهيئات الأخرى بالتعاون مع وزارة التعليم بتقديم الدعم المادي والفني لقطاع التعليم الفني بأنواعه المختلفة .

وتقوم الشركات والمصانع بتقديم المساعدات الفنية مثل برامج التدريب المهني والفني للطلاب من أجل إعداد الطلبة للوظائف المختلفة ، وتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التي تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل ^(١٦).

كما تقدم الحكومة الفيدرالية حوالي ٧% من جملة الإنفاق على التعليم ، بينما تقدم الولايات حوالي ٣٢% ، وتحمل السلطات المحلية باقي نفقات التعليم باقي نفقات التعليم التي تصل إلى ما يقرب من ٢٣% ،

إلى جانب الأموال العامة ، والمساعدات الموقوفة من قبل الجمعيات العلمية .

مجالات الإنفاق على التعليم في ألمانيا :

تتحدد أهم أوجه الإنفاق على للتعليم فيما يلي :

١- دفع رواتب ومكافآت المعلمين والمعاشات المخصصة لهم من خلال حكومات الولايات الألمانية .

٢- إنشاء المباني المدرسية ، وصيانتها من خلال متقدمه الجهات المحلية.

٣- توفير الأجهزة والأدوات والخامات لهذه المدارس .

(١) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم : تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٥ .

(٢) U.S.A - National Center For Research in vocational Education: Integrating Academic and vocational Education Lesson from Early Innovators , Western Italians : P75 „University 1995 ,Vol51.

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج للتعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٠-٤١ .

(٥) Pritchard , Rosalind M : The German Dual System- Comparative Education 1992 , Vol 28 ,Educational Utopia .No2, P130.

Ibid ,Op, Cit.- (٦)

Canator , Leonard : Vocational Training in The Developed World - New York 1989 pp. 101 - 108, comparative Study. (٧)

(٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تحديث التعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

(٩) Uthman , Karl , Josef : Vocational Education and Training in Germany after Unification EUROPEAN Journal of Education, Vol 26,1991 P5 .

(١٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

(١١) المرجع السابق ، ص٥ .

(١٢) ناريمان محمود جمعة : اتجاهات عالمية معاصرة لسياسات التعليم والتدريب في كل من ألمانيا واليابان ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، مرجع سابق ص٤٣ .

١٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني مرجع سابق ، ص ص ٥٣ - ٥٤ .

١٤) وهيب سمعان ، محمد منير مرسى : المنخل فى التربية المقارنة ، ط٣ ، الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ .

١٥) عبد الخى عيود : ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٦) وهيب سمعان ، محمد منير مرسى: المدخل فى التربية المقارنة ، ط٣، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٧) European Center for The Development of Vocational Training: The Social Partners in Vocational Training and Further Trainings in the Federal Republic of Germany , Luxembourg, 1987.

الفصل السابع

تحليل مقارن لأوجه الشبة والاختلاف بين الاتجاهات

العالمية المعاصرة

(الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا)

ويتضمن هذا الفصل مايلي :

- برامج تطوير التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا .
- مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي العام والفني في هذه الدول .
- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل في الدول الأربع .
- تمويل التعليم العام والإنفاق عليه في الدول الأربع .

مقدمة :

تتشابه نظم للتعليم فى الدول للرأسمالية بوجه عام من حيث المراحل التعليمية والمسلم التعليمي فى كل منها ، كما سعت هذه الدول إلى تطوير برامجها بالتعليم العام ، وخاصة للتعليم الثانوي العام والفني ، بوضع برامج للتكامل بينهما ، وارتباطهما بسوق العمل ، كذلك وضع آليات لتنفيذ ذلك .

إستراتيجيات تطوير تكامل العليم الثانوي العام والفني :

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تم إدخال مواد دراسية مشتركة فى المناهج الدراسية كالرياضيات والعلوم والحاسب وغير ذلك ، وزيادة المقررات الأكاديمية والبرامج المهنية ، وجعل المناهج الأكاديمية أكثر مهنية ، بالإضافة إلى برامج يتكامل فيها التعليم الثانوي العام والفني ومها برامج الإعداد التقني والمناهج الإلزامية والمناهج التخصصية ، ومناهج ما بعد الثانوية ، وبرامج الجذب للمهنة .

وفى بريطانيا يحدث التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فى وجود برامج وسياسات تضح فى المدارس التى تجمع بين الجوانب النظرية والأكاديمية والجوانب العملية المهنية كالمدرسة الشاملة ، وتتضح أسس التكامل فيما يلى :

- ١- التوسع الكبير فى مدارس التعليم الثانوي العام و الفني ، وجود قنوات اتصال بينها ، تساعد الطالب على الانتقال من مدرسة إلى أخرى ، فعلى أساس قدراته واستعداداته العقلية والمهنية .
- ٢- المناهج الدراسية حيث تجمع المواد الدراسية بين الجوانب النظرية والعملية التى تحقق التزجية الشاملة والمتكاملة للطالب ، ولذلك تتضمن خطة للدراسة فى المدارس للثانوية مواد عامة وتخصصية عديدة لتحقيق التكافؤ بين الطلاب .

٣- التنوع في الاختيار ليس فقط بين المدارس الثانوي ، بل في المدرسة الثانوية الواحدة ، فإذا كانت المدرسة الثانوية الحديثة والفنية معنية بإعداد الطلاب فنياً وتزويده بالمهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل ، وللوفاء باحتياجات التنمية ، فهناك المدرسة الثانوية الشاملة التي تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية ، ولذلك فهي مدرسة تجمع أنواع التعليم الثانوي في مدرسة واحدة .

وفي اليابان تظهر آليات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فيما يلي :

- اعتماد مواد أساسية إلزامية لجميع تلاميذ هذه المرحلة مثل اللغة اليابانية والتربية الوطنية والرياضيات والصحة والتربية البدنية .
- يحصل خريج للتأنيوية الفنية النظرية المتخصصة على ٣٠ وحدة دراسية ، أو أكثر في المواد المهنية والمتخصصة من مجموع ٨٠ وحدة دراسية مطلوبة للتخرج ، وهذا يعني أن جميع تلاميذ التعليم الثانوي يشتركون في اختيار نحو ٥٠ وحدة دراسية من مواد دراسية مشتركة ، وهذا يوضح حجم التكامل بين التعليم الثانوي العام ، ومناهج التعليم الثانوي الفني .

ومنذ ١٩٩٣ تم إدخال برنامج لتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني ممثلاً في "البرنامج التكاملية" ، ويعد نوع ثالث في التعليم الثانوي ، وتتضمن مناهجه ٣٥ وحدة دراسية إلزامية في مواد اللغة اليابانية وعلم الاجتماع والرياضيات والمجتمع الصناعي والإنسان والمعلوماتية ، أما المواد الأخرى فيختارها التلاميذ تجربة كاملة وفقاً لرغبتهم وتوجهاتهم الخاصة وتتناسب مع الفروق الفردية والاستعدادات والقابلية والمستقبل المأمول لكل تلميذ .

ويهدف هذا البرنامج إلى حرية الطالب في اختيار بعض المواد ودراستها ، إلى جانب جودة عملية التعليم والتعلم ، و حصول البعض على قدر من التعليم المستقل ، الذي يزودهم بأساسيات العمل ومهاراته في مجتمع متغير يتطلب قدراً أكبر من الإعداد والتوجيه للمهنة ، وهذه البرامج تتميز بالمرونة من حيث محتواها على التخصصات المختلفة التي تلبي احتياجات المصانع والشركات من العمالة الفنية والماهرة .

وهذه البرامج تستهدف مايلي :

- إعداد الكوادر الفنية والمهنية .
- غرس الاتجاهات الايجابية نحو العمل والإنتاج والمهن المختلفة .
- تأهيل الطالب وإعداده لسوق العمل مباشرة أو مواصلة التعليم بعد ذلك .
- تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطالب .
- تزويد الطالب بالمعارف والمهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل .
- تمكين الطالب من مساهمة للتطورات و المتغيرات العلمية السريعة والمتلاحقة .
- تنمية القدرات الأساسية الشاملة بدلاً من المهارات المهنية المحدودة .

و في ألمانيا توجد نظم للتعليم المتكامل منها :

- ١- نظام للتعليم المزدوج وتتجسد فيه مقومات التكامل ما بين التعليم الثانوي العام والفني ، متضمنةً مناهجه مواد عامة (رياضيات ولغات وعلوم اجتماعية واقتصاد) ومواد مهنية فضلاً عن المواد الاختيارية .

٢- توجد مدارس تكميلية مدتها سنة واحدة أو سنتان وتخصص لتأهيل خريجي المدارس الأساسية والمدارس المتوسطة لمهن معينة ، فضلا عن مجالات الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا بعد ممارسة المهن لفترة محددة .

أليات مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي :

في الولايات المتحدة تقوم مؤسسات العمل والإنتاج بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي وتوفر له البرامج والإمكانات المختلفة كما يلي :

- توفير مواقع للتدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل " ، وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات التعليم ، وأرباب العمل الذين يحصلون على العمالة لمؤسساتهم .

- توفير فرص تدريبية عملية للطلاب ، والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم وتقويم أدائهم في مواقع التدريب الميداني بالمصانع والشركات الإنتاجية .

وفي بريطانيا يوجد عدة برامج لتطوير وتحديث التعليم الثانوي منها مايلي :

١- برامج ثقافية ومهنية لتدريب الطلاب عليها ، والتزود بالمهارات الأساسية التي يتطلبها العمل الفني والمهني .

٢- برامج التعليم الفني التي تقدمها المدارس الحديثة والفنية والمدرسة الشاملة ، بما يساعد الطلاب على الالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم في المراحل الأعلى .

٣- البرامج الأساسية الفنية التي تقدمها المدارس الإعدادية ، وتتكامل معها البرامج الفنية والمهنية بالمرحلة الثانوية.

وفي اليابان تقوم المؤسسات الإنتاجية بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي من خلال نظام المشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، ومدارس التعليم الثانوي الفني ، وعقد اتفاق شبه رسمي طويل الأمد فيما بينها ، وتتمثل الآلية فيما يلي :

- توفير معدات وأجهزة للمدارس الفنية .

- إتاحة فرص التدريب الميداني للطلاب في مواقع العمل .

- تقديم الخبرات في تطوير المناهج الدراسية وتنفيذها .

- توفير حوافز اقتصادية للطلاب ، وتشجيع المتفوقين والمتميزين في المدارس الثانوية ، وتشغيله في المصانع والشركات .

وفي ألمانيا تهتم مؤسسات العمل والإنتاج بتطوير التعليم الثانوي وخاصة التعليم الفني من خلال الأنشطة والبرامج التالية :

- تحمل مسؤولية الجانب العملي في قطاعات العمل والإنتاج ذات العلاقة.

- إتاحة فرص التدريب الفني في الشركات بورش تدريبية خاصة يشرف عليها مدبرون متخصصون علميا وفنيا .

- المساعدة في رسم سياسة للتعليم الفني ، وتخطيط برامج وتنفيذها .

- توفير المؤشرات التي تحدد العلاقة للكمية بين التعليم الثانوي ، واحتياجات سوق العمل .

تقوم مؤسسات العمل بتمويل التدريب من خلال صندوق التمويل الذي تتعاون فيه مؤسسات العمل والإنتاج .

- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل :

في الولايات المتحدة تعتمد آليات ربط التعليم الثانوي كما يلي :

- توفير مواقع التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل ، وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات للتعليم وأرباب المصانع والشركات الإنتاجية .

- توفير فرص وبرامج تدريبية للطلاب لاكتساب مهارات العمل المهني ، والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم ، ومشاركة المتخصصين في تقديم أداتهم في مواقع التدريب الميداني .

- الإسهام في إعداد البرامج وتصميم المناهج الدراسية والتدريبية ، وتنفيذها لمختلف فروع تخصصات التعليم الثانوي ، من خلال تعاون المسؤولين والمتخصصين في مواقع العمل والمعنيين في مؤسسات التعليم الثانوي .

- المساهمة في تمويل برامج للتكامل ، ومتطلبات برامج للتدريب العملي .

- المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل ، وتحديد معايير المهارات الوظيفية لتدريب طلاب المرحلة الثانوية عليها .

وتوجد آليات لربط التعليم الثانوي في بريطانيا بسوق العمل منها:

- توفير فرص التدريب والتأهيل الفني في مواقع العمل والإنتاج داخل المصانع والشركات الكبرى .

- تعاون أصحاب العمل مع المؤسسات التعليمية في تطوير ، وتحسين الخدمة التعليمية بمدارس التعليم الفني .

- تشجيع التعليم الفني من خلال إتاحة فرص الانتقال بين فروع التعليم الثانوي ، وفي ضوء قدرات ومهارات الطلاب الفنية واستعدادهم للعمل والإنتاج .

وفي اليابان تم ربط للتعليم الثانوي ، وخاصة التعليم الثانوي

الفني باحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة من خلال إدخال البرنامج التكاملي أو المتكامل الذي يتضمن مناهج ومواد إجبارية ومواد اختيارية ، وفق رغبات وقبول الطلاب ، وهو ما يساعد المتعلم على التكيف مع احتياجات سوق العمل .

- التنوع للواسع في التعليم الثانوي ، وإتاحة المجال لدراسة مواد اختيارية فضلاً عن المواد الإلزامية .

- تواصل التعليم الثانوي العام بمختلف أنواعه سواء في ثانويات العلوم الإنسانية ، وثانويات الرياضيات والعلوم ، والمدارس الشاملة بنوعيتها التعاونية والتكاملية ، وهذه المدارس جميعاً ذات مناهج دراسية تزود التلاميذ بأساسيات للمعرفة والعلوم والثقافة العامة .

- تتضمن مناهج التعليم الثانوي الفني علوم نظرية وتطبيقات عملية تؤهل خريجها لمواصلة دراستهم العالية أو الالتحاق بسوق العمل .

وفي ألمانيا يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج ، فهو أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل ، حيث يتم التعليم والتدريب في النظام الثنائي من خلال التدريب الميداني لمدة ٣ - ٤ أيام في الأسبوع، ويقضى الطالب يوماً واحداً أو يومين في المدرسة، وهذا التعليم منته ثلاث سنوات، ويشارك سوق العمل في تخطيط هذا التعليم وتنفيذه ، ويلتحق به حوالي ثلثي التلاميذ من المدارس الأساسية والمتوسطة والثتوية العامة ، وبعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي (ما لا يقل عن تسع سنوات دراسة) شرطاً أساسياً للالتحاق بهذا النظام .

والتعليم الثانوي عامة والفني خاصة في ألمانيا يحظى باهتمام الدولة ، ويتميز بشدة ارتباطه باحتياجات سوق العمل ، وترتبط برامجه

وتخصصاته بالبنية الاقتصادية المحلية سواء من خلال التكريب ومتطلبات سوق العمل أو المنطقة الجغرافية ونوعيات البرامج والتخصصات المطلوبة بها ، وتوجد مدارس ترتبط بسوق العمل منها :

- للمدارس المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد للتعليم الإلزامي ، وتشمل الدراسة برامج دبلومة وبرامج في مواقع العمل والإنتاج .

- المدارس المهنية العليا وتتضمن برامجها ٥٠ % دراسة وورش بالمدرسة ، و ٥٠ % في المصانع والمعامل .

وفى مصر ، اتخذت عدة إجراءات لربط التعليم الثانوى العام والفنى ، وإيجاد مسارات للحد من فجوة الانفصال بينهما ، ويعتبر مشروع مبارك كوك من أهم المشروعات التى يظهر فيها التكامل ، وهو ثمرة التعاون المصرى الألمانى ، ويعتمد المشروع على أساس تطبيق التعليم المزدوج فى أربعة مجالات هى :

١- مكان للتعليم والتدريب : حيث يقوم النظام على أساس الدراسة النظرية لمدة يومين فى إحدى المدارس الثانوية الفنية ، وأربعة أيام تدريباً عملياً فى المصانع والشركات (أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع) .

٢- إعداد المناهج : حيث يشترك الخبراء الألمان والمختصون بالمصانع والشركات مع المتخصصين بالتربية والتعليم فى إعداد مناهج للدراسة النظرية والمناهج العملية .

٣- للتقويم : يشترك المختصون بالمصانع والشركات التى يتدرب فيها الطلاب مع للمختصين بالوزارة فى إعداد الامتحانات التحريرية وتقويم الطلاب عملياً .

٤- التمويل : يساهم الجانب الألمانى فى المشروع عن طريق تقديم

الخبراء لمدة قصيرة أو طويلة ، و إمداد المدارس المشتركة في المشروع ببعض المعدات والآلات اللازمة للتدريب ، إلى جانب تحمل كلفة المدرسين بالداخل والخارج ، وتحتمل جميعات المستثمرين وأصحاب المصانع والشركات كلفة التدريب بها ، إلى جانب ما هو مدرج بموازنة الوزارة لنفقات التعليم والتدريب .

أما عن تمويل التعليم والإنفاق عليه فينضج ما يلي :

أ- تمويل التعليم :

إن النظرة التحليلية لتمويل التعليم وتوفير موارده في الدول السابقة يتبين أن ثمة جوانب متشابهة ، وثمة جوانب اختلاف فيها من حيث إسهام كل من السلطات المحلية والسلطات المركزية في تمويل التعليم ، من خلال الضرائب المفروضة في كل منها وأنواعها ، والنسب المخصصة لتمويل التعليم ، أو البرامج والمشروعات التي تقدمها الحكومات المحلية والمركزية لتشجيع الأفراد والهيئات والمؤسسات على تمويل التعليم وزيادة موارده .

وذلك نتفق الدول الأربع (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا) في أن تمويل التعليم يقع على عاتق السلطات المحلية ، سواء على مستوى المناطق أو الولايات والمقاطعات ، وإلى جانب إسهامات الحكومة المركزية أو الاتحادية في تقديم للمعونات إلى المناطق والولايات لتلبية للنفقات التعليمية بها .

وعلى الرغم من قيام السلطات المحلية بتوفير معظم التمويل اللازم للتعليم العام ، فإن السلطات المركزية تقدم إسهامات في هذا المجال ، ففي بريطانيا تقوم السلطات المركزية بتقديم منح لدفع الضرائب المحلية ، ودعم مالي لبعض المقاطعات يتراوح بين ٠,٥ % ، ٥,٥ % ،

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تسهم الحكومة الفيدرالية بنسب متفاوتة فى تمويل التعليم وتختلف من ولاية إلى أخرى وتصل إلى حوالى ٧% ، وفى اليابان تقوم الحكومة الاتحادية بتخصيص دعماً ضريبياً للحكومات المحلية أو المقاطعات ، للمحافظة على مستوى مضمون من الدخل وإنفاقه على التعليم وتعويض البعض فى الدخل على المستوى المحلي .

كما أن السلطات المركزية فى الدول فى الدول الأربع ، تقوم بالاسهام فى تمويل التعليم، وتقديم المساعدات والمنح ، إلا أنها تتباين حول الأسباب والأساليب التي تقدم بها هذه الإسهامات، ففي بريطانيا تقوم السلطات الاتحادية بتقديم المساعدات والمنح للولايات والسلطات المحلية، إما لتلبية الاحتياجات التعليمية المتزايدة لبعض المناطق أو لمد العجز لدى بعض المناطق الأخرى فى تمويل التعليم ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية تقدم المساعدات فى شكل برامج للإعفاء الضريبي ، يقضي بإعفاء الفرد المتبرع للتعليم من قيمة الضريبة المستحقة عليه .

فى حين تقدم السلطات الاتحادية فى اليابان المساعدات كدعم ضريبي للسلطات المحلية للحفاظ على مستوى مضمون من الدخل و توفير الموارد للخدمات التعليمية ، وتعويض البعض فى إيرادات الدخل المحلي ، وهذا الدعم يمثل نوعاً من الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية ، ولا تمنح لأية خدمة أخرى بخلاف الخدمات التعليمية .

وأما عن علاقة السلطات المحلية بالسلطات المركزية فى الدول الأربع نجد أن هناك تباين بينهم ، ففي بريطانيا نجد توتراً دائماً بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية فى مجال تمويل التعليم، وعند تحديد مخصصاته ، حيث تحاول السلطات المركزية فرض سيطرتها على السلطات المحلية التي ترغب فى الحصول على استقلال أكبر .

ولذلك تلجأ الحكومة المركزية لوضع ضوابط للصرف من جانب السلطات المحلية وبموافقة قانونية لكل عمل تقوم به ، وتعين مراقب حسابات للتأكد من أن السلطات المحلية لا تتعدى السلطات الممنوحة لها ، ومع ذلك تقوم المجالس التعليمية بتمويل التعليم من ضرائب الدخل العام والضرائب التعليمية وليس لهذه المجالس السلطة في فرض الضرائب ، ولكنها توفر التمويل من مصادر الدخل المحلية الأخرى .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم السلطات الفيدرالية بتقديم المساعدات المالية للمناطق والولايات لتحقيق تكافؤ الفرص بينها ، وتقوم المجالس التعليمية على مستوى المقاطعات والولايات بفرض الضرائب وتوفير الموارد للتعليم، وتحديد نوع الضريبة ومقدارها وإصدار التشريعات الخاصة بعملية الإنفاق ، على الرغم من وجود تباين بين الولايات الأمريكية في هذا المجال .

وفي اليابان تقوم السلطات الاتحادية بتحديد الرسوم بصورة موحدة لكل من وزارة للتعليم والعلوم والثقافة، ومن خلال مجالس المقاطعات والمطيات التي تحدد الرسوم في مؤسسات الخدمات الأخرى . وفي ألمانيا تقدم الحكومة الاتحادية دعماً مالياً باعتبار التعليم مسئولية الحكومة، ويبلغ اسهامات الحكومة الاتحادية حوالي ٧% من جملة الإنفاق على التعليم .

وتقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة في تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلف نسبة ما تنفقه الولايات الألمانية على التعليم ، وفي ضوء ظروف كل ولاية ، فهناك بعض الولايات التي تقدم دعماً مالياً محدوداً من ميزانيتها ، وهناك بعض الولايات الأخرى التي تدفع دعماً مالياً كبيراً ، حيث أن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها .

وذلك تختلف إسهامات الولايات فى تمويل التعليم والإنفاق عليه من ولاية لأخرى ، وتتراوح نسبة ما تنفقه بعض الولايات بين ١٦% - ٤٠% من إجمالي ميزانياتها ، وتحمل موازنة التعليم فى كل ولاية دفع الأجور للمعلمين ومعاشاتهم ، إلى جانب ما تقدمه الحكومة الألمانية من دعم للتعليم باعتباره مسئولية الحكومة .

فى حين يقوم الإقليم والمناطق المحلية بتقديم الأموال بغرض توفير الأبنية التعليمية ، والعمل على صيانتها ، إلى جانب ما يقدم لها من دعم من حكومات الولايات الألمانية .

وتقدم بعض الولايات للدعم المالى والمنح فى بعض الحالات للمدارس الحرة ، عندما تقرر هذه الولايات إلغاء الرسوم الدراسية التى يدفعها التلاميذ مما يوفر لهذه المدارس دعماً مالياً يمكن به سد العجز فى ميزانياتها نتيجة إلغاء الرسوم المدرسية .

أما فى بريطانيا فهي تعتمد فى تمويل للتعليم على الضرائب الصناعية والتجارية والمبيعات والضرائب على الدخل وينسب متباعدة ومختلفة من منطقة لأخرى ، إلى جانب الضرائب التعليمية التى تحصل بواسطة مصلحة الضرائب أو المجالس التعليمية الموجود فى المناطق والمقاطعات المحلية .

وفى اليابان يتم الاعتماد فى تمويل التعليم على تخصيص نسب معينة على ضريبة الدخل والضريبة للمهنية، وتقدر ٣٢% بالضرائب على المشروبات الكحولية وتقدر ٢٤%، والضرائب على السجائر، تقدر ٢٥% ، بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح والتى لا تحصل على أي فوائد مالية نظير تقديم المساعدات والمنح للطلاب .

ويمكن القول أن السلطات المحلية في الدول الأربع تقوم بتمويل التعليم من خلال الضرائب المختلفة وبشكل أساسي ، لكنها تختلف في مقدار الضريبة المخصصة للتعليم ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، يتم الاعتماد على الضرائب العقارية كمصدر أساسي لتمويل التعليم ، وتقدر في بعض الولايات بنسبة ٤٤ % ، وتختلف النسبة المخصصة من ولاية إلى أخرى .

ومن الأهمية بمكان ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بخاصية دون سواها ، وهي قيام الولايات الأمريكية باستثمار عوائد الضرائب ، والفاقد لديها بغرض توفير مصادر تمويل أخرى ، لكن مجالات الاستثمار يحددها القانون في المجالات التالية :

- صكوك الخزنة الأمريكية .

- الاستثمار قصير الأجل ، ويتم استحقاقه بعد ١٣ شهراً وهو خاص بالحكومة الأمريكية .

- للضمان الحكومي أو ضمان عائد الاستثمار بواسطة الحكومة .

- الإيداع في البنوك وإعطاء القروض المؤمن عليها .

- أسهم الشركات التي تتوفر فيها مواصفات خاصة .

وفي مصر يعتمد تمويل التعليم ، وفي جميع مراحلها اعتماداً مباشراً على المخصصات التي ترصد للتعليم من ميزانية الدولة ، نظراً لالتزام الدولة بتوفير التعليم المجاني في مراحلها المختلفة وكما ينص عليه الدستور .

ولذلك لا توجد ضرائب لصالح التعليم ، أو حتى نسب من الضرائب العامة تخصص للتعليم ، وإنما تتخطى الدولة عن بعض الضرائب ذات الطابع المحلي ، للمجالس المحلية للإتفاق منها على التعليم

قبل الجامعي ، فهي ضرائب حكومية ، تخلت عنها الدولة للسلطات المحلية ، وليست ضرائب لصالح التعليم .

ب - الإنفاق على للتعليم العام :

هناك تشابه بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا فيما يتعلق بتوفير موارد الإنفاق على للتعليم عن طريق الضرائب العامة، والاعتماد عليها كمورد هام للإنفاق على للتعليم العام ومراحلته ومجالاته المختلفة .

كما يوجد تشابه بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في قيام السلطات المحلية بالمناطق والمقاطعات أو الولايات بالإنفاق على للتعليم ومجالاته المختلفة من الضرائب المحلية ، ويقتصر دور السلطات الاتحادية في تقديم المساعدات المالية للمناطق الفقيرة لتغطية النقص في مواردها المالية .

لكن هناك اختلافاً فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على المستويات المختلفة وكيفية توزيع هذه الموارد في مجالات الإنفاق ، ففي بريطانيا تتفق السلطات المحلية حوالي ٧٠ % أما الحكومة المركزية فتقدم مساعدة تبلغ ٧ % وهي قليلة نسبياً لتخوف السلطات المحلية من السيطرة المركزية على التعليم .

ويمت إنفاق الضرائب في للتعليم الابتدائي والثانوي ويرتفع الإنفاق في للتعليم الثانوي عن الابتدائي بحيث بلغ في عام ٩٩/٩٨ حوالي ٧٦٣٣ رجبياً إسترلينياً ، في حين كان الإنفاق فيالابتدائي حوالي ٦٣٩٧ رجبياً إسترلينياً ، وتتفق في مجالات الكتب والموارد التعليمية ، والمباني والأفنية ، والتجهيزات ومرتبكات الإداريين والعمال، ومرتبكات هيئات التدريس ، وفي للتنمية المهنية للمعلمين .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتتفق السلطات المحلية حوالي ٤٧ر٨ % وسلطات الولاية حوالي ٤٥ر٢ % والسلطات الفيدرالية تقدم ٦ر٤ % ، وتتحدد مخصصات الإنفاق في مجالين هما المخصصات الرأسمالية وتتفق على للمباني والمركبات والأجهزة المعمرة ، ومخصصات العمليات وهي المصروفات الجارية كالأجور وشراء الاحتياجات وصيانة المباني وغير ذلك .

ولكن نواحي الإنفاق وحجم هذا الإنفاق يختلف من ولاية لأخرى، ففي ولاية بنسلفانيا يتم الإنفاق على المرتبات لهيئات التدريس ، والخدمات المعاونة والإمكانات والتجهيزات، والخدمات الإدارية والخدمات الصحية والأعمال والخدمات الأخرى من تشغيل وصيانة المباني وخدمات نقل الطلاب ،وبعض الخدمات الأخرى كالبحث العلمي ومعالجة البيانات .

أما في اليابان فيكون الدعم المحلي ٣٢ر٣ % والمقاطعة ٤٤ % والحكومة الاتحادية ١٨ر٩ % ويرتفع الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي ،فقد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٣٧ %، أما الثانوي فكان حوالي ١٢ر١ % ويتم الإنفاق المحلي على المؤسسات التعليمية والخدمات الاجتماعية والإدارة المدرسية .

وفي ألمانيا يتم الإنفاق في عدة مجالات منه أجور المعلمين ومعاشاتهم ، وتوفير المباني المدرسية ، وصيانة هذه المباني ، وتوفير الأجهزة والأثاث والخامات لهذه المدارس .

وفي مصر توزع الموارد المالية على الديون العام والمديريات التعليمية ، وعلى الأبواب التقليدية الموجودة في الحكومة وتشمل الأجور والنفقات الجارية والاستثمارية والتحويلية .

وجداول (٩) للتالى يوضح المقارنة لأهم مصادر تمويل التعليم والإتفاق عليه فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومصر .

جدول (٩)

يوضح المقارنة لأهم مصادر تمويل التعليم والإتفاق عليه فى بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا ومصر .

الدول المصادر	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	اليابان	ألمانيا	مصر
أهم مصادر التمويل	يعتمد تمويل التعليم على الضرائب العامة، خاصة من المناطق الحضرية، والضرائب التعليمية بالولاية، وتقوم كل ولاية بالإتفاق على التعليم بشكل أساسى، ويرتبط مستوى الخدمة التعليمية بمستوى الولاية اقتصادياً، وتقوم السلطات الفيدرالية بتوزيع العجز فى ميزانية التعليم بالمناطق والولايات. وتقدم برامج للاعفاء الضريسي	تعتمد الضرائب أهم مصادر التمويل سواء كانت ضرائب عامة أو تعليمية خاصة لصالح التعليم، وتقوم حكومات المقاطعات بتمويل التعليم والإتفاق عليه، وتختلف نسبة مشاركة المقاطعات فى التمويل وتتراوح ما بين ٦٠-٧٠٪.	يمون التعليم عن طريق الضرائب على المستويات: المحلية والمقاطعات والاقتصادى، وتوجد مصادر أخرى لتمويل مثل هواند الأعمال الحكومية ورسوم الإيجارات والنوكف والتمويل الخاص والهيئات التى لا تسمى للربح .	فى ألمانيا تقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرية بالمساهمة فى تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلف نسبة ماتتفقها الولايات الألمانية على التعليم، وفى شوء ظروف كل ولاية . وفى ألمانيا تقدم الحكومة الاتحادية دعماً مالياً باختيار التعليم مسنولية الحكومة .	يعتمد تمويل التعليم على ما تخصصه الدولة من الموازنة العامة، إلى جانب رسوم الطلاب والجهود الشعبية والתרعات واسهامات الهيئات والمؤسسات الدولية فى تطوير التعليم .

				تشجيع الأفراد على التبرعات ، ويستثمر الفائض أموال الضرائب لصالح التعليم .
أسس الإنفاق على التعليم	توفير الموارد عن طرق الضرائب، وتوزيع الموارد في ضوء احتياجات الولاية، وبناءً على عدد الطلاب كوحدة مبنية لتقدير الميزانية.	الاعتماد على المصادر المحلية في توفير الموارد المالية للتعليم ، وتقدير ميزانيات التعليم في ضوء احتياجات السلطات المحلية	تنوع مصادر التمويل من خلال المستويات الاتحادية والمقاطعات، والتعليمات، وتقديم القروض للطلاب سواء بقوائد أو بدون	الاعتماد على المصادر المحلية في توفير الموارد المالية للتعليم ، ما تقدمه الحكومة المركزية من الدعم المالي للتحسين ،
				الاعتماد على السلطة المركزية، وما يخص من موازنة الدولة، ويتم الوزارة بتوزيع الموارد على المديرين العام والمديريات والإدارات، ولا توجد معايير واضحة للتوزيع.
مجالات الإنفاق	تنوع الخصومات المالية في مجالين الأول : الخصومات الرأسمالية وتنقسم تكاليف الأراضي والمباني والمرافق ، والادوات والتجهيزات والآلات. والتكاليف اللوجيستية تشمل مرتبات المعلمين والإداريين والنور	يتم الإنفاق من السلطات المحلية في : أجور المعلمين ومشتقاتهم ، وتوفير المباني المدرسية ، وصيانة هذه المباني ، وتوفير الأجهزة والأدوات والخدمات التعليمية في المقامات والثقافة، وتتفق السلطات المحلية والاتحادية على الإدارة المدرسية.	إصلاح الكتب والمواد التعليمية وفي المباني والتجهيزات ومرتبكات الإداريين وهيئات التدريس، ونسبة الإنفاق في الابتدائي ٦٢٪ والثانوي ٦٦٪.	تنوع الخصومات المالية في مجالين الأول : الخصومات الرأسمالية وتنقسم تكاليف الأراضي والمباني والمرافق ، والادوات والتجهيزات والآلات. والتكاليف اللوجيستية تشمل مرتبات المعلمين والإداريين والنور

الفصل الثامن

الإستراتيجية المقترحة لتكامل التعليم الثانوي والفني

بعد دراستك لهذا الفصل تستطيع أن :

- تتعرف على منطلقات الإستراتيجية المقترحة .
- تعدد جوانب تكامل التعليم الثانوي العام والفني في مصر .
- تعدد آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة لتكامل التعليم الثانوي العام والفني .

تعتمد الإستراتيجية المقترحة لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام والفني على تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان ، والتي حققت تقدماً في مجال التكامل بينهما لتقليص حجم الانقسام بين للتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني ، وإزالة الفجوة بين للتعليم والتدريب باعتبارهما عملية متكاملة وأحد دعائم مبدأ للتعليم مدى الحياة ، وتعتمد الإستراتيجية المقترحة على عدة مبررات هي :

- (١) تطوير للتعليم الثانوي على أن يكون أكثر موافقة مع تحولات المهن وبنية العمالة وتطورها ، وكذلك مجالات العمل المتغيرة ووسائل الإنتاج المستخدمة في سوق العمل واحتياجات المجتمع .
- (٢) إحداث التكامل بين للتعليم الثانوي وأنواعه ومتطلبات خطط وبرامج التنمية القومية على أن يقوم للتعليم الثانوي بدوره الحقيقي كأحد أبعاد التعليم في تدعيم الأمن القومي المصري.
- (٣) تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى القبول بالمرحلة للثانوية وتقليل الطبقة التعليمية بين للتعليم الثانوي والفني وبالتالي تحقيق المساواة التعليمية .
- (٤) تقليل للفجوة والحد من الطبقة بين الفقراء والصفوة وبالتالي الحد من سيادة إيدلوجية الصفوة المسيطرة على للتعليم الثانوي العام ، وترسيخ إيدلوجية المساواة والتكافؤ بين الطبقات وتحقيق المساواة التعليمية بقدر أكبر وضوحاً .
- (٥) تعديل نظام القبول بالجامعات لإثابة الفرص المتساوية أمام طلاب المرحلة الثانوية ، وإزالة القيود التي تحد أو تمنع طلاب التعليم الفني من القبول بالجامعات .

٦) تغيير النظرة المزدوجة للتعليم الثانوي (العام والفني) حتى لا ينظر للتعليم الفني على أنه تعليم من الدرجة الثانية ، وتوفير فرص التكامل بينهما دون عزل أو فصل بين أنواع التعليم .

٧) محاولات تطوير التعليم الثانوي (للعام والفني) وخبرات الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان في تحديثه من خلال استراتيجيات التكامل بين فروعه المختلفة ، وتصميم برامج ونظم تعليمية لربط التعليم الثانوي باحتياجات سوق العمل وإسهام المؤسسات الإنتاجية في تطوير التعليم الثانوي وخاصة للفني .

وتشمل الإستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي (العام والفني) المحاور التالية :

أولاً : التكامل بين التعليم الثانوي (العام والفني) :

بعد تكامل التعليم الثانوي والفني وتواصلهما مع مرحلة التعليم ما بعد الثانوية من العوامل الهامة لتحديث التعليم الثانوي والارتقاء بمستواه ، حيث يؤدي التكامل إلى تحسين نظرة الفرد والمجتمع إلى التعليم الفني ، وتقليل الفجوة بينه وبين التعليم الثانوي العام من خلال إتاحة فرص القبول لخريجي النوعين في التعليم الجامعي والمعاهد الفنية جنباً إلى جنب .

وتعتمد فلسفة التكامل بين التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة على إجراء إصلاح جذري شامل من خلال إلغاء الحواجز بين نوعيات التعليم الثانوي العام والفني ، وإحداث تكامل في الهياكل والتنظيم والإدارة ، وتقديم برامج متوازنة ومتكاملة من خلال مناهج ومقررات متكاملة تمزج بين النظرية والتطبيق وتتناول خبرات معرفية ومهنية تدور حول سوق العمل واحتياجاته المستقبلية .

وفي إطار التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني يمكن اقتراح الأهداف التالية للتعليم الثانوي بمراحله المختلفة بما يلي :

- ١- تمكين خريج التعليم الثانوي من مواصلة تعليمه مدى الحياة من خلال تزويده بالمعارف والمعلومات ومهارات البحث العلمي والتعليم الذاتي ، وتنمية قدراته المختلفة وإشباع ميوله.
 - ٢- تنمية قدرات الخريج على العمل المنتج والتوافق مع احتياجات سوق العمل والتفاعل معه وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني في مؤسسات العمل والإنتاج ، وتكامل العلوم النظرية والتطبيقات العملية .
 - ٣- تنمية مبادئ وأسس المواطنة وتعميق الهوية وتنمية ولاء وانتمائه لوطنه والتمسك بتقاليدته وتاريخه وثقافته .
- لبنية التعليم الثانوي :

يمكن تطوير بنية التعليم الثانوي من خلال :

- ١- توفير قاعدة ثقافية إلزامية موحدة لدى جميع طلاب المرحلة الثانوية من خلال مجموعة من المناهج والمواد الدراسية المشتركة كما في اليابان .
- ٢- تكامل التعليم الأكاديمي النظري والجوانب الفنية والتطبيقية من خلال التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم الثانوي الأخرى وتخصصاته المختلفة .
- ٣- إتاحة فرص الاختيار أمام الطلاب للمرحلة الثانوية في ضوء قدراتهم وميولهم ورغباتهم.
- ٤- تكامل خبرات التعليم في المرحلة الثانوية مع الخبرات التي اكتسبها المتعلم في مرحلة التعليم الأساسي والبناء عليها .

٥- إيجاد قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم الثانوي والمجتمع وإمكانية الاستفادة من مواردها .

بداية المناهج الدراسية :

وتبدأ عمليات التكامل الفعالة في المناهج منذ سنوات التعليم الأولى بحيث تتضمن :

١- إدخال برامج التوجيه والتربية المهنية في المراحل المبكرة من التعليم الأساسي .

٢- تنمية قدرات التلاميذ نحو العمل والإنتاج وأصحاب العمل كما في ألمانيا .

٣- إتاحة الفرصة لخريج التعليم الثانوي من مواصلة فرص التعليم العالي والجامعي وإزالة الحواجز والقيود التي تحد من ذلك ، واعتماد مسارات للتكامل بين التعليم العام والفني وإدخال برامج ونظم تعليمية كما في الولايات المتحدة وألمانيا .

٤- تيسير الانتقال للطلاب بين أنواع التعليم الثانوي كل حسب استعداداته والكشف عن ميولهم ورغباتهم فسي اختيار مهنة لمستقبل .

تكامل برامج ومناهج التعليم الثانوي من خلال :

- إدخال مواد دراسية مشتركة في المناهج لكل من التعليم الثانوي العام ، والفني كالرياضيات والعلوم والحاسب واللغات ومبادئ الثقافة كما في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان .
- جعل المناهج الدراسية أكثر مهنية من خلال أنشطة تعليمية تستند إلى أسس علمية وتطبيقية بسيطة.
- زيادة المحتوى الأكاديمي في المناهج الدراسية وإدخال المعرفة التقنية في جميع المواد الدراسية .

• تزويد التلاميذ بالمهنة السائدة في المجتمع ومواردها المختلفة .

• تقسيم المواد الدراسية بالمرحلة الثانوية إلى :

- مواد أساسية يدرسها جميع الطلاب بالمرحلة الثانوية .
- مواد تخصصية تيسر للطلاب مواصلة التعليم العالي .
- مواد اختيارية ينتظم بها الطالب وفق ميوله وقدراته .
- تطبيقات عملية يمكن أن تتم في المعامل والورش داخل المدرسة أو في مراكز التدريب أو في مؤسسات العمل والإنتاج .

جـ. طرق التعليم والتعلم :

يمكن تفعيل ذلك عن طريق :

١- استخدام أساليب تعلم نشطة وفعالة مثل التعلم الذاتي والتعاوني والتعلم النشط يتيح للطلاب الكشف عن قدراتهم واستعداداتهم وميولهم وينمي للتعلم لديهم .

٢- انتظام الطلاب بالدراسة داخل المدرسة لمدة يومين أو ثلاثة لتلقي العلوم والمعارف النظرية ، وممارسة التدريبات والأنشطة التطبيقية داخل مراكز التدريب أو مؤسسات العمل والإنتاج لباقي أيام الأسبوع كما في نظام التعليم المزدوج في ألمانيا .

٣- يقوم على تدريب الطلاب في مواقع العمل الميداني مشرفون متخصصون لتولى عمليات التوجيه والتدريب والتقييم .

٤- توظيف التكنولوجيا المتطورة في تفصيل عمليات التعلم داخل المدرسة وخارجها بما يساعد المتعلم على اكتساب مهارات العمل والإنتاج والاتخااط في سوق العمل .

د التقويم :

١- وضع معايير لتقويم أداء الطلاب في الجوانب المعرفية والمهارية ، ويشارك في إعدادها المعلمون والمتخصصون في قطاعات العمل والإنتاج .

٢- التنوع في أدوات التقويم للحكم بموضوعية على أداء المتعلم بحيث تشمل الامتحانات والملاحظة وملف إنجاز الطالب ومقابلة أولياء الأمور .

٣- التأكيد على شمولية التقويم للجوانب العملية والتطبيقية .

٤- إتاحة الفرص لمؤسسات العمل من المشاركة تقويم الطلاب والإشراف عليه كما في ألمانيا واليابان .

ثانياً : آليات تطبيق التكامل بين التعليم الثانوي (العام والفني) وارتباطهما بسوق العمل :

يمكن تطبيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني باعتباره أحد الصيغ لإصلاح نظم وبرامج التعليم الثانوي من خلال ما يلي :

١) تطبيق نظام الساعات المعتمدة أو نظام المقررات في التعليم الثانوي بفروعه المختلفة بما يؤكد على وجود مواد أساسية وتخصصية ومواد اختيارية وتطبيقات عملية .

٢) إدخال مناهج إلزامية مشتركة لجميع طلاب التعليم الثانوي العام والفني ولكي يتميز بالتنوع والتكامل وتوفر قاعدة مشتركة من الثقافة العامة ، ويتضمن معلومات ومهارات تساعد التلاميذ على التعليم الذاتي ، وتتيح لهم فرص الانتقال بين فروع وتخصصات التعليم الثانوي المختلفة كما هو الحال في الولايات المتحدة وألمانيا .

٣) الأخذ بنظام المدرسة الثانوية المتخصصة أو المتنوعة التي تتكامل

فيها الجوانب الأكاديمية والمهنية والتي تضم تخصصات عامة وأخرى مهنية كما في ألمانيا واليابان .

٤) إدخال مواد أكاديمية في برامج ومناهج التطعيم الثانوي العام والفني لكي توفر قاعدة علمية للطلاب لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية وتساعدهم على مواصلة دراستهم الجامعية كما في اليابان .

٥) إدخال برامج تعليمية لربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات العمل والإنتاج مثل :

أ - برامج للتعليم التعاوني وهو من البرامج المستخدمة في الدول المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية ويهدف البرنامج إلى تزويد التلاميذ بخبرات سوق العمل واكتسابهم المهارات المطلوبة لمزاولة لاهن المختلفة .

ب - النظام الثلاثي (المزدوج) المستخدم في ألمانيا وهو يهدف إلى تحقيق الارتباط العضوي بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل . بحيث يقضي الطالب يوم أو يومين في المدرسة وباقي الأسبوع في مؤسسات العمل والإنتاج .

ج - برامج التعليم الموازي وهو نظام تعليم وتدريب يحقق مستوى التعليم الفني النظامي ومتطلباته ويختلف في أسلوب التنفيذ والتخصص وتخطط برامجه بالتعاون بين المدرسة ومؤسسة العمل المستفيدة واتفاق الطرفين بحيث يدرس الطالب العلوم النظرية في المدرسة ويمارس للتدريب العملي في مؤسسة العمل .

د - برامج الإعداد أو التعليم التقني وهو من البرامج المستخدمة في الولايات الأمريكية وتتميز هذه البرامج بارتباطها بسوق

العمل وتحقيق التكامل بين فروع التعليم الثانوي كما في ألمانيا واليابان .

هـ- برامج المشاريع الإنتاجية المدرسية وفيه يقوم التلاميذ بإنتاج بضائع أو سلع وتقديمها لسوق العمل .

و - تعاون مؤسسات العمل والإنتاج وأرباب العمل لتطوير التعليم الثانوي في مصر من خلال :

- المشاركة في رسم سياسة التعليم الثانوي والفني وتخطيط وصياغة البرامج والمناهج .

- توفير المعلومات والبيانات الكمية عن سوق العمل واحتياجاته .

- الإسهام في تمويل التعليم الفني وتوفير المعامل والمختبرات .

- توفير فرص للتدريب الطلابي في مواقع العمل .

- تزويد المؤسسات التعليمية بخبرات سوق العمل واحتياجاته .

- إسهام مؤسسات سوق العمل في تطوير مناهج ، ومقررات التعليم الثانوي بما يحقق احتياجات سوق العمل .

- تقدم المؤسسات التعليمية المساعدات الفنية والخبرات لمؤسسات العمل والإنتاج .

- تبني مؤسسات العمل سياسات تسويقية متميزة لإنتاج الطلاب في التعليم الثانوي الفني .

الفصل التاسع

الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه .

يتضمن هذا الفصل ما يلي :

- أهم مرتكزات الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه .
- محاور الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه .
- آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة .

تعتمد الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم في مصر على خبرات الدول المتقدمة في مجال تمويل التعليم ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا ، والتي تعتمد في تمويلها للتعليم العام على الضرائب المحلية ، سواء على مستوى المناطق أو الولايات ، باقتطاع جزء من حصيللة الضرائب العامة وإفقاها على التعليم ، أو فرض ضرائب تعليمية كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة ، أو بتخصيص نسب من الضرائب العامة وتوجيهها للإتفاق في للتعليم مباشرة كما هو الحال في اليابان .

وتعتمد الإستراتيجية المقترحة على عدة مرتكزات هي :

- التوسع في اللامركزية في إدارة وتمويل للتعليم ، وإعطاء المحليات دوراً أكبر في تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية للإتفاق عليه كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان .
- الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي في تمويل التعليم سواء من خلال الضرائب العامة ، وإفقاها على التعليم في المناطق المحلية، أو فرض ضرائب لصالح للتعليم ، كما هو في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، أو تحديد نسب من بعض الضرائب، وتوجيهها مباشرة لتمويل التعليم كما في اليابان.
- ضرورة توفير التمويل اللازم للتعليم والإتفاق عليه، وتكبير موارد ومصادر تمويلية إضافية ، حيث أن الاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبداً ، بسبب طموح الدول وأهدافها الآتية والمستقبلية .
- إن تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية له، يسهم في تحسين

جودته وزيادة فعاليته ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ،
وديمقراطية التعليم باعتباره العنصر المؤثر في كفاءة وجودة
العناصر الأخرى للمنظومة التعليمية .

- إن الاعتماد على الضرائب كمصدر من مصادر تمويل التعليم في
الدول يوفر مصدراً حكومياً وسيادياً لتوفير الموارد والاحتياجات
المالية، حيث تعد الضريبة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة ،
ولذلك تستخدم سلطاتها القاهرة لتحصيلها .

- توفير فرص المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم والإنفاق عليه،
وتحمل رجال الأعمال والهيئات والمؤسسات النصيب الأوفر
للوفاء بالمطالبات التمويلية للتعليم من أجل تطويره وإصلاحه،
لتحقيق التنمية المجتمعية ، باعتبار أن مشكلة التمويل ترتبط
بالتنمية وتتأثر بها وتؤثر فيها .

- إن قيام المحليات بدورها في تمويل التعليم والإنفاق عليه يعمق
التحول من المركزية إلى اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم ،
ودعم تكافؤ الفرص التعليمية بين الجهات والمناطق المختلفة ،
والمثابنة اقتصادياً واجتماعياً .

وتشمل الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه

المحاور التالية :

أولاً : تعسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم : ويمكن تطويرها عن

طريق :

أ- إيجاد نظام فعال لتمويل التعليم : من خلال ما يلي :

- تحديد نسبة من حصيللة الضرائب العامة على المستوى المحلى
والإقليمي (مديرية وإدارة محلية) سئل ضريبة الدخل وضريبة

المهن التجارية والثروة العقارية وضريبة المبيعات والضرائب
الجمركية وغير ذلك) لتمويل التعليم ، والإنفاق على الخدمات
التعليمية بها ، كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية
واليابان وألمانيا .

- فرض ضريبة لصالح التعليم على الأنشطة التجارية والصناعية ،
والمشروعات الاستثمارية لزيادة موارد التعليم وتمويله .
- فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالمسرح والسينما
والحفلات والمهرجانات الفنية ومباريات الكرة لصالح التعليم .
- تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والمشروبات
الكحولية لصالح التعليم والإنفاق عليه كما هو الحال في اليابان .
- فرض ضريبة لصالح التعليم على العاملين بالخارج لتمويل التعليم
والإنفاق عليه ، وتطويره ، لتحسين المنتج التعليمي ، وتلبية متطلبات
سوق العمل من المهارات المختلفة .
- استثمار الفائض من موارد الضرائب واستغلال فوائدها لصالح
التعليم، على أن تكون مجالات الاستثمار مريحة وضمنان الحكومة،
كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن مجالات
الاستثمار التي يمكن الاستثمار بها ما يلي :

١- صكوك الخزانة .

٢- المشروعات قصيرة المدى والمدعومة من الحكومة .

٣- الضمان الحكومي ، أى ضمان العائد بواسطة الحكومة .

٤- الإيداع في البنوك .

٥- تقديم القروض والاستفادة من مواردها .

ب- تطوير إدارة موارد تمويل التعليم : وهذا يتطلب ما يلي :

١- ضرورة التنظيم الجيد للمؤسسات الضريبية بما تشمله من قيادات إدارية وفنية متميزة ، وهيئة معاونة وبما تحويه من وحدات فرعية على مستوى المديرية والإدارات المحلية ، وتحديد العلاقة بينها .

٢- وجود نظام جيد للمتابعة والمراجعة المستمرة والتقويم الجاد لعمليات التمويل والإنفاق التعليمي على المستويات المختلفة (المركزى والإقليمي والمحلى) وعلاج السلبات بسرعة .

٣- ضرورة وجود نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية ومتطلبات الوحدات التعليمية ، والقدرة على توفير الموارد المالية للإنفاق على الخدمات التعليمية ، من خلال النظام الضريبي العام وتحديد مخصصات التعليم منه كما فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٤- مشاركة ممثلين عن الأجهزة التعليمية والمالية على المستويات المختلفة (المديرية والإدارات المحلية) فى إدارة وتفعيل موارد التعليم، بما يحقق أهدافه فى تكبير الأموال اللازمة للإنفاق عليه وتحسين جودته .

ج- تفعيل الجهود الشعبية والمؤسسية لدعم موارد تمويل التعليم : وذلك من خلال :

١- تشجيع المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم ، عن طريق الهيئات والمنح والتبرعات من رجال الأعمال والقادرين .

٢- إعطاء المزايا للهيئات والمؤسسات التى تقدم متحاً أو تنفذ بعض المشروعات فى قطاع التعليم، مثل بناء المدارس وتجهيزاتها كما فى

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- تطوير اللوائح والقوانين التي تحد أو تعرقل تقديم التبرعات فى قطاع التعليم، بما يساعد فى تفعيل المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم والإنفاق عليه .

د- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير التعليم : ويتم ذلك من خلال :

- تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التى تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية .

- توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم الحقيقية ، والتى تدعم السياسات الوطنية والمصالح القومية ، وتحقق الأهداف المجتمعية .

- ضرورة التفاوض مع الجهات المقرضة والمانحة حول البرامج والمشروعات التربوية ذات العائد ، والتى تحقق نفعاً أكبر قطاع تعليمي وتنموي .

- إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية ، ومحاولة الاستفادة منها فى إصلاح التعليم، لما فى ذلك من عائد تنموي على المجتمع العربي كله ، وللتحرر من الشروط الأجنبية التى غالباً ما تصاحب تقديم القروض الأجنبية ، وتؤثر على القرار الوطني .

ثانياً : تطوير السياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم : من خلال :

أ- إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم :

بحيث تشمل ما يلى :

- تحديد الموارد المالية لكل مديرية وإدارة محلية فى ضوء الاحتياجات الفعلية لكل وحدة تعليمية (المدرسة) .

- يكون معيار التخصيص للوحدة التعليمية هو عدد الطلاب المقربين بها أو على أساس الحضور الفعلي للطلاب ، وبعد تحديد تكلفة الطالب مالياً عند تقدير ميزانيات للتعليم بالمناطق أو تقديم المنح والمساعدات المالية للتعليم بها، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- إعطاء للمؤسسات التعليمية قدراً من الاستقلالية المالية فى ضوء لامركزية متطورة ، وبعيدة عن الروتين الإداري كما هو الحال فى الولايات المتحدة .
- تحقيق التوازن عند توزيع المخصصات المالية على مجالات الإنفاق التعليمية المختلفة، والأبواب المدرجة بالموازنة التعليمية كالنفقات الجارية والاستثمارية .
- إدخال نظام المنح والقروض ذات الفائدة البسيطة للمؤسسات والوحدات التعليمية ذات الطابع الإنتاجي مباشرة ، مع ضمان السداد للقروض بواسطة الحكومة .
- أ- مواجهة الهدر فى الإنفاق على التعليم من خلال :
 - تحسين نوعية التعليم ، وزيادة كفاءته لمواجهة ظاهرة التسرب والرسوب بين التلاميذ.
 - استخدام التكنولوجيا المتطور فى بناء وتجهيز المباني المدرسية .
 - تطبيق مبدأ المسألة والمحاسبية داخل الأجهزة الإدارية التعليمية ، وخاصة فى قطاع الأبنية التعليمية .
 - ترشيد الجهاز الإداري العامل فى المديريات والإدارات التعليمية والمدارس ، لتفعيل النواحي التدريسية والتوجيهية بعد انخراطهم فى برامج تحويلية .

- استرداد الكتب المدرسية من الطلاب بعد انتهاء العام الدراسي ، وإعادة توزيعها على الطلاب الجدد مرة أخرى ، لترشيد التكاليف المتزايدة لطباعة الكتب المدرسية كل عام .
- إتباع الأساليب العلمية فى إدارة وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية.

آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة :

أ- فيما يتعلق بتمويل التعليم يتم الآتى :

- ١- التوسع فى اللامركزية فى إدارة وتمويل للتعليم وإعطاء المحليات دوراً أكبر فى تمويل التعليم والإنفاق عليه من خلال فرض الضرائب المحلية ، وتخصص للتعليم والإنفاق عليه، كمال هو الحال فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .
- ٢- تطوير الإدارة الضريبية وتحسين الكفاءات الفنية والمالية العاملة فى مجال الضرائب عامة والتعليمية خاصة ، حيث إن ذلك من شأنه توفير المخصصات التعليمية للإنفاق على التعليم .
- ٣-حث الممولين ودفعي الضرائب على الوفاء بالتزاماتهم المالية ، حتى يكونوا على قناعة من أن ما يدفعونه من ضرائب يعود إليهم فى صورة خدمات عامة وتعليمية متميزة لأبنائهم ومناطقهم التى يقطنون بها .
- ٤- تعيين مدير للاستثمار فى كل مديرية ، وإدارة تعليمية ، يتولى إدارة المشروعات الاستثمارية المنفذة من فائض أموال الضرائب ، كأحد مصادر تمويل التعليم ، وبضمان الحكومة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٥- منح رجال الأعمال والقادرين بعض المزايا الضريبية فى مقابل تقديم

الخدمات التعليمية للمادية والعينية مثل بناء المدارس الجديدة أو تجهيزها وتأسيسها، كما هو الحال في بعض الولايات الأمريكية .

٦- السماح للمنظمات والجمعيات غير الحكومية التي لا تسعى للربح بإنشاء المشروعات التعليمية وتقديم الخدمات التربوية للطلاب، كما هو الحال في اليابان .

٧- تطوير الهيكل الضريبي عن طريق ربط الضريبة الموحدة بالرقم القومي واستخدام الكمبيوتر في تجميع المعلومات ، مما يؤدي إلى زيادة موارد الدولة وتقليل أو انعدام الظواهر السلبية في هذا المجال، مثل التهرب الضريبي .

٨- الأخذ بنظام أو برامج الإعفاءات للضريبة للأفراد والمؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات أو إعانات أو مساعدات مالية أو عينية لقطاع التعليم ، لأن هذه الإعفاءات من شأنها تشجيع الممولين من الأفراد و الشركات على تقديم المساعدات والخدمات للمدارس ، والإسهام في حل مشكلة نقص الإمكانيات التعليمية والمادية ، كما يحدث في بعض الولايات الأمريكية .

٩- الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى بالحصول على نسبة من دخل رسوم الإيجارات وعوائد الأعمال الحكومية ، والوقف والهيئات المالية للإئفاق على التعليم والخدمات التربوية كما هو الحال في بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- إيجاد مصادر تمويلية وغير تقليدية للإئفاق على التعليم وزيادة موارده ، مثل استثمار الفائض من الضرائب لصالح التعليم ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة الفرص للجمعيات والهيئات التي لا تسعى للربح لتقديم الخدمات التعليمية وخاصة في المناطق الفقيرة والمحرومة من التعليم، كما هو الحال في اليابان.

بدفيماء يتعلق بالإففاق على التعليم يتم الأتى :

١- إنشاء مجلس تعليمى على المستوى الإقليمى (المديرية) ويضم مدير التعليم بالمديرية ، ومديري المراحل التعليمية ، والأبنوة التعليمية بالمديرية ، والمراقب المالى ، ومدير الاستثمار بالمديرية التعليمية ، ويرأسه المحافظ أو من ينوب عنه ويقوم المجلس بالاختصاصات التالية :

- تقدير الاحتياجات المالية للمنطقة أو المديرية للتعليمية .
- الحصول على الموارد المالية المخصصة للتعليم من مصلحة الضرائب أو وزارة المالية ، وإففاقها على التعليم فى ضوء احتياجات كل مدرسة.
- يوزع المخصصات المالية على المديرىات والمناطق التعليمية فى ضوء احتياجات كل منطقة ، ووحداتها التعليمية .
- يقدر العجز فى موازنة التعليم بالمديرية ، ويعمل على تسديره ، إما من السلطات المركزية ، أو من مصادر أخرى .
- يقترح مقدار الضريبة أو النسبة المحددة لسالاح للتعليم من الضرائب العامة على مستوى المنطقة ، بما يفى باحتياجات المديرية التعليمية فى المستقبل .

٢- إنشاء مجلس تعليمى على مستوى كل إدارة محلية ويضم مدير الإدارة ، ومديري المراحل التعليمية بالإدارة ، ومدير الاستثمار بها ، والمدير المالى لمراقبة الصرف ، ويرأسه مدير الإدارة المحلية بالمنطقة ، ويقوم المجلس بنفس الاختصاصات التى يقوم بها المجلس على مستوى المديرية ، ولكن على مستوى الإدارة ، وبالتنسيق مع المجلس السابق ، وتابع له .

٣- قيام الأجهزة على المستويات المختلفة بالمتابعة والرقابة على عمليات الصرف ، والإنفاق على التعليم ، وتعيين مراجع حسابات أو مراقب مالى على المستويات الإدارية المختلفة، للتأكد من أن الصرف يتم فى الأغراض المحددة ، والواقعية لكل وحدة تعليمية .

٤- إعطاء مزيد من الصلاحيات للمديريات والإدارات التعليمية لتوزيع مخصصات التعليم على المدارس فى ضوء احتياجات ومتطلبات كل مدرسة ، والمرحلة التعليمية التابعة لها.

٥ - تطوير اللوائح والقوانين والقرارات الوزارية سواء الصادرة من وزارة المالية أو الصادرة من وزارة التربية والتعليم ، لتوفير قدرأ من المرونة والتصرف وتعديل جوانب الإنفاق فى ضوء الاحتياجات اللازمة لكل مدرسه ، مع مراقبة الصرف والإنفاق من قبل السلطات المحلية والمركزية .

الفهرس

الصفحة	المحتويات
١١	الفصل الأول : التحديات المحلية والعالمية وانعكاساتها على التعليم
٢٩	الفصل الثاني : التعليم العام فى مصر سياسات تطويره
٢٩	أولاً : نشأة للتعليم الحديث فى مصر
٤٧	ثانياً : تنظيم التعليم العام فى مصر
٨٣	ثالثاً : للتعليم الثانوي العام والفني
١٠٩	رابعاً : تمويل التعليم العام فى مصر
١٤٩	أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تطوير التعليم الثانوي (العام والفني) وارتباطهما بسوق العمل
١٥١	الفصل الثالث : تطوير التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمويله
١٨١	الفصل الرابع : تطوير التعليم العام فى بريطانيا وتمويله
١٩٩	الفصل الخامس : تطوير التعليم العام فى اليابان وتمويله
٢١٩	الفصل السادس : تطوير التعليم العام فى ألمانيا وتمويله
٢٣١	الفصل السابع : تحليل مقارن لأوجه الشبه والاختلاف بين الاتجاهات العالمية المعاصرة
٢٥١	الفصل الثامن : إستراتيجية مقترحة لتكامل التعليم الثانوي العام والفني
٢٦١	الفصل التاسع : إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه

المؤلف :

- الدكتور / عقيل محمود محمود رفاعي .
- ولد في قرية الجزيرة الشقراء - مركز الصف - محافظة الجيزة.
- حاصل على ليسانس الآداب والتربية من كلية التربية - جامعة عين شمس عام ١٩٧٩ .
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا في التربية وعلم النفس من كلية البنات - جامعة عين شمس ١٩٨٤.
- ماجستير في التربية المقارنة والإدارة التعليمية عام ١٩٩٣ من كلية التربية ، جامعة الزقازيق فرع بنها ١٩٩٣.
- حاصل على دكتوراه الفلسفة في التربية ١٩٩٣ .
- عين مدرس بمدرسة البر مبل الإعدادية ١٩٧٩ وحتى ١٩٨١ .
- عمل بمعهد المعلمين والمعلمات بالصف في الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٩٢ .
- عين باحث معاون بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ١٩٩٢ .
- عين باحث مساعد بقسم التقويم بالمركز ١٩٩٥ .
- عين باحث بقسم التدريب والإعلام بالمركز ١٩٩٧ .
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بتطوير التعليم في مصر .
- شارك في العديد من برامج التدريب والتنمية البشرية سواء المباشرة أو برامج للتدريب من بعد (الفديو كونفرانس) لغات العاملين في التربية والتعليم من مديريين ونظار ووكلاء أنشطة وموجهين فنيين ومعلمين .

- شارك مع كثير من الهيئات الدولية العاملة في مشروعات تطوير التعليم المصري وتحسين الأداء المدرسي مثل التقويم الشامل والتعلم النشط ، وقام بإلقاء المحاضرات في دورة تدريب أخصائي الإعلام التربوي بدولة قطر ٢٠٠١ .

٢٠٠٧/١٣٣٨٢	رقم الإيداع :
I.S.B.N	التقييم الدولي :
977-328-316-X	





دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨ شارع سويف - الأزهرية - الإسكندرية ٩٩-٤٦١٨

E-mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

تطوير التعليم العام وتمويله

دراسات مقارنة



دكتور

عقيل محمود رفاعي

أستاذ باحث مساعد

بالمركز القومي للأبحاث والتطوير التربوي



دار الجامعة الجديدة

Bibliotheca Alexandrina



0944473